www.kassiounpaper.com

778

الاحد 02 تشرين الاول 2016

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

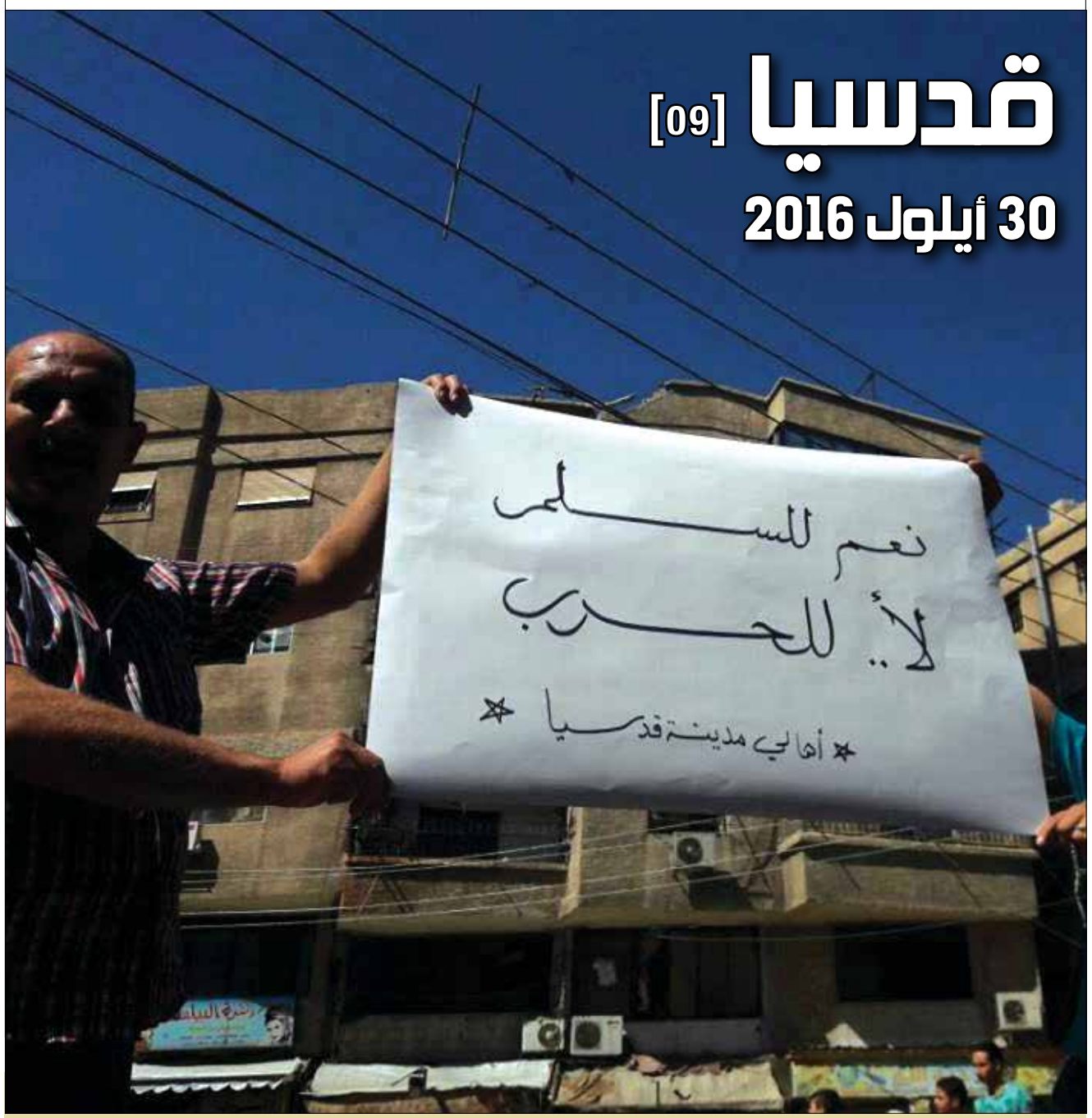

الافتتاحية

جردة حساب جوهرية..!

كثرت التحليلات والقراءات لحصيلة عام من الدخول العسكري الروسي إلى سورية أو ما يعرف اصطلاحاً بـ«عمليات المساعدة الفنية الجوية الروسية المقدمة للجمهورية العربية السورية» التي بدأت في 30 أيلول 2015. بعيداً عن استطرادات المديح أو الهجاء، أو تفصيل نتائج الدخول الروسي، كل من منظوره وعلى قياس حساباته الضيقة الخاصة المسبقة، يمكن تثبيت النجاحات الجوهرية التالية التي ترتبت على العمليات العسكرية الروسية في سورية:

– منع الانهيار الكلي في بنية الدولة السورية، ووضع مسألة تقسيم سورية خلف الظهر تماماً، بعدما كان أمراء الحرب عشية هذا الدخول يطرحون، بقوة وصفاقة، التقسيم «حلاً للمعضلة السورية»..!

– وضع مسألة المناطق أو الشرائط الآمنة في شمال البلاد أو جنوبها خارج معادلة علاج الوضع السوري.

– إثبات زيف ادعاءات واشنطن بمحاربة الإرهاب، المتمثل في حينه بتنظيم داعش، حيث أحدثت الضربات الجوية الروسية انكفاءً جدياً للتنظيم الإرهابي وحررت مساحات كان قد احتلها، وأسهمت في تجفيف موارده القائمة مثلاً على سرقة النفط السوري وتهريبه. وهو ما أضعف داعش في سورية، وفي العراق أيضاً، ليتأكد للجميع أنه «نمر من ورق»، وليضطر الأمريكيون لإحداث تخفيض دراماتيكي في الآجال الزمنية التي سوقوها إعلامياً للتخلص منه.

– تبديد أوهام متشددي الصراع بديمومة الحل العسكري. فالروس ربطوا دخولهم الميداني بتسريع وتشريع الوصول إلى الحل السياسي، وإلزام مختلف الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية بهذا المسار. وهو ما تمت ترجمته بعد عام ونيّف من جمود جنيف2 بجملة نشاط دبلوماسي دولي مستمر بدفع روسي، مثل: بيانات فيينا وميونيخ للمجموعة الدولية لدعم سورية، والقرار 2254، وعقد مفاوضات جنيف3، والاتفاق الأخير المعلّق مع واشنطن بخصوص قضايا عدة تمهد لحل الأزمة تبدأ من تثبيت نظام وقف الأعمال العدائية.

– تثبيت ضرورة إحداث الفرز المطلوب في صفوف المسلحين السوريين بين من هو قابل للانضمام للعملية السياسية بأفق تغييري وبين الإرهابيين الواجبة مواجهتهم واجتثاثهم، وفي مقدمتهم داعش والنصرة.

– لجم الابتزاز السياسي في مسألة تمثيل المعارضات السورية في جنيف، وتثبيت حق الأكراد في هذا التمثيل، مع تأكيد أن إقرار المستقبل السياسي لسورية هو من حق السوريين حصراً، عبر عملية الانتقال السياسي الواردة في القرار 2254، مع تثبيت ضرورة وجود سورية دولة ذات سيادة وموحدة أرضاً وشعباً.

– الارتفاع الملحوظ في عدد ووتيرة انضمام قرى وبلدات سورية للهدنة بالضمانة الروسية حصراً.

– لجم الصدام السوري– السوري العبثي الحاصل في عدد من المناطق السورية، ولاسيما في محافظة الحسكة.

– توثيق وعرض الضربات المنفذة روسياً استهدافاً للإرهاب، وإظهار القرائن في عمليات التحالف الدولي غير المشروع بقيادة البنتاغون الأمريكي بحق بنى الدولة السورية والمواطنين السوريين.

– الدخول في مواجهة شرسة مستمرة، دبلوماسياً وميدانياً وإعلامياً، مع فريق واشنطن بامتداداته الإقليمية والمحلية، المناهض والمعرقل للحل السياسي في سورية.

إن الموقف من روسيا، يحدده موقفها من الحل السياسي للأزمة السورية وطبيعة ووتيرة التغيير والانتقال المطلوبين، الواردة في 2254. وإن روسيا ثابتة على موقفها الضاغط بهذا الاتجاه. وإن وضع أية إشارة مساواة بينها وبين الولايات المتحدة، العدو التاريخي للشعوب والمتقهقر حالياً، هو تشويش لا طائل منه سوى إطالة أمد معاناة السوريين. وإن جملة النشاط الروسي، بما فيه العسكري في سورية، يسهم في تعميق التصدع والانقسام الحاصل داخل أوساط النخب الغربية «وخاصة الرأسمالية الأمريكية» بين داعمي الفاشية والمتخوفين منها، وهو ما ينعكس باشتداد الصراع العلني والمخفي في هذه الأوساط وتخبطها واستمرار تراجعها العام والخلافات السياسية بداخلها على خلفية حتمية التعاون مع روسيا من عدمه.

ملف «سورية 2016»

«السوريون يكرهون العنف.. والظلم أيضاً..!»

05

شؤون محلية

الزراعة في الغاب
مجرد استعراض إعلامي

11

شؤون اقتصادية

نهاية أيلول..
290 ألف ليرة..!

12

شؤون اقتصادية

جديد «الصناعة»:
إعلان إنهاء 48 شركة؟!

14

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

وضاع البيت يا ولدي؟

تعتبر قضية السكن وتأمين منزل يؤوي العامل أو أي إنسان هي من أكبر الهموم التي تشغل البال، حيث الحصول على مسكن في مراحل سابقة وحتى هذه اللحظة يعتبر انجازاً، مهما كان وضع المسكن والمكان المقام فيه، سواء على أطراف المدن أو في العشوائيات لا يهم، المهم سقف بيت يجمع العائلة.

هذه القضية ما زالت مستمرة، بل تعقدت أكثر مع ظروف الحرب التي لم تبق ولم تذر من بيوت الفقراء، الأمر الذي جعلهم يهجرون بيوتهم طالبين السلامة الجسدية من ويلات القذائف، وهنا الطامة الإضافية التي تحملها المهجّرون، وقسم كبير منهم هم عمال كانوا يتواجدون في مساكن قريبة من معاملهم، والآن أصبحوا مهجرين في بيوت لا تصلح للسكن الإنساني بحدوده الدنيا، ويدفعون أجورها الشهرية من لقمة أطفالهم ومن حاجاتهم الأساسية والضرورية، دون أن تنظر الحكومات، الراحلة والحالية، بحلول تخفف عنهم ولو قليلاً من معاناتهم.

لا بل أن ما يتم تنفيذه بحق العمال المكتتبين على السكن العمالي، والذين خصصوا بمساكن ودفعوا جزءاً من المستحقات عليهم ولم يتمكنوا من استكمال الدفع الآن، هؤلاء العمال مهددون بضياع حلمهم المنشود بمسكن لطالما حلموا به، إذا لم يدفعوا خلال وقت قصير ما يترتب عليهم من أقساط وغرامات التأخير إضافةً لها، وإلا فإن الحلم بمسكن سوف يتبخر بسبب القرارات التي لم تراع أوضاع العمال وأحوالهم وظروفهم.

الاتحاد العام يعمم على النقابات قراراً رقمه 5/1482 تاريخ 2016/9/5، استناداً على قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان، يطلب فيه إبلاغ العمال المتأخرين عن السداد أن يسددوا أقساطهم مع غراماتها، حتى نهاية الدوام الرسمي لـ 2016/10/31، وإلا سيفقد العامل حقه بالمسكن وتعاد له أمواله المدفوعة مع خصم 10% من المبلغ المدفوع كخدمات إدارية!.

الحكومة عبر قراراتها المجحفة بحق العمال وأوضاعهم المعيشية تكيل بمكيالين، حيث تصدر قرارات ستحرم العمال المكتتبين على منازل في السكن العمالي، وهو حلمهم الأخير، بينما تعفي التجار وكبار المقترضين من فوائد الديون وغراماتها، «رأفةً بحالهم وأوضاعهم البائسة!» في ظل الحرب التي لم يحققوا فيها من تشغيل تلك الأموال سوى بضعة من المليارات، لهذا المطلوب إعفائهم خدمة للاقتصاد الوطني وضماناً لعدم «حردهم» وبالتالي خسارة الحكومة لهم.

وهنا نعيد ما قلناه سابقاً: هل يتساوى في الحقوق الذين يملكون والذين لا يملكون؟. سؤال برسم الحركة النقابية.

عمال الورش الصغيرة..

حرمان ومشقة وبلا قانون؟!

تكثر في المناطق الريفية وفي العشوائيات العديد من الورش والمعامل والمصانع الصغيرة، التي يصل عددها لعشرات الآلاف، والتي تَشغل عمالة يصل حجمها حوالي 60 % من حجم القوى العاملة بالقطاع الخاص.

■ ميلاد شوقي

ورغم حجم هذه القوى إلا أنها تُعد عمالة غير منظمة قانوناً، حيث استثناهم قانون العمل رقم 17 صراحة من مواده، في المادة الخامسة منه، ولا يوجد قانون آخر أو أي إطار قانوني آخر يضمن لهؤلاء حقوقهم، وينظم علاقاتهم برب العمل.

آلات وعبيد

وهؤلاء ليسوا مسجلين بالتأمينات الاجتماعية، التي تعتبر من أبسط الحقوق التي من الممكن منحها للعامل لحمايته من إصابة العمل «مع العلم أن أكبر نسبة إصابات تحصل بينهم»، وهم بالنسبة لرب العمل لا يختلفون بشي عن الآلات، فليس لهم أوقاتاً للراحة ويعملون برواتب زهيدة ولأوقات طويلة، وليس لهم الحق في أية إجازات أو تعويضات أو غيرها، ولا يتمتعون بأية حماية اجتماعية، إنما متروكون لمزاج صاحب العمل وكرمه، الذي قد يتكرم عليهم بـ «عيدية» زهيدة أوقات الأعياد.

عمل هؤلاء اقرب إلى العبودية منه إلى العمل، حيث لا مستقبل ولا تأمين ولا حماية قانونية ولا تطبيقاً لنظام السلامة المهنية والصحية ولا تعويضات، سوى ما يصدر من كرم «عن الحجي صاحب المنشأة».

أماكن العمل مخفية كأنها سجون

أماكن عمل هؤلاء أغلبها مخبأ أو مخفي، يصعب الوصول إليها لأنها مخبأة بين المنازل، ومن الصعب اكتشافها وأبوابها مقفلة ومراقبة بالكاميرات، وتعد أماكن العمل كالسجن تماماً، حيث يمنع خروج أي عامل أو تحدثه مع أحد، حيث يطرد من العمل مباشرة، وللتهرب من دفع الضرائب أيضاً، ولن يجرؤ أحد للدخول إلى هذه الورش بسبب ما قد يتعرض له من أذى أو ضرب أحياناً، والعمال بسطاء جداً لا يعرفون شيئاً عن حقوقهم، بل كل ما يدركونه هو إرضاء صاحب العمل الذي قد يقضون أعمارهم في العمل عنده وبشروطه، خوفاً من طردهم، رغم ما يعانونه من بؤس وحياة تعيسة.

فرصة استغلال للمصانع الكبرى

حالة الاستغلال والعبودية التي يتعرض لها العمال، وتهرب أصحاب العمل من الضرائب، راقت لأصحاب المصانع والشركات الكبرى، التي تحولت إلى مجرد مراكز تجارية لتوزيع أعمالها والمواد الخام على هذه المشاغل، حيث تحولت هذه الأخيرة إلى مُكمل للمصانع والشركات الكبرى، حيث ينحصر عملها في إنجاز مرحلة معينة من مراحل التصنيع «كما في ورش الخياطة مثلاً» ووجدتها فرصة لخفض تكاليف إنتاجها وزيادة أرباحها على حساب العمال، حيث تخلصت هي أيضا من الضرائب ومن عمالها وأجورهم.

بيئة قانونية بمواجهة رب العمل ضرورة

تسليط الضوء على أحوال هؤلاء العمال المغمورين، والدفاع عن مصالحهم، يتم عبر إعطائهم حقوقهم، وذلك عبر تأمين البيئة القانونية لحماية هؤلاء وتمكينهم من الوقوف في مواجهة عبودية رب العمل لهم، من خلال تعديل قانون العمل الحالي بما يتوافق والدستور السوري الجديد، وتشميلهم به، ومن خلال النص على حق الإضراب وإلغاء حق التسريح التعسفي، وربط الأجور بالأسعار، وتنسيبهم للنقابات وتثقيفهم لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

هل بقي أكثر من هذا؟

كانت ومازالت مهنة الحمل والعتالة هي مهنة كما يقال عنها بالعامية «شغلة اللي مالو شغلة» فهي الملجأ الوحيد للعاطلين عن العمل لتأمين رزقهم وإعالة عيالهم، على الرغم من الظلم والإجحاف الذي يناله من يعمل بهذا العمل.

■ فادي نصري

كما أنها مهنة لا تحتاج إلا لما يبيعه العامل من قوته العضلية، بالإضافة إلى أن هذا العتال، بما يبذله من جهد قاس، هو عرضة أكثر من غيره للمخاطر والإصابات.

عمال العتالة في القامشلي

مع تزايد أعداد النازحين من مناطق مختلفة إلى الحسكة والقامشلي، بدأت مشكلة انخفاض الأجور للعمال بالتفاقم أكثر، فزيادة العرض في اليد العاملة دفعت معظم التجار وأصحاب الورش لانتقاء العمال الأقل أجراً، وبرزت هذه المشكلة بشكل أكبر في قطاع العتالة كونها لا تحتاج إلا للقوة البَدنية، ما دفع معظم النازحين لامتهانها، فهؤلاء العمال يتقاضون أجراً عن كل طن يحملونه 200 ليرة سورية، والعامل النشيط منهم والذي يمتلك قوة بدنيه جيدة يأخذ أجراً مقداره 500 ليرة عن كل طن يقوم بتحميله، ويعمل هؤلاء العمال بشريعة المتعهد، حيث أن الكثير منهم يظل يعمل في إحدى الشركات أو المنشآت لشهور أو سنين وعلاقته المباشرة مع هذا المتعهد، وإن تجرأ وطالب المتعهد بزيادة أجره بكل بساطة يكون مصيره الطرد.

المساواة بين المرأة والرجل!

في مدينة الحسكة طُبق هذا الشعار بحذافيره، وأصبحت بعض النساء تعملن كما الرجل في أعمال الحمل والعتالة وتوضيب مواد البناء، ليس ليطالبن بحقوقهن بل لأن الحرب استنزفت ما يملكنه كله، فبعض من فقدن أزواجهن في الحرب وبيوتهن والكثير منهنّ كنّ يمتلكن هنّ وأسرهنّ قطعة أرض صغيرة يعيشوا من رزقها، واليوم أصبحن مجبرات على القبول بأي عمل لتأمين لقمة العيش، فتجد في بعض هذه الورش أم وبناتها يعملن مقابل خمسمائة ليرة سورية في اليوم، وأخرى تعمل لإعالة أسرتها لأنها هي الشخص الوحيد القادر على العمل، مع ما يحمله هذا العمل كله من مخاطر عليهن صحياً، وعلى أجسادهن التي لا تستطيع تحمل ما قد ينجم عن هكذا أعمال، كالإصابات التي تأتي بالعمود الفقري وبعاهات جزئية أو كلية، التي قد تخلفها على أجسادهن أعمال الحمل والعتالة، فضلا عن الأمراض الداخلية كالقلب والفتوق.

لا قانون ولا حقوق

من اللافت أن هؤلاء العمال الذين يعملون في العتالة بالقطاع الخاص ولا تطبق عليهم أي من القوانين العمالية، والأغلبية الساحقة منهم غير مسجلين في نقابة عمال الحمل والعتالة، كما هم غير مسجلين في التأمينات الاجتماعية، والقانون الوحيد الذي يطبق عليهم هو قانون المتعهد الذي يأخذ من الشركات الخاصة والعامة أعمال الحمل والعتالة، ويأتي بهؤلاء العمال ويوزع عليهم الأجر بالطريقة التي تناسبه، ولا يعطي العتال سوى الفتات، وأجورهم إما يومية أو على السيارة، ويكون الأجر حسب حجم حمولة السيارة، بينما يأخذ هذا المتعهد الألوف من الشركات كل يوم.

التأمين الصحي.. الربح قبل كل شيء

ما تزال قضية التأمين الصحي لعمال القطاع العام واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل، إذ تتربع على رأس قائمة من المشكلات العالقة المعروضة على طاولة الحكومة الحالية والحكومات التي سبقتها.

■ غزل الماغوط

وقد خرجت علينا الحكومة الحالية منذ بضعة أيام باجتماع جديد ونقاشات جديدة لم تكن سوى ذراً للرماد في العيون، ومحاولة لإطالة عمر التأمين الصحي بصيغته الحالية التي أثبتت إخفاقها بجدارة.

لمصلحة من؟

يجمع التأمين الصحي بين أطراف عدة هي: المؤسسة العامة السورية للتأمين، وشبكة من مقدمي الخدمة الطبية، ومن المستفيدين منها كما يفترض، وشركات إدارة نفقات التأمين الصحي باعتبارها وسيطاً بين هذه الأطراف، وتخضع في عملها لبوليصة التأمين المتفق عليها مع وزارة الصحة.

واقع الحال

تبدأ رحلة العلاج بأن يجد الموظف الطبيب المتعاقد مع شركة إدارة النفقات الطبية، ويتأكد من أنه سيقبل بمعالجته بناء على بطاقة التأمين، وهو ما يتطلب منه الانتظار ريثما يتواصل الطبيب مع الشركة، ويحدث الأمر نفسه أحياناً في الصيدليات، إذ يعتذر الصيدلي عن تقديم الدواء رغم أنه موجود لديه، وذلك بسبب تأخير شركات إدارة النفقات الطبية في إعطاء المتعاقدين من مخابر وصيادلة وأطباء مستحقاتهم المالية، ما يدفعهم إلى امتناعهم عن خدمة المريض أو تأجيل صرف الوصفة إلى حين التواصل مع الشركة.

تقييم وعقوبات

الحديث عن التقييم الدوري لشركات التأمين، وفرض نظام جزاءات يتضمن سحب أو تجميد رخص الشركات التي لا تلتزم بأداء واجباتها، هي أمور طرحتها المؤسسة العامة السورية للتأمين كحلول مفترضة لإصلاح القطاع التأميني، ولا سيما مشكلة تسرب العديد من الأطباء والصيادلة بسبب تأخر شركات الخدمة الطبية في سداد مستحقاتهم.

بلا مقدمات

يذكر أن دخول التأمين الصحي إلى سورية لم يُسبق بأية خطط هادفة لخلق وعي تأميني لدى المواطن، بل أنه أقرب ما يكون إلى أمر فُرض عليه بغير إرادته، إذ وجد نفسه فجأة وقد سُلب من راتبه اقتطاع جديد هذه المرة تحت مسمى التأمين الصحي، وكانت البداية باقتطاع 250 ليرة من أجره كل شهر، ولم يعط المواطن حتى حق اختيار شركة التأمين التي تناسبه، بل جرت محاصصة قطاعات الحكومة بين مختلف شركات التأمين التابعة للقطاع الخاص، رغم أن منح المواطن حق اختيار الشركة كان من شأنه أن يخلق نوعاً من التنافسية بين هذه الشركات ويدفعها لتقديم الأفضل.

قصور ومماطلة

كما يعاب على النظام التأميني السوري أنه لم يشمل عائلة المؤمن عليه ولا الموظفين المتقاعدين، إلى جانب أنه استثنى الكثير من الأمراض والأدوية والعلاجات السنية، في حين اكتفى بدفع نسبة مئوية معينة فقط للعلاجات الأخرى.

ويعاني المواطن أيضا من المماطلة في تقديم الخدمة وصرف الوصفات لأعذار كثيرة، أبرزها عدم كفاءة الإنترنت، ووجوب انتظار رد شركة التأمين، ما خلق لديه نوعاً من الإحساس بالإهانة وعدم الاحترام، رغم أن الخدمة التي يطلبها في الواقع هي حق له، فهي خدمة مدفوعة الثمن ولا مِنّة لأحد عليه.

مسؤوليات وواجبات الدولة

ختاماً لا بد من القول أن صحة المواطنين وسلامتهم تعتبر من مسؤوليات وواجبات الدولة أولاً وأخيراً، وليس قطاع التأمين الصحي بمعزل عن هذه المسؤولية، ولئن عكفت الحكومات المتعاقبة على خصخصة هذا القطاع تباعاً، والتهرب من مسؤولياتها على مستوى الرعاية الصحية، كما غيرها من المسؤوليات والواجبات الأخرى، فإن المطلوب هو إعادة الأمور إلى نصابها، حيث لا يفترض أن تكون صحة المواطنين مصدراً للتربح أو مجالاً للاستثمار بحال من الأحوال، وهو ما يجب أن يُعمل من أجله.

عدم استقرار العمالة .... ميزة أم عيب؟

يتصف القطاع الخاص غير المنظم بعدم الاستقرار في حجم العمالة ونوعها بشكل عام، وذلك على صعيد المهن والمنشآت كلها، بغض النظر عن حجمها، وتنشط تلك التبدلات بفترات معينة ومنها ما بعد العيدين «الفطر والأضحى» ومع كل بداية ونهاية فصل دراسي جديد.

■ قصي جزائري

يعد هذا القطاع هو الأكبر من بين القطاعات الأخرى، حيث يضم العدد الأكبر من الأيدي العاملة المتنوعة، وكونه قطاعاً غير منظم ولا يخضع لأي قانون فإنه الأقل استقراراً من ناحية الإنتاج والعمالة أيضاً، ويتحكم العرض والطلب به بشكل مستمر، ويعود عدم استقرار العمالة فيه لأسباب عديدة أهمها كما ذكرنا عدم وجود قانون يضبط العلاقة بين أرباب العمل والعمال، فلا عقود بين الطرفين تلزمهما ويمكن لأي رب عمل أن يُسرّح من يشاء من عماله ومتى أراد ذلك، كما أن العامل بدوره يستطيع أن يترك العمل وينتقل لعمل آخر بإرادته الشخصية المصاحبة للظروف المفروضة عليه.

انتظار الوقت المناسب

ترتفع نسبة تبديل العمال لأماكن عملهم خلال فترات معينة خاضعة لظروف هذه الفترة أو تلك، فرب العمل الراغب بتسريح عامل ما سينتظر الوقت المناسب لذلك لأنه حريص على العملية الإنتاجية التي قد تختل بهكذا إجراء، والعامل بدوره حريص على أن لا يبدل مكان عمله قبل إيجاد البديل المناسب والأفضل، وفي أسوأ الاحتمالات أن تكون حركة السوق مناسبة في حال بحث عن عمل، وهذا تحديداً السبب الأساسي في جعل فترة ما بعد الأعياد من إحدى الفترات التي تحدث بها تنقلات كثيرة في صفوف العمال، فالطرفان يكونان حريصين على مصالحهما خلال الفترة التي تسبق الأعياد بشهر أو اثنين، فلا رب العمل يرغب بتأثر الإنتاج في حال سرح عامله، ولا العامل يرغب أن يبقى بلا عمل والعيد على الأبواب، فتصبح فترة ما بعد الأعياد الوقت الأنسب للجميع.

موجة تغيرات أبطالها الطلاب

حين ينتهي عام دراسي تدخل شريحة جديدة لسوق العمل، وهي عبارة عن طلاب بمختلف فئاتهم العمرية، ليعمل الجزء الأكبر منهم كعمال موسميين خلال العطلة، في حين يبقى جزء آخر كعمالة دائمة.

وخلال الفترة الحالية يتعرض القطاع الخاص غير المنظم لهذه الموجة من التغيرات على مستوى العمالة فيه، كون فترة الأعياد وبدء العام الدراسي اجتمعا، مما أثر على تأخر إقلاع الإنتاج في الكثير من المعامل والمشاغل، رغم مرور أسبوع كامل على نهاية العطلة لعدم توفر الطاقم الإنتاجي المطلوب كاملاً، كما أضر بالعمال الذين مازالوا بانتظار فرصة عمل مناسبة أو مازالوا بانتظار إقلاع مشاغلهم.

التنظيم ضرورة ممكنة

في حين يصف البعض هذا القطاع بأنه قطاع حر ومرن للإنتاج وللعمال، فإن الواقع والتجربة تخبرنا غير ذلك تماماً، فإن من أكثر عيوب هذا القطاع فظاظة هو عدم الاستقرار بالإنتاج وبالعمالة، وهذا يجعلنا نؤكد مرة أخرى على ضرورة تنظيم ما ليس منظماً، لأنه يصب في صالح الحكومة وإيراداتها من جهة، ومصلحة رب العمل وعملية الإنتاج من جهة أخرى، والأهم من ذلك كله سينظم العمالة وعلاقتها برب العمل، ويتوقف بذلك النهب الجائر الذي يمارس على العمال ويسلب حقوقهم.

أفقروهم ... «طفشوهم» .. تباكوا عليهم

يَطل علينا من حين لآخر خبير أو محلل اقتصادي أو إعلامي مخضرم كي يدافع عن السياسات الحكومية الاقتصادية، ويبرر نتائجها الكارثية، ويسوّق للمزيد من القرارات التي تطبخ في المطبخ الاقتصادي، ليتم لاحقاً تبنيها والعمل بها، ولا تحتاج معرفة ما هو آت من تلك الطبخات لمعجزة ما أو نبوءة عظيمة.

■ هاشم اليعقوبي

فالنهج الاقتصادي الليبرالي الذي عملت به الحكومات المتعاقبة، ما قبل الأزمة وخلالها، هو بالحقيقة غير قادر على إخفاء نفسه ونتائجه و«بحر الطحينة» الذي وعدنا به في فترة تسويقه الأولى واللاحقة لم يكن إلا بحراً من الزفت الأسود «نوع تجاري ثاني» غرقت به الطبقة العاملة واستقرت في قاعه.

وبما أن هؤلاء المسوقين والمروجين والمبررين، الأوفياء للاقتصاد الليبرالي ومعلميه، يدركون مهامهم ووظيفتهم جيداً فهم أول من يلتقط الموضوعات التي تخدم وظيفتهم، ومن تلك الموضوعات موضوعة نقص اليد العاملة الفنية والمهنية في القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص.

هناك من يقول .. الأزمة نعمة

وظّف هؤلاء ظاهرة نقص العمالة الخبيرة في تدعيم أقوالهم الإعلامية وتحليلاتهم الاقتصادية، التي تصر على عدم وجود بطالة في البلاد، وبأن الإجراءات الاقتصادية الحكومية التي أدارت بها الأزمة صحيحة، بل وخارقة ضمن ظروف الحرب، وليشكروا الله في الوقت عينه على نعمة الأزمة التي امتصت «العمالة الفائضة» كما يدّعون.

ولكن ذلك ليس صحيحاً فالبطالة في أعلى مستوياتها في البلاد حالياً، رغم وجود نقص باليد العاملة الفنية والمهنية والحرفية، أي أن الذي جرى امتصاصه فعلياً هي الشريحة الفنية والمهنية وليست البطالة بمفهومها العام، وتلك بالذات مسؤولية الحكومة وسياساتها الاقتصادية قبل وخلال الأزمة.

النقابات تطالب بالفنيين

بدأت الشركات الصناعية والمعامل التابعة للقطاع العام بالتحدث عن النقص الحاصل باليد العاملة الفنية والمهنية «حصراً» منذ بداية الأزمة، والتي ازدادت بشكل متسارع وكبير في السنتين الأخيرتين فأصبحت هذه المشكلة من أبرز معيقات الإنتاج لديها.

فوردت في تقارير الشركات والمؤتمرات النقابية، وتناوب ممثلو العمال في المؤتمرات على طرحها والمطالبة بالحلول المستعجلة لها، طارحين مقترحاتهم الموضوعية لذلك كونهم يعلمون أسبابها بالحقيقة الملموسة، وصنفوها لقسمين، أولهما ترجع لما قبل الأزمة والأخرى ظهرت مع بداية الأزمة وتفاقمت باستمرارها.

الخاص يسحب من العام

يعتبر عدم صدور قرارات تعيين جديدة، إلا ضمن شروط محددة في القطاع العام الصناعي، منذ مطلع التسعينات المصاحب لصدور قانون الاستثمار المشؤوم رقم 10 من أهم أسباب تشكل النقص باليد العاملة الفنية، فتقاعد عشرات العمال الفنين سنوياً بحكم العمر من القطاع العام لم يجرِ تعويضهم بفنيين جدد من فئة الشباب، مما أدى بمرور السنين لتراجع نسبة الفنيين في القطاع العام الإنتاجي، في حين توسع القطاع الإداري بشكل كبير.

ويبرز سبب آخر لا يقل أهمية عن الأول وهو العملية التي قام بها القطاع الخاص، الذي وجد بالقانون رقم 10 ضالته، فاستثمر وتوسع وأخذ يسحب حاجته من العمالة الفنية والمهنية الخبيرة من القطاع العام، مستغلاً ضعف الأجور وتراجع قيمة الحوافز الإنتاجية بشكل عام فيه، فاستقطب خيرة الأيدي العاملة الخبيرة التي كانت تعاني من تدني مردودها المادي وتدني معيشتها، ووجدت الحل المتوفر لها الانتقال للقطاع الخاص.

البطالة في أعلى مستوياتها في البلاد حالياً، رغم وجود نقص باليد العاملة الفنية والمهنية والحرفية، أي أن الذي جرى امتصاصه فعلياً هي الشريحة الفنية والمهنية.

القانون يعيق الحفاظ على الفنيين

لم يرع قانون العمل رقم 50 أهمية هذه الفئة الهامة من الطبقة العاملة، ولم يترك هامشاً محدداً للإدارات كي تقوم بإجراءات مناسبة للحفاظ عليها، فوقفت عاجزة عن إيقاف النزيف الحاصل في صفوف كوادرها لصالح القطاع الخاص طوال العقود الثلاثة الماضية، لا من ناحية الأجور ولا من ناحية المكافآت والحوافز، فخسر القطاع العام بشكل متتالي خيرة فنييه.

ومثال على ذلك أن المصمم في الشركة العامة للألبسة الجاهزة «وسيم» يتقاضى أجراً وفق فئته كغيره من عمال الإنتاج العاديين، في حين يدفع له رب العمل في القطاع الخاص ضعفين أو ثلاث، وكذلك يحصل مع خبير تركيب ومزج المواد في معمل «أمية» للدهانات، وعلى هذا قس.

ألف سفر ولا بطالة

يرجع جزء من أسباب هذه الظاهرة لعوامل طبيعية نتجت عن الأزمة وهي موضوعية، كارتفاع منسوب العنف واتساع رقعة الأعمال العسكرية والأوضاع الأمنية الصعبة، وخسارة الكثير من العمال الفنيين لعملهم دون توفر البديل أو الشاغر، فكان السفر من أحد الخيارات التي لجؤوا إليها للتخلص من الواقع الجديد والقاسي الذي فُرض عليهم، خاصة مع سوء إدارة الحكومة لهذا الملف، فسافر الآلاف منهم لخارج البلاد بشكل عام وإلى تركيا ولبنان والأردن ومصر بشكل خاص، وساعدهم على ذلك نقل الكثير من أرباب الأعمال السوريين لأعمالهم وآلاتهم لتلك الدول، وإمكانياتهم المهنية التي يتسلحون فلا يخشون بوجودها من البطالة أو الحاجة في الغربة.

تدني الأجور طفش العمال

لم يكن السفر حكراً على من خسر عمله أو توقفت المنشأة التي يعمل بها، بل توسعت لمن ما يزال على رأس عمله، فكثرت الاستقالات بصفوف العمال في القطاع العام بداعي السفر، وازدادت كلما ازداد الوضع المعيشي تدهوراً، خاصة في السنتين الأخيرتين، إذ تسارعت فيها الإجراءات والقرارات الحكومية التي أنهكت العاملين وأدخلتهم لدائرة الفقر المدقع، حيث فقدت الأجور 75% من قيمتها الشرائية وارتفع الدعم عن المواد الأساسية، ولم يعد يستطيع متوسط الأجر، الذي لا يتجاوز 25 ألف، أن يؤمن ثمن الأكل في معيشة قدرت تكاليفها ب270 ألف، فانعدمت الحلول وأغلقت المخارج وأصبح لكل ذي قدرة على السفر طريق واحد يؤدي لما وراء الحدود.

شماعة المسؤولين

لا يمكن إنكار حجم التداعيات الكبرى الخارجة عن إرادة الجميع، والتي ضربت الاقتصاد السوري جراء الأزمة، كالحصار الاقتصادي الجائر من قبل الغرب، وتمدد النصرة وداعش بإرهابهم الدخيل على النسيج الوطني، وما نتج عنه من تدمير للمنشآت الصناعية والإنتاجية، وهي بالفعل من أحد أسباب خسارة اليد العاملة المهنية، ولكن ليس من المسموح الإصغاء لمن يجعلون منها شماعة كي يغطوا نسبتهم من المسؤولية بخسارة أحد أهم أدوات الاقتصاد الوطني، فهم بالنهاية ثروة مبددة تضاف لثرواتنا الوطنية الكثيرة المبددة والمنهوبة منذ زمن ليس بقصير.

جميل: السوريون يكرهون العنف.. والظلم أيضاً..!

عقد د.قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، رئيس منصة موسكو للمفاوضات السورية- السورية في جنيف مؤتمراً صحفياً في موسكو بدعوة من نادي الشرق التابع لوكالة روسيا سيغودينيا، يوم الثلاثاء 27 أيلول 2016، تناول الأوضاع في سورية وآفاق استئناف العملية السياسية، وسط المخاوف التي يثيرها عدم الالتزام الأمريكي بالاتفاق الأخير مع موسكو بخصوص تهدئة الأوضاع في سورية، إلى جانب إعلان وفد الرياض مقاطعته لمسار جنيف التفاوضي.

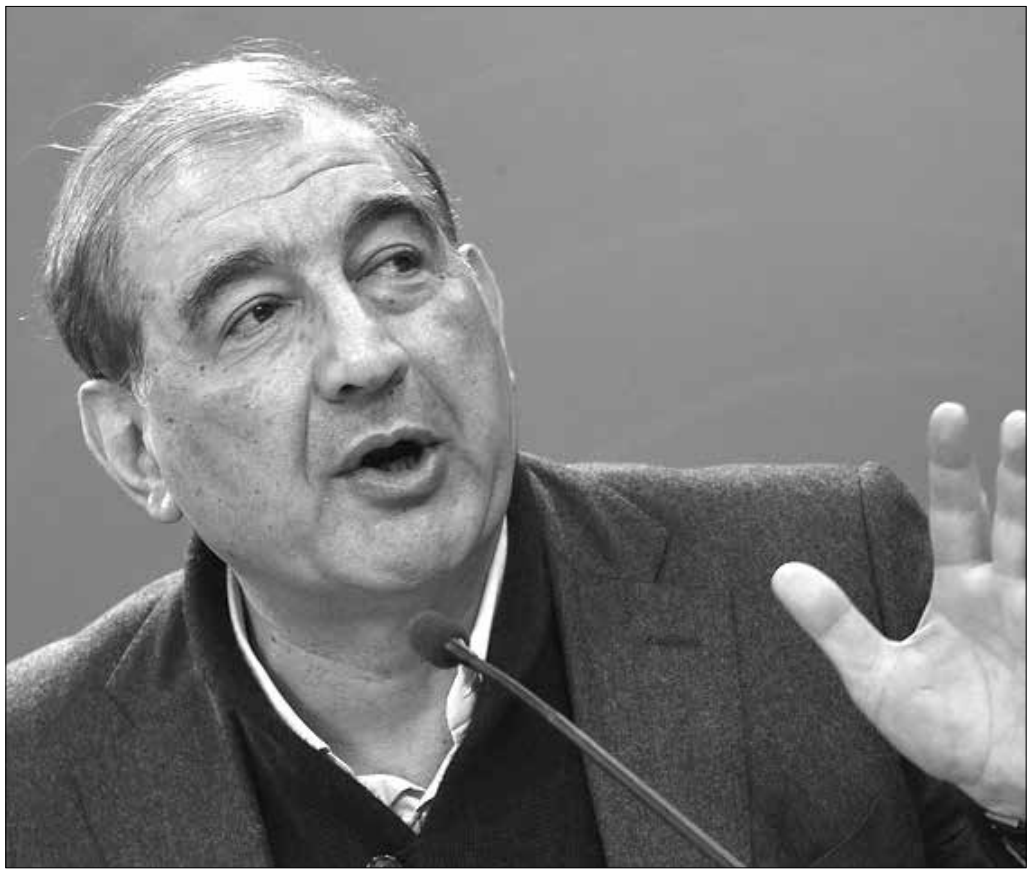

«اشتدي أزمة تنفرجي..!»

في مستهل المؤتمر قال جميل: «السؤال الأساسي الذي يشغل بال الجميع في سورية، وللغرابة يشغل بال السياسيين قبل الناس العاديين مع أن العكس يجب أن يكون، هل هناك أمل؟ هل فقدنا الأمل؟ هل هناك إمكانية لاستعادة مسار جنيف؟ هل هناك إمكانية لإحياء الاتفاق الروسي الأمريكي وإنعاشه؟ هل هناك إمكانية للوصول إلى حل سياسي؟ هذه الأسئلة تعبير عن ضيق مساحة وهامش الأمل الذي كان أوسع عند السوريين، والسبب طبيعي، هو التعقيدات التي نشهدها الآن. هناك مثل شعبي في سورية يقول: «اشتدي أزمة تنفرجي». الأزمة تشتد بمظاهرها التي نراها ولكن يبقى الحل..! ففي نهاية المطاف يجب الوصول إلى حل والحل أعتقد أنه لم يتغير: محاربة الإرهاب واجتثاثه من جذوره، داعش والنصرة، وإيقاف الكارثة الإنسانية الجارية في البلاد- وهي مهمة ذات درجة عالية من الأهمية، وليس ثالثاً، وإنما بشكل متوازي، البدء بعملية التغيير الوطني الديمقراطي الجدي المطلوب.

آثار عدم الحل

واضاف جميل: «تعالوا ننطلق من العكس. إذا لم تحل الأزمة السورية، ماذا يعني ذلك؟: انتشار الإرهاب، ممثلاً بداعش وجبهة النصرة خارج حدود سورية والعراق، وأين ستقف؟؟! استمرار اتساع الكارثة الإنسانية بالنسبة للشعب السوري وخطر انعكاساتها على المحيط الإقليمي كله، وننتقل عندها من الحديث عن التغيير الديمقراطي المطلوب ضمن وحدة وسيادة سورية إلى الحديث عن تقسيم سورية، يصبح هذا على جدول الأعمال، وهذا ما تريده بعض القوى. لذلك أعتقد أن الخيار الوحيد أمام الناس العاقلين هو استمرار العمل الجدي والنضال من أجل تحقيق الأهداف الكبرى التي كنا قد وضعناها كلنا «كل القوى الوطنية السورية معارضة وموالاة» أمامنا من أجل الخروج من هذه الأزمة».

بين حل وحل..!

وتساءل جميل: «ما هو الحل السياسي وما هو الحل العسكري؟ وما الفرق بينهما؟». وأجاب: «الحل السياسي هو الحل الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب. هو حل على المدى البعيد وجذري. الحل العسكري هو حلول مؤقتة، آنية، جزئية لمكافحة الإرهاب. أي أن الحل العسكري لا يمكن أن يكون بديلاً عن الحل السياسي. المقصود من الحل السياسي في ظروفنا الملموسة توحيد السوريين وبنادقهم باتجاه التصويب على الإرهاب، وهذه قوة هامة، وهي بحاجة إلى قليل من الدعم الدولي كي تنجح في مهمتها، بينما إذا كان السوريون يوجهون النيران وبنادقهم على بعضهم البعض فهم بحاجة إلى دعم دولي كبير جداً كي يستطيعوا الوصول إلى الهدف. ومع الأسف الشديد بينت التجربة خلال السنوات الخمس الماضية أن تصويب السوريين على بعضهم البعض لم يصب أحد الطرفين، بل أصاب بالدرجة الأولى سورية. هذه هي المشكلة الكبرى اليوم التي يجب الانتهاء منها».

الحل السياسي والإرهاب

وأضاف: «العقدة في الحل السياسي أنه ثمة عدم وضوح في موضوع الإرهاب. لا نريد توسيع الدائرة، نريد أن نلتزم- مؤقتاً على الأقل- بالقرارات الدولية التي تقول أن داعش والنصرة منظمتان إرهابيتان. إذا كانت جبهة النصرة منظمة إرهابية، أليس مسموحاً العمل عسكرياً ضدها؟ بالتأكيد أنه مسموح.! في حال هناك أحد يتحالف مع جبهة النصرة عسكرياً، ما العمل؟ أولاً: نقول له أبتعد كي لا تصيبك شظايا مما يصيب جبهة النصرة. ولكن في حال لم يبتعد من المرة الأولى والمرة الثانية والمرة الثالثة، ما العمل؟ لأنه عملياً بعدم ابتعاده تحول إلى مصدر حماية لجبهة النصرة، وليس غريباً ضمن هذا المنطق أنه بعد إعلان الاتفاق الروسي الأمريكي، وإعلان الهدنة، أن عشرين فصيلاً مسلحاً أعلنوا عدم التزامهم، ليس بالاتفاق فقط وإنما بالهدنة التي هي بند رئيسي من بنود الاتفاق. ماذا يعني عدم الالتزام بالهدنة بالنسبة لهذه الفصائل العشرين؟ يعني أنهم أعلنوا عن تضامنهم مع جبهة النصرة، لأن جبهة النصرة ليست من الأهداف الممنوع قصفها. جبهة النصرة من الأهداف المسموح والملزم قصفها. عشرون فصيلاً يعلنوا عن عدم موافقتهم على الهدنة في الوقت الذي التزم بها الجيش السوري، رغم كل الملاحظات التي يمكن أن تساق. وهذا يعني الشيء الكثير. وهنا المستغرب، الموقف الغربي والأمريكي خاصةً في الدفاع عن هذه الفصائل لأنه عملياً في الدفاع عنها فإن الموقف الغربي يدافع عن الفصائل التي تريد حماية جبهة النصرة بجسدها، وهي قامت بذلك«..» الهدنة لها فترة زمنية محددة، وانتهت الهدنة ولم تمدد، واستمرت العمليات العسكرية. والمطلوب اليوم هو استعادة الهدنة، ولا يمكن أن يحدث دون عزل جبهة النصرة. لذلك الولايات المتحدة الأمريكية، الغرب، الدول الإقليمية، مطلوب منها جميعاً أن تبدي جديتها بهذا الموضوع.

سؤال كبير.. وعراقيل!

وتساءل جميل مستطرداً: «السؤال الأكبر الذي يطرح نفسه على السوريين: في حال لم تلتزم هذه الأطراف كلها بعزل جبهة النصرة، ما العمل؟«..» أعتقد أنه في ظل الشلل المؤقت الدولي بحل الأزمة السورية المطلوب اليوم من السوريين الوطنيين الحقيقيين جميعهم، إن كانوا معارضةً أم موالاة، أن يجدوا من جديد بأنفسهم الشجاعة والإرادة والحكمة كي يستطيعوا استرداد المبادرة. استرداد المبادرة يعني الوصول إلى حلول مقبولة على أساس القرارات الدولية من جنيف1 إلى قرار مجلس الأمن الأخير 2254 إلى الاتفاق الروسي الأمريكي. هذه كلها وثائق وأرضية جيدة للوصول إلى اتفاقات بين السوريين».

كما تساءل جميل: «كيف تجري العرقلة؟» وأجاب: «عند بعض المعارضة هناك مشكلة مع الأسف الشديد وخاصةً مجموعة الرياض هي أنها تنزلق تدريجياً باتجاه التحول إلى الذراع السياسية لجبهة النصرة..! ويجب منع ذلك..! لأنه سيصبح من الصعب الحديث معهم على طاولة المفاوضات. فيجب أن يتبرؤوا من جبهة النصرة«..» ومن الجهة الثانية، النظام في سورية يجب أن يبدي نية جدية في إحداث تغييرات ليست شكلية. التغييرات الجدية المطلوبة في البنية السياسية عبر تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254، من الجسم الانتقالي إلى تغيير الدستور إلى الانتخابات. يجب أن يبدأ خطوات فعلية، أن يبدي الرغبة والنية والإرادة للبدء بخطوات فعلية بهذا الاتجاه.

المشكلة أن مستوى الثقة ضعيف بين الأطراف، لذلك على النظام أن يبذل جهوداً مضاعفة كي يجري بناء جسور الثقة من جديد، حتى نصدّقه جدياً أن لديه الرغبة بإحداث التغيير. ولا أحد يقول لي بأن الإرهاب والتغيير موضوعان متسلسلان: ننتهي من الإرهاب ونبدأ بالتغييرات السياسية..! لا، فالحل السياسي هو السلاح الاستراتيجي لاستئصال الإرهاب. ولذلك، أنا متأكد أن جزءاً هاماً من الموالاة يهمها مصير البلد ويهمها استخدام الأسلحة الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب واستئصاله. ولذلك يجب أن تشمر عن ساعديها وأن تجد بالأطراف الأخرى المحاورين الجديين الذين يستطيعون الوصول معهم إلى الحلول المطلوبة عبر تطبيق القرارات الدولية».

وفي تساؤله عن الحل، أكد جميل: «الحل بسيط: استعادة مسار جنيف، استعادة تطبيق الاتفاق الروسي الأمريكي، استعادة الهدنة، استعادة الخطوات الضرورية لحلحلة المشاكل الإنسانية، والبدء بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 ببنوده كلها، من الألف إلى الياء. هذا هو الحل، ولا حل آخر، ولا أفق آخر».

وفي عرضه للسلوك الغربي المتعنت خلال «المواجهات البؤرية» التي تجري في العالم أوضح جميل: «الغرب يصعّد لأنه يشعر بأنه يفقد دوره الذي كان يقوم به في الفترة السابقة، وهو يفقده بشكل مستمر، وسيفقده أكثر، لأن ميزان القوى العالمي، السياسي الاقتصادي والعسكري يتغير. هذه حقيقة موضوعية يجب أن يفهمها الجميع».

المطلوب اليوم من السوريين الوطنيين الحقيقيين جميعهم إن كانوا معارضةً أم موالاة أن يجدوا من جديد بأنفسهم الشجاعة والإرادة والحكمة كي يستطيعوا استرداد المبادرة

سلوك الطرفين على الأرض

وبعد أن تلا مقاطع من بيان حزب الإرادة الشعبية الصادر في اليوم السابق حول التطورات الأخيرة، أجاب أمين الحزب عن أسئلة الصحفيين.

وفي رده عن سؤال حول حقيقة أعداد البلدات التي تنضم للهدنة في سورية عبر قاعدة حميميم، قال جميل: «مناطق كثيرة في سورية لا تحب المسلحين، لأنها عانت منهم، ولكن لا ثقة لديها بالنظام وممثليه على الأرض. وهذه مشكلة حقيقية، لأن النظام عند النظر إليه من هنا، من موسكو، ومشاهدة رموزه على شاشات التلفزيون، هو على الأرض أفراد من نوع آخر، لهم علاقة في بعض الأحيان بالفساد، ولهم علاقة بالاستخدام المفرط للسلطة، مما يضر بالناس البسطاء الذين يعيشون في المناطق المختلفة. وهذا خلق مشاكل في الواقع، الناس العاديين لا يحبون المسلحين، بعد أن اختبروا سلوكهم وتجاوزاتهم، ولكن في الوقت نفسه لديهم رصيد للنظام من عدم الثقة بسبب سلوك النظام وأجهزته. وعندما يتدخل «مركز حميميم للمصالحة الوطنية» لاقتراح مصالحات هو ضمانتها، فإن الناس تذهب إليها، لذلك تتسع وستتسع أكثر هذه المصالحات من هذا النوع لأن الشعب السوري، السوريين العاديين بطبيعتهم، لا يحبون العنف، ولا يحبون الظلم أيضاً».

«تفصيل» رؤساء على مقاس السياسات

وفي تعليقه عن سؤال يرتبط بانعكاس الانتخابات الأمريكية على الملفات المختلفة، قال جميل: «للحقيقة دائماً لا أرى علاقة خطية مباشرة بين الانتخابات، أي انتخابات، أمريكية، والسياسية الأمريكية، لأن المؤسسة الأمريكية الحاكمة تبقى كما هي رغم تغير الوجوه في الصف الأول. وبالتالي تغيير السياسيات أمر بعيد المنال حسب اعتقادي، السياسيات الأمريكية لا تتغير بين رئيس وآخر، ما يتغير هو تفاصيل في السياسة الأمريكية في حين يبقى الاتجاه العام ذاته. وبالمناسبة في الولايات المتحدة يجري تفصيل الرئيس على مقاس السياسات التي يجب تطبيقها لاحقاً، لتثبيت سياسات سابقة أو تعديل سياسات سابقة».

عرفات: ثمة انقسام عمودي قديم داخل الإدارة الأمريكية

استضافت إذاعة «ميلودي FM» يوم الأربعاء 28 أيلول 2016 الرفيق علاء عرفات أمين حزب الإرادة الشعبية، عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، للوقوف على آخر تطورات الأزمة السورية.

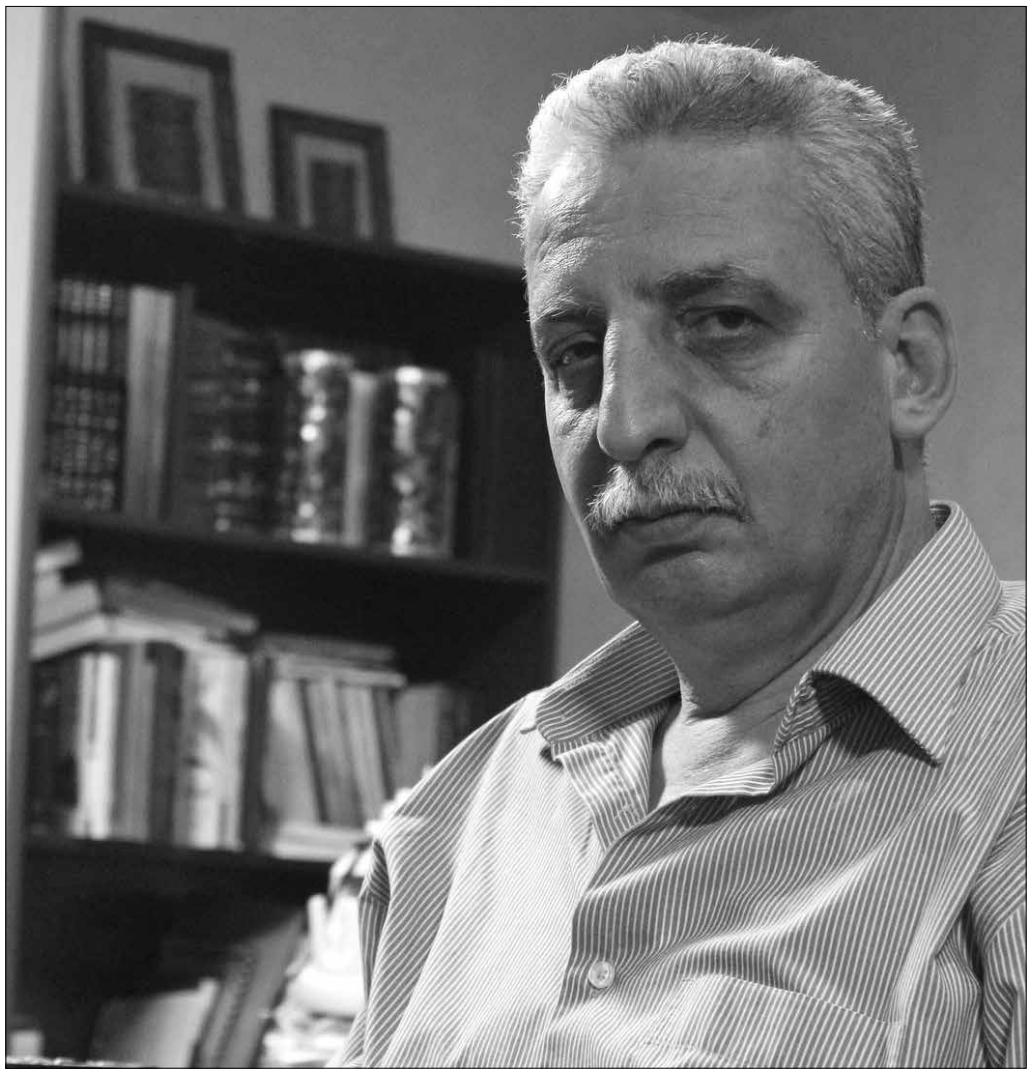

وفي إجابته عن سؤال استهلالي يتعلق باستيضاح تصريحات د.قدري جميل بأن جولة جنيف المقبلة ربما تكون هي النهائية، قال عرفات: «انعقدت جولة لمؤتمر جنيف في 2014، وانعقدت جولات أيضاً في هذا العام، كانت تنطوي على إشكالات، أولاً بتمثيل المعارضة، وبالشروط المسبقة للمفاوضات. التوافق الروسي الأمريكي حل جملة من المشاكل. ولو عدنا قليلاً إلى مؤتمر جنيف فقد كانت تجري عملية الإفشال دائماً من خلال إسقاط الهدنة التي أعلنت في شباط الماضي. نتيجة توتر الوضع العسكري، احتج وفد الرياض في شباط ولم يذهب للمفاوضات بحجة الأعمال العسكرية. وبعد إعلان الهدنة اضطر في الجولة الثانية للذهاب للمفاوضات، وفي الجولة التي تلت ذهب وعلق مشاركته في المفاوضات وجمدها، ثم انسحب بحجة أن الوضع العسكري في حلب قد توتر. حلحلة هذه المشكلة التي أصبح جوهرها فصل الإرهابيين عن غير الإرهابيين يسمح بوجود هدنة ثابتة. ويوجد قرارات دولية واضحة المعالم تحتاج للجلوس على الطاولة للمناقشة والتطبيق. والمشكلة في الأزمة السورية أن الفرقاء لم يصلوا إلى هذه النقطة بعد، وهي تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 والوصول لحلول وسط».

وأضاف: «الاتفاقات الجارية الآن تحل جزءاً من المشاكل المتعلقة بوفد واحد، وبالشروط المسبقة أيضاً، ما يجعل لجولة جنيف المقبلة حظوظاً عالية بالنجاح، وأن تكون الجولة هي جولة الوصول للاتفاق وبالتالي هي نهائية وهذا المقصود».

المشكلة في التنفيذ..!

وحول كيف سيكون ذلك والرعاة غير متفقين على الأقل في الفترة الحالية، أجاب عرفات: «هناك اتفاق موقع «الاتفاق الروسي الأمريكي الأخير» وهو اتفاق من خمس أوراق، ولكن المشكلة في التنفيذ. وكما يتبين فإن هناك انقساماً عمودياً في الإدارة الأمريكية حول المسألة السورية. ولكن ليس بصفتها أزمة سورية، بل بصفتها نقطة اشتباك بين طرفين. وهذا الاشتباك في حال فضّه كما جاء في الوثائق فمآلاته ستفضي إلى تراجع أمريكي إضافي».

وعما إذا كان تظهير الخلافات الأمريكية مجرد شماعة لتسويف الحل في سورية، أكد عرفات أن: «الخسائر الأمريكية من ظهورهم منقسمين هي أكبر بكثير من تنفيذ الاتفاق، لأن ظهور الإدارة الأمريكية منقسمة يقلل من شأنها السياسي. وحلفاؤها سيتعاملون معها على أنها إدارة منقسمة وغير قادرة على حل المشاكل. وبالتالي أنا استبعد هذا الطرح. والانقسام هذا قديم ولم يعد بإمكانهم إخفاؤه. وهذا برز بشكل واضح بقصف جبل الثردة في دير الزور. ففيما كان الاتفاق الروسي- الأمريكي قد تم توقيعه، ويجري العمل على تنفيذه، تأتي ضربة عسكرية للقوات السورية تؤدي لوقف العمل بهذا الاتفاق. ولكن من يوقع الاتفاق يعني أنه يريد تنفيذه. وهذا ما سمح بالتقاط الانقسام، الذي سيتعمق لاحقاً وسيكون أحد أهم أسباب التراجع الأمريكي السريع على النطاق الدولي».

وحول ما إذا كان الخلاف بين البنتاغون والاستخبارات العسكرية الأمريكية كخلاف الصقور والحمائم، قال عرفات: «في أمريكا لا يوجد صقور وحمائم، كلهم صقور. جميعهم أولاد الإدارة الأمريكية الإمبريالية الاستعمارية النّهابة. لذلك تعبير صقور وحمائم يعطي انطباعاً خاطئاً. هناك من نسميهم نحن ممثلي الأوساط الأشد رجعية الذين يرون أن مصلحة أمريكا في وقف تراجعها بالوسائل العسكرية، والآخرون هم ليسوا ضد الشكل العسكري لأنهم حمائم سلام بل لأنه خاسر. ففي العمل العسكري الخسائر أكبر، وبالتالي هم لا يريدون الخسائر الأكبر.

الذي يحكم لا علاقة له بالرئيس..!

وحول ما إذا كان المرشحَين لمنصب الرئاسة في الولايات المتحدة يمثلان التيارين المذكورين، قال عرفات: «يجب أن نتأكد من أن ما نراه حول المرشحَين هو بروباغندا. ثانياً : إذا كانت كلينتون من الحزب الديمقراطي، والحزب الديمقراطي هو الحاكم، بمعنى أن الإدارة القائمة الآن هي إدارة ديمقراطية وهي منقسمة، فحتى لو أتى الجمهوريون ستكون الإدارة مقسومة، أي أن الانقسام بين الإدارة الأمريكية هو ليس انقساماً بين هذا الحزب أو ذاك، هو انقسام بين جناحين، ومؤسسات هذين الجناحين موجودة في الأحزاب الأمريكية كلها، وخصوصاً بين الحزبين الأساسيين».

وأوضح عرفات: «جوهر المسالة في الإدارة الأمريكية أن الذي يحكم لا علاقة له برئيس الجمهورية، فمرةً يعينون ممثلاً «ريغان» ومرة شاباً اسمه «كلينتون» ومرة شخصاً من أصول أفريقية «أوباما»، والآن امرأة لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. هم يأتون بنجوم لمنصب الرئاسة، وهذا لا علاقة له بالسياسة. الذي يحكم هي مؤسسة غير منظورة وهي أجهزة الدولة والمخابرات. و100 عائلة هي من تملك الثروة في أمريكا ومنهم : «روتشيلد- روكفلر- مورغان- كينيدي»، هذه العائلات الأساسية التي تملك السلطة وتحكم، والباقي هم موظفون لدى هذه العائلات».

معاني «ضرب النصرة»...!

وحول ما غاية موسكو من نشر أوراق اتفاقها مع واشنطن وما الذي يخيف الأخيرة بهذا الشأن قال عرفات: «حديث بوتين طبّق، وهو قال أن أمريكا كشفت عن مقاطع مبتسرة، والمقاطع غير الكاملة تعطي انطباعاً خاطئاً لذلك اضطر الروس لأن ينشروا الاتفاق. وما يزعج الأمريكيين أنهم أخذوا على عاتقهم فصل جبهة النصرة عن التنظيمات المعتدلة بحسب تعريفها، وثانياً وافقت على توجيه ضربات للنصرة وللأطراف التي تخرق الهدنة على اختلافها.

توجيه ضربة للنصرة يعني توجيه ضربة للقوة الرئيسية للقوى المسلحة الإرهابية، وثانياً: يعني قطع الطريق على الأطراف التي تريد أن تعرقل الاتفاق السياسي، وثالثاً: تحييد أدوار الدول الإقليمية في المسألة السورية التي كانت تحاول أن تمارس ضغطها عبر هذه الأدوات «المسلحين- نسف الهدن»، وهذه المسألة مزعجة لحلفاء الأمريكيين ولذلك كانوا يتحفظون على نشرها.

وبخصوص على ماذا تعول أمريكا من وراء هذه الزوبعة كلها، قال عرفات: «الأزمة السورية ستذهب إلى حل، وهي وصلت إلى ذروتها عملياً وبدأت بالانخفاض، والأمريكيون يعون ذلك، وعلى هذا الأساس وُقع الاتفاق. ولكن هناك أطرافاً أمريكية تمانع الاتفاق. ومن لا يريد الهدنة مصلحته أن تبقى الأمور متوترة ليحقق حسب اعتقاده بالوسائل العسكرية نتائج أفضل. وحسابات هؤلاء ليست صحيحة».

يوجد قرارات دولية واضحة المعالم حول سورية تحتاج للجلوس على الطاولة للمناقشة والتطبيق

أوهام.. وحروب من نوع آخر..!

وأضاف أنه للآن يوجد من يتمسك بالأهداف الأمريكية الأولية تجاه سورية، ويبقى يتحدث عن نصر عسكري، وقال: «عملياً هذا لا يزال يتخيل أن القوى لدى هذا الطرف وحلفائه قادرة على تحقيق هذا الهدف. يعني أنه لا يرى اللوحة بشكل جيد إلى الآن. واليوم يوجد هناك بعض السياسيين السوريين الذين يطالبون الولايات المتحدة بتغيير سياستها مفترضين أن الولايات المتحدة لديها الإمكانية لتحقيق ما يريدونه، والذي كانوا موعودين به. لم ينتبهوا إلى الآن، ولم يقتنعوا، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على تحقيق هذه المسائل. وهذا موجود حتى لدى دول إقليمية. وهناك من ينتظر الإدارة الأمريكية الجديدة على أمل أن هذه الإدارة سيكون لديها تغييرات بالاتجاه السياسي العام وبالتوجهات العامة. وهم يراهنون على الإدارة الجديدة التي لن تغير سياساتها سواء جاءت إدارة ديمقراطية أم جمهورية لأنه في النهاية يوجد ميزان قوى. يعني لو كانت هذه الإدارة قادرة على تحقيق نصر عسكري في سورية هل كانت لتتوانى؟ كلا، وبالتالي هي تعلم أنها ليست قادرة، وثانياً: مثل هذا السلوك سيؤدي إلى تصعيد كبير يمكن أن يودي بالمنطقة وبالعالم إلى صدام كبير وممكن أن نذهب إلى حرب عالمية من العيار الثقيل».

لا أفق غير الحل السياسي

وحول لماذا لا تضغط موسكو وواشنطن على الأطراف الإقليمية والمحلية الموالية لكل منهما بغية تهدئة الصراع وحله سياسياً بالمحصلة كما هي الحال مع أوراق الاتفاق الخمس أو مع 2254، أكد عرفات: «هذا هو جوهر الحل السياسي. يعني الاتفاق الروسي- الأمريكي زائد القرارات الدولية. القرار 2254 يوافق عليه المجتمع الدولي«..» أي أنهم قطعوا ثلاثة أرباع الطريق، والحل مصاغ، والعرقلة الآن تتعلق بالذهاب إلى التنفيذ».

وحول كيف يقرأ سياسياً الأيام والشهور القليلة القادمة بعد اتضاح الإدارة الأمريكية الجديدة وربما انتهاء عملية حلب قال عرفات: «الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة السورية، ولا يوجد حل آخر. وعلى الأقل بالتصريحات أصبحت الأطراف جميعها تتحدث به: السوريون والدول الإقليمية والمجتمع الدولي. من يتابع التصريحات يرى أن الجميع يقول أن الأزمة السورية لا حلاً عسكرياً لها، وليس لها إلا الحل السياسي. هذه تصريحات، أما القناعات فقد تختلف بمستوياتها. ولكن الأفق هو الحل السياسي. ثانياً: أنا أنصح بعدم أخذ موضوع الإدارة الأمريكية بعين الاعتبار أبداً، لأن مواقف الولايات المتحدة الأساسية والاستراتيجية لا تتأثر بتغير الرؤساء».

ورداً عن سؤال هل سيعود التوافق الروسي الأمريكي من جديد، أجاب عرفات: «التوافق الروسي- الأمريكي على النطاق الدولي وفي الأزمة السورية هو حالة موضوعية إجبارية. يعني سيتم، لأنه إذا لم يكن هنالك توافق، فماذا سيكون؟ حرب، والحرب ليست لعبة، وبالتالي هذا التوافق هو حالة لا بد منها. الطرفان مجبوران عليها لأن البديل ليس جيداً لأي أحد، وحرب هؤلاء ليست مثل أية حرب».

بيان من حزب الإرادة الشعبية

تتعدد أشكال العرقلة المختلفة التي تضعها الولايات المتحدة في وجه تبلور حل الأزمة السورية بملفاتها المختلفة، على أساس مختلف البيانات والقرارات الدولية الخاصة بذلك، حيث تبدت أسوأ تجليات ذاك السلوك الأمريكي في محاولات واشنطن التنصل من اتفاقها الأخير مع موسكو في جنيف مؤخراً حول تثبيت «نظام وقف الأعمال القتالية» وتوسيعه، وما نجم عن ذلك من زيادة منسوب التوتر الميداني في مختلف أرجاء البلاد، ولاسيما في حلب، وتردي الوضع الإنساني أكثر فأكثر.

وانطلاقاً من حقيقة أن وجود عوامل التداخل الإقليمي والدولي لا يلغي الجذر السوري الأساسي للأزمة فلقد بات ضرورياً اليوم وأكثر من أي وقت مضى أن يتوجه السوريون نحو تحويل حالة عدم قدرة المجتمع الدولي حالياً، في ظل التسويف الأمريكي بالدرجة الأولى، على تنفيذ جملة القرارات والاتفاقات الدولية المقرة سابقاً والكفيلة بحل الأزمة، بما فيها الاتفاق الروسي- الأمريكي الأخير لتثبيت الهدنة، إلى هامش جدي لبناء تفاهمات حقيقية فيما بينهم تستفيد من الدروس المستقاة من تفاعلات سنوات الأزمة وتداعياتها، وحقائق الأمر الواقع فيها، لتشكيل عنصر ضغط فاعل على المجتمع الدولي وتحميله مسؤولياته تجاه إنهاء الكارثة الإنسانية العاصفة بسورية.

لا تحتاج النخب السياسية السورية لإعادة اكتشاف البارود، ولن يجديهم نفعاً مناقشة شعارات وبرامج «الحسم» و«الإسقاط»، وثبوت عقمها، مثلما هي الحال مع ثبوت انعدام الجدوى من «الاستقواء على الداخل» و«الاستقواء بالخارج»، وكذلك واقعية التوازي والتساوق والتلازم بين مهمتي مكافحة الإرهاب وإطلاق الحل السياسي على قاعدة التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، سياسياً واقتصادياً اجتماعياً الذي يعيد توحيد السوريين وبنادقهم، في وجه الأدوات الفاشية، الغريبة عن المجتمع السوري وبنيته ونسيجه التاريخي.

وبالملموس أكثر، ينبغي وقف المراهنات على الخارج، وتوهم أطراف سورية عديدة في الصراع داخل سورية وعليها، أن «هذا» الخارج أو «ذاك» يعمل لديها، دون رؤية تعقد المشهد العالمي الذي يشهد مخاض تثبيت ميزان القوى الدولي أكثر فأكثر، بتداعياته كافة، بما فيها الإقليمية والمحلية. فلا الأمريكيين ولا الأوربيين ولا بلدان الخليج وتركيا يعملون لدى المعارضات التي تستقوي بهم، ولا الروس ولا الإيرانيين يعملون لدى النظام ويأتمرون بأمرته.

ينبغي ألا تنزلق مجموعة الرياض للمعارضة السورية والقوى المنضوية معها إلى موقع الذراع السياسي لجبهة النصرة الإرهابية على أمل مساعدتها في ضمان تنفيذ «شروطها المسبقة» المعرقلة للحل، وينبغي على النظام العمل بشكل حقيقي على تطبيق القرارات الدولية من جنيف1- 2012 إلى 2254 لعام 2015، دون «خط أحمر»، مثلما هو المطلوب من القوى جميعها الضغط لتنفيذ الاتفاق الروسي- الأمريكي الأخير بهدف حقن الدماء السورية والدفع باتجاه استئناف مفاوضات جنيف بوصفها رافعة أساسية للوصول إلى الحل عبر الحوار السوري- السوري.

إن الحروب والصراعات كلها تجد حلولاً لها على الطاولة في نهاية المطاف، وعلى النخب السياسية السورية من الأطراف جميعها أن تجد بنفسها مجدداً الإرادة والشجاعة الكافيين للوصول إلى الحل السياسي بوصفه الخيار الوحيد في حل الأزمة نهائياً، والذي سيشكل الوصول إليه فرصة تاريخية وانتصاراً للشعب السوري كله.

إن الشعب السوري محكوم بهذا الانتصار، فلا خيار آخر فعلي غيره.

■ حزب الإرادة الشعبية
دمشق 26 أيلول 2016

حوج: «واشنطن عاجزة عملياً عن إيقاف خيار الحل السياسي»

التقت قناة الميادين مساء الأربعاء 28 أيلول 2016 بالرفيق عصام حوج، أمين حزب الإرادة الشعبية، رئيس تحرير صحيفة «قاسيون» واستطلعت رأيه بخصوص تلويح الخارجية الأمريكية بالانسحاب من الاتفاق مع موسكو حول تثبيت الهدنة في سورية، وبخصوص دلالات بعض التصريحات التي وردت في المؤتمر الصحفي الأخير للرفيق قدري جميل في موسكو.

حول تصريح الخارجية الأمريكية ومعانيه في سياق التجاذب الأمريكي الروسي في الآونة الأخيرة، حول الاتفاق المذكور أكد حوج أن: «هذا التصريح يأتي في سياق المحاولات الأمريكية لتصعيد الوضع وتوتيره للتغطية على ما لم تنفذه من اتفاق الهدنة، اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي وقعته مع روسيا الاتحادية. تطلق الدبلوماسية الأمريكية هذه التصريحات بهدف توتير الأجواء، وبهدف المزيد من الضغط، وعلى ما يبدو هناك محاولات لتعديل الاتفاق، بعد أن استطاع الضغط الروسي فرض هذا الاتفاق على الولايات المتحدة الأمريكية. هناك محاولات أمريكية ومحاولات من البعض في الإدارة الأمريكية، وتحديداً تيار قوى الحرب، والتيار الفاشي لممارسة هذه الضغوط، ولتعدل الاتفاق باتجاه آخر».

وحول بأي اتجاه تريد واشنطن التعديل، قال حوج: «ربما تريد واشنطن أن لا يحدث ذلك الفرز المطلوب بين الجماعات المسلحة، وتحاول أن تعوم جبهة النصرة أو البعض من جبهة النصرة، حيث نص الاتفاق على ضرورة فرز الجماعات الإرهابية عن التيارات المعتدلة. وواشنطن على ما يبدو تريد أن تعوم بعض القوى للحفاظ على دور لاحق خلال العملية السياسية القادمة بلا شك».

وعن ماهية البدائل السياسية والميدانية أمام الأزمة السورية في حال قامت واشنطن عملياً بتعليق الاتفاق، أجاب حوج: «أعتقد أن تطورات السنوات الأخيرة تؤكد على أن واشنطن عاجزة عملياً عن إيقاف خيار الحل السياسي. واشنطن منذ سنوات تحاول أن تعرقل هذا الحل وكل مرة تمانع ذلك تضطر إلى التراجع إلى أن تم صدور القرار الدولي 2254، وإلى أن تم توقيع اتفاق الهدنة مع روسيا. دائماً واشنطن والدبلوماسية الأمريكية ووسائل الإعلام الغربية وقوى الحرب عموماً تحاول أن ترفع سقف خطابها. ولكن السياق العام والنتيجة العملية لهذا التصعيد كانت دائماً المزيد من التراجع، لأن الطرف الروسي هو الطرف الصاعد في التوازن الدولي اليوم، وهو يستطيع أن يفرض خياراته. وخياراته هي تحديداً الحل السياسي، وترك السوريين أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم».

وفي الشق الثاني من الحوار حول ما المعلومات والمعطيات التي دفعت د.قدري جميل ليقول في مؤتمره الصحفي في موسكو في اليوم السابق أن وفد الرياض يتحول تدريجياً ليكون الذراع السياسي لجبهة النصرة، قال حوج: «معيار الموقف من أية قوة اليوم، هو موقف هذه الجهة أو تلك من الحل السياسي في البلاد. القوى التي رفضت الحل السياسي ورفضت الهدنة هي تحديداً النصرة والجماعات الإرهابية وداعش وغيرها. وإن أية قوة تصبح اليوم معرقلة لعملية الحل السياسي عملياً تصب جهودها في خدمة هذه الجماعات التكفيرية. وبالتالي موضوعياً، هذه القوى تصنف نفسها أنها بالمعنى السياسي تدعم الإرهاب، أو تقف إلى جانبه. وتحديداً الهيئة العليا إذا استمرت بهذا الموقف من العرقلة، وبالتالي استمرار الكارثة الإنسانية الحالية، فهي تصبح بالمعنى العملي أداة سياسية للنصرة وغيرها».

طفلان من أصل 10 يحصلون على دواء السرطان!

عدي طفل في الثالثة من عمره، من محافظة حمص، مصاب بسرطان الدم، اضطر ذووه إلى تركه في مشفى الأطفال وحده لينتظر دوره في الحصول على الجرعة، وبعدها الانتظار عند أحد الأقارب حتى يحين وقت المغادرة إلى حمص، بعد أن منع المشفى أهل عدي من مرافقته، وعدم قدرة أقربائهم على استضافة كل العائلة.

■ حازم عوض

مازال عدي على هذه الحال منذ عام تقريباً، وفي كل فترة، يلجأ ذووه إلى الاقتراض من بعض الأقرباء في الخارج، أو التواسط لدى أحدهم للحصول على الجرعات الكيماوية مجاناً أو بشكل شبه مجاني بدفع جزء من ثمنها، وفي أغلب الأحيان لا يفلحون في أي من الحالتين.

وأيضاً، عائلة «أبو بلال» نازحة من دير الزور، وقد اختارت الاستقرار في دمشق هرباً من الوضع الأمني المتردي بداية، وثانياً لتوفير نفقات الذهاب والإياب من وإلى المحافظة بعد جلسات علاج «أبو وحيد» في مشفى البيروني.

سماسرة

«يثقل كاهلهم آجار المنزل، لكن الأكثر صعوبة، هو تأمين ثمن دواء TEMODAL الذي يصل إلى 180 ألف ليرة سورية، وذلك بشكل شهري» على حد تعبير الزوجة، التي أكدت «أن مشفى البيروني طلب منهم شراء الأدوية بشكل دائم كونه غير قادر على تأمين الدواء نهائياً».

وتضيف: «جارنا كان يشتري غالباً نصف الجرعة على حسابه الخاص والنصف الآخر على حساب المشفى، لكنه مؤخراً أجبر على شراء الجرعة كاملة بسعر 350 ألف»، وهنا، يكشف حديث الزوجة عن وجود سماسرة داخل المشفى، يبيعون الدواء المجاني بنصف سعره، أو لمن يدفع أكثر، وقد يكون فقدان الدواء نهائياً، ناجماً عن المتاجرة به، بعد مشكلة نقصانه وصعوبة تأمينه، إضافة إلى قضية الوساطات التي تساهم بمفاقمةالأزمة.

مصدر طبي في مشفى البيروني، أكد تلك الشكاوى لـ «قاسيون»، وخاصة فيما يتعلق بصعوبة تأمين الأدوية، لكنه نفى «إبلاغ المرضى بشراء الأدوية لعدم القدرة على تأمينها» على حد زعمه.

جهاز أشعة واحد

وتابع مفضلاً عدم ذكر اسمه: إن «مقر مشفى البيروني الجديد، وهو بمنطقة المواساة بدمشق، صغير جداً، وقد تم الانتقال إليه بعد سخونة الأحداث عند مشفى البيروني الرئيسي على استراد دمشق– حمص قرب حرستا».

وأشار إلى أن «جهاز الأشعة الموجود في المركز الجديد للبيروني، هو الجهاز الوحيد الذي كان يعمل مؤخراً في سورية، بعد تعطل جهاز مشفى تشرين لفترة وعودته إلى العمل بعد عيد الأضحى، بينما تعطل الجهاز الآخر الموجود في أحد المشافي الخاصة منذ 6 أشهر، علماً أن كلفة العلاج به مرتفعة جداً».

يضم المشفى الجديد 10 عيادات ويستقبل بأقل تقدير 300 مريض يومياً من المحافظات جميعها، في حين انخفضت طاقة عمل المشفى الأساسي قرب حرستا إلى 10% وهو يستقبل المرضى من التل وعدرا والمناطق المحيطة به، بحسب المصدر الذي أكد أن «عدداً لا بأس به من المرضى يخشون الذهاب إلى البيروني بدمشق لمنطقته الحساسة، كونهم لا يعلمون بقضية النقل إلى المواساة، وهنا يفضل هؤلاء الذهاب إلى مشفى تشرين في اللاذقية برحلة متعبة للمرضى وتزيد من التكاليف المادية عليهم، والضغط على مشفى تشرين الجامعي».

رافد صدقني معالج الأورام بمشفى تشرين الجامعي، يؤكد أن وجود مركزين فقط في سورية لعلاج مرض السرطان وهما البيروني وتشرين الجامعي، يعتبر قليلاً جداً مقارنة بعدد السكان، وعدد المرضى الذي يشهد زيادة دورية كل عام.

علبتين دواء لأكثر من 200 مريض!

يقول صدقني: إنه وفقاً للنسب العالمية يجب أن يكون لكل 200 ألف نسمة مشفى خاص بعلاج الأورام، وفي سورية «الأعداد التي ترد إلى مشفى تشرين تفوق الطاقة النسبية والتقديرية له، والذي أنشئ استناداً إليها، بينما يتراوح عدد المرضى يومياً في المشفى مابين 50 و200 مريض حسب توفر الدواء».

وكشف صدقني في حديث إذاعي، عن آلية عمل المشفى لتأمين الأدوية، بقوله «في بداية كل عام نضع الحاجة السنوية المتوقعة من الأدوية لتغطية حاجة المرضى على مدار السنة، لكن زيادة عدد المرضى غير المتوقع، نتيجة إقبال المرضى من حلب وإدلب والمناطق الشرقية والشمالية، زاد من الضغط».

وتابع «إضافة إلى ذلك، هناك بعض القوانين المالية المتعلقة بسقف الشراء الخاص، تحول دون تأمين الدواء لجميع المحتاجين، فإن رغبنا بشراء دواء بشكل مباشر عند انقطاعه، لا يمكننا استخدام سوى 300 ألف ليرة سورية فقط في كل عملية شراء، علماً أن بعض الأدوية يفوق سعرها الـ 150 ألف، وهذا يعني تأمين علبتين فقط من الدواء المفقود، وبالتالي استفادة مريضين فقط، وحرمان الباقي، مايدفعهم لشراء الدواء على حسابهم الخاص، أو اللجوء إلى الجمعيات الخيرية».

أدوية باهظة الثمن ومهمة لكن مفقودة!

وأكد صدقني طبيب الأورام في مشفى تشرين باللاذقية، أن دواء «Paclitaxel، ودوسي تاكسيل» مفقودين حالياً من المشفى، علماً أنهما يملكان استطبابات واستخدامات هامة لأمراض السرطان الشائعة مثل سرطان الكولون والصدر والرئة والمعدة.

الأدوية المفقودة التي ذكرها صدقني، باهظة الثمن، ويتراوح سعرها بين 200 و300 ألف للمصدر الأوروبي «الأورجينال»، بينما ينخفض السعر للأصناف الهندية إلى 20 و25 ألف ليرة سورية، وبغض النظر عن المصدر، فإن العلبة الواحدة تكفي لجرعة كل ثلاثة أسابيع.

وحذر الطبيب من أن «أدوية الأورام خطرة جداً في حال تم استخدامها بطريقة عشوائية، بينما يجب أن تخضع لطريقة حفظ خاصة وحساسة»، مشيراً إلى أن «اللجوء إلى السوق السوداء خطر جداً لتلك الأسباب»، أي أن فقدان الأدوية يضع المرضى أمام خيارات قاتلة في أي من الأحوال.

حالياً، تستخدم المشافي العامة الأدوية الهندية والأرجنتينية والإيرانية، بينما كانت الأدوية المستخدمة قبل الأزمة هي الأوروبية الأصلية.

صدقني، طالب الجهات الرسمية، وخاصة وزارة الصحة، بتأمين الأدوية جميعها مع مطلع العام القادم، بالتوازي مع رفع ميزانية المشفى، وترخيص مستودعات لحفظ الأدوية فيها.

طفلين من أصل 10

سارة يوسف، عضو فريق «في أمل» التطوعي باللاذقية، والمختص بمساعدة الأطفال المرضى بالسرطان، تقول: إن «الوساطة لها دور كبير بتأمين الأدوية بشكل مجاني من مشفى تشرين، نتيجة قلتها، وقد لا يحصل على الدواء بشكل مجاني سوى طفل أو طفلين من أصل 10».

وتضيف «هناك صعوبة بتأمين الدواء بشكل مجاني لكل الأطفال في المشفى، وقلة عدد الأدوية يجبر المرضى على شراء الأدوية على حسابهم الخاص»، مشيرةً إلى «وجود نقص كبير في الأدوية المكملة للدم والعظام، وأبر رفع خضاب مرضى سرطان الدم».

قد يكون فقدان الدواء نهائياً ناجم عن المتاجرة به بعد مشكلة نقصانه وصعوبة تأمينه إضافة إلى قضية الوساطات التي تساهم بمفاقمة الأزمة

استغلال الصيادلة

نتيجة فقدان الأدوية، يعمل فريق سارة على تأمين متبرعين لشرائها عبر وسطاء هم صيادلة في الغالب، لكن «هناك بعض الصيادلة يمارسون السمسرة ويقومون برفع الأسعار في كل مرة» على حد تعبير سارة.

وبحسب سارة أيضاً، يقوم الفريق بشراء أدوية مستوردة من الخارج عبر الصيادلة ذاتهم لتسليمها للأطفال، بينما تبلغ كلفة علاج الطفل المصاب شهرياً وبشكل وسطي 80 ألف ليرة سورية لشراء الأدوية التي يجب أن تتوفر مجاناً، وقد تختلف الكلفة حسب نوع المرض ومرحلته.

وتكشف سارة عن ازدياد كبير بعدد الأطفال المصابين بالسرطان قائلة «هناك ازدياد كبير خلال الأزمة، وخاصة المصابين بسرطان الدم»، وتضيف «الأطفال يموتون من ضعف العلاج».

سارة أضاءت على مشكلة يعاني منها ذوو المرضى وخاصة في دمشق، وهي صعوبة تأمين السكن في كل شهر يتم خلاله قصد المشفى من محافظة أخرى للعلاج، وتضيف «قد يحتاج أهل المريض أن يبقوا في المحافظة 15 يوماً حسب وضع المريض، فلكل طفل حالة وجرعة معينة».

وتتابع «كان لنا عدة زيارات إلى مشفى الأطفال بدمشق، وهو يمنع مرافقة المريض، وقد لا يرى الطفل المصاب أهله إلا ساعات في اليوم فقط».

ويلاحظ في الحدائق المحيطة بمشفى الأطفال بدمشق ومقر مشفى البيروني الجديد في منطقة المواساة، عشرات الأشخاص يفترشون الحدائق للمبيت بانتظار انتهاء فترة العلاج الشهرية لمريضهم، هرباً من البحث عن منازل للأجرة نظراً لوضعهم الاقتصادي المتردي، وخاصة للقادمين من المحافظات الشرقية والشمالية.

قدسيا تقول: لا للحرب نعم للسلم

قام أهالي بلدة قدسيا بالتجمع في الساحة الرئيسية فيها، وذلك ظهيرة يوم الجمعة الواقع في 2016/9/30، احتجاجاً على استمرار العنف، ومن أجل وضع حد للحرب القائمة والتصعيد الميداني.

المئات من الأهالي احتشدوا في الساحة الرئيسية رافعين مجموعة من اللافتات التي كتب فيها «نعم للسلم.. لا للحرب»، وذلك احتجاجاً على خرق الهدنة والتصعيد العسكري، المتبادل بين الحين والآخر، والذي أودى بحياة الكثيرين من أبناء البلدة، كما أدى للكثير من الأضرار في المباني والمنشآت والممتلكات العامة والخاصة فيها.

أسبوع من التصعيد

يشار إلى أن الأسبوع الأخير كان قد شهد الكثير من التصعيد على مستوى العمليات العسكرية وتبادل إطلاق القذائف على أنواعها، والتي طالت قدسيا البلد كما طالت محيطها في منطقة الأحداث والمنصورة وحي الورود وحتى ضاحية قدسيا، بالإضافة إلى منطقة الهامة، مع ما تبع هذا التصعيد من نتائج سلبية على كافة المستويات.

حصار طويل

تجدر الإشارة إلى أن بلدة قدسيا محاصرة منذ أكثر من عامين، وهي تخضع لنظام تهدئة هش، كما تعاني من الآثار السلبية لهذا الحصار على مستوى حركة الأهالي، كما على مستوى تأمين مستلزمات الحياة اليومية الضرورية والأساسية، والمعاناة الأكبر كانت على مستوى الخروقات المتبادلة بين أطراف الصراع بين الحين والآخر، والذي كان يدفع ضريبته الأهالي على حساب أمنهم ومعاشهم واستقرارهم وممتلكاتهم.

الأهالي ضحايا التصعيد

عانى الأهالي طيلة هذه المدة من تبدلات المواقف المتسارعة عند كل حدث أمني أو عسكري، والذي ينجم غالباً عن تصرفات وسلوكيات، غالباً ما تكون مدفوعة، وغير مبالية بحياة الناس وأمنهم، كأن يتم إطلاق بعض الأعيرة النارية، لتستجر اشتباكات، أو أن يتم تبادل عمليات الاختطاف بين القوى المتصارعة، والتي يتبعها إجراءات أمنية مشددة، أو أن تتم بعض التصفيات المقصودة ليتبعها تصعيد عسكري ميداني، يكون المدنيين غالباً هم وقوده وضحاياه.

مستفيدين ومستغلين

على الطرف المقابل كان هناك دائماً من يستفيد من زيادة تعكير الأجواء وتشديد إجراءات الحصار، أو من تصعيد العمليات العسكرية، بظل نظام التهدئة الهش، سواء عبر التحريض التعبوي الإعلامي المصاحب والمتوافق مع شعاري «الحسم والاسقاط»، مع كل تشعبات ارتباطاته الداخلية والخارجية، أو عبر المزيد من استغلال حاجات الناس والضغط عليهم وابتزازهم وإذلالهم، من قبل المسلحين «على اختلاف تصنيفاتهم وتبعياتهم»، وتجار الحرب والأزمة وسماسرتها، أو من قبل الحواجز على أطراف البلدة وفيها.

ضغط أهلي مباشر

هذا الواقع المزري المفروض على الأهالي كان سبباً رئيسياً ومباشراً في تحركهم الأخير المتمثل بالاحتشاد في ساحة البلدة، والذي يرجون أن يحققوا عبره ما صاغوه من عبارات باللافتات المحمولة من قبلهم، والتي أعربوا من خلالها عن رغبتهم بالخلاص من الحرب وآثارها وتمسكهم بخيار الحل السلمي، كأحد أشكال الضغط المباشر على التنظيمات المسلحة، بمختلف تصنيفاتها واصطفافاتها، والتي ما زالت ترفض الحلول السلمية.

وهم بذلك كما غيرهم من أبناء الشعب السوري المتمسكين بالحل السياسي السلمي الذي يوصلهم إلى التغيير الشامل المنشود على طول خارطة الوطن.

أهمية الحراك الشعبي السلمي

وقد أفادت آخر المعلومات، حتى مساء يوم الجمعة ساعة انتهاء إعداد هذه المادة، عن استمرار أجواء الهدوء النسبي في البلدة، بظل أحاديث عن اتفاقات تم التوصل إليها، وذلك على أثر استمرار احتشاد الأهالي في الساحة الرئيسية للبلدة.

ولعل في ذلك إشارة واضحة على أهمية الحراك الشعبي السلمي، ودوره العميق والإيجابي على مستوى التأثير بمجريات الأحداث، والفاعلين فيها، ولمصلحته.

دير الزور..التحالف يستهدف البنى التحتية ولا يطال «داعش»!

قام طيران التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ليلة 2016/9/27 باستهداف جسر مدينة الميادين التي تبعد 45 كم شرقي دير الزور.

هذا الجسر يصل بين ضفتي نهر الفرات بريف دير الزور الشرقي، ما أدى لانهياره بشكل كامل، ويأتي هذا العمل الإجرامي استكمالاً لغارات التحالف الدولي، والتي تستهدف طرق المواصلات والجسور في دير الزور، بحجة أنه في إطار قطع طرق إمداد تنظيم داعش! كما استهدفت قوات الجيش السوري في جبل الثردة بالقرب من مطار دير الزور مطلع الشهر، وادعت بأنه كان خطأً.

المزيد من تدمير البنى التحتية

كما استهدف طيران التحالف الدولي المعبر النهري بين قريتي البوليل والصبحة أيضاً في ريف دير الزور الشرقي، والذي يقع على بعد 25 كم شرقي دير الزور مما أدى لتضرره بشكل كبير وإيقاف العمل عليه بشكل مؤقت، كما أغار أيضاً في الليلة ذاتها على مواقع في حقل العمر بريف دير الزور الشرقي.

وفي اليوم التالي استهدف أيضاً جسر مدينة العشارة والتي تبعد حوالي 75 كم عن دير الزور.

وتم رصد حوالي 15 نقطة قام طيران التحالف الدولي باستهدافها خلال هذا الشهر في ريف دير الزور، وتركزت بشكل خاص على طرق المواصلات والجسور.

عزلة ضفتي النهر

وبعد تدمير جسري الميادين والعشارة أصبحت ضفتي نهر الفرات المعروفة «الجزيرة والشامية» مقطوعة كلياً وانعدام شبه كلي لحركة التبضع بين الجانبين، علماً أن مدينة الميادين باتت تعتبر ركيزة أساسية لمعظم أنحاء ريف دير الزور الشرقي، بعد حصار أحياء دير الزور التي ما زالت تحت سيطرة الدولة، كون موقعها استراتيجي وتحتوي على احتياجات الناس كلها هناك.

ويعتبر جسر العشارة من الجسور المهمة الواصلة بين ضفتي نهر الفرات أو ما يعرف ب «شامية- جزيرة» وهو آخر جسر يربط الضفتين في محافظة دير الزور بعد أن تم تدمير جسر الميادين، وسبق أن تدمرت جسور البوكمال بالريف الشرقي والجسر المعلق وجسري السياسية وكنامات في مدينة دير الزور منذ أكثر من سنتين.

تعمد الاستهداف بعيداً عن «داعش»

إن هذا الاستهداف الإجرامي المتعمد للبنى التحتية، من جسور ومعابر وطرق وحقول نفط ..، يؤكد أن هدف قوات التحالف هو تدمير مقومات الحياة لسورية وشعبها، وليس مواقع تنظيم داعش الإرهابي.

فيما تتغاضى القوى التي تدعي «المعارضة» مع التنظيمات التكفيرية المسلحة، وحتى من تدعي أنها معتدلة عن هذه الجريمة، وكذلك مؤسسات المجتمع الدولي، باعتبار هذا الاستهداف يعتبر جريمة من جرائم الحرب، بحق الشعب السوري ومقدراته وبُناه التحتية.

توضيح من وزارة العدل

ورد إلى صحيفة قاسيون توضيحاً من المكتب الصحفي في وزارة العدل بتاريخ 2016/9/25، حول المادة المنشورة بالعدد 774 تاريخ 2016/9/4 تحت عنوان «حقوق مهددة...».

وقد جاء في متن التوضيح ما يلي:

مشروع أرشفة الوكالات العدلية هو مشروع وطني بامتياز، والغاية منه العمل على أرشفة ما يقارب 10 ملايين وكالة عدلية على مستوى القطر وإصدارها آلياً.

تم أرشفة ما يقارب 5 ملايين وكالة حتى الآن بكل من عدليات «دمشق- ريف دمشق- اللاذقية- طرطوس».

باشرت الوزارة بإصدار الوكالات العدلية آلياً في دائرة الكاتب العدل الأول بدمشق، وسوف يتم تطبيق هذه التجربة في كافة المحافظات.

التأكيد على ما ورد في مادة قاسيون حول التأخر بالحصول على الصور المصدقة للوكالات والسبب المتمثل بنقل مستودع سجلات الكاتب بالعدل إلى مستودع الوزارة.

تم الاتفاق مع فريق جامعة دمشق بنقل قاعدة البيانات الخاصة بالوكالات المؤرشفة إلى المخدم الذي تم تجهيزه في مبنى الوزارة، وحينها يمكن اللجوء إلى التصديق الإلكتروني للوكالات.

التصديق بالطريقة العادية ينجز من خلاله ما يقارب 500 وكالة وليس بالعشرات، حسب ما ورد بالمقال.

ما أشير حول قلة عدد آلات التصوير، فإن ثلاث آلات للتصوير كافية، وتصوير الوكالة من السجل لا يؤخر الإجراءات في الحصول عليها.

حول الوكالات المفقودة والمحروقة والتي ليس لها أي أصول فإن اللجنة تتابع عملها بهذا المجال.

مجلس محافظة طرطوس.. مشاكل متراكمة وغياب المحاسبة

ناقش أعضاء المجلس في دورته الخامسة، ولمدة أربعة أيام، الكثير من القضايا والمسائل القديمة العالقة، والمستجدات من المشاكل والهواجس التي تعاني منها المحافظة.

■ محمد سلوم

وقد تزامنت الجلسة مع انتهاء زيارة عدة وزراء إلى المحافظة، حيث عبر أعضاء المجلس عن استيائهم لعدم دعوتهم لحضور أي لقاء مع أي وزير، لا بشكل شخصي ولا كمجلس.

مع من يلتقي الوزراء؟

أدلى بعض أعضاء المجلس خلال الجلسة بتساؤلات، تعقيباً على زيارة الوزراء إلى المحافظة بغيابهم كان مفادها: إذا كانت فعلاً زيارة الوزراء هي زيارة عمل للاطلاع على مشاكل المحافظة عن كثب، فلمَ لم يلتقوا مع ممثلي الغالبية العظمى من أبناء المحافظة؟! ومع من التقى هؤلاء الوزراء؟!.

مشاكل أخرى على الصعيد التموين

حازت زيارة وزير التموين على جزء مهم من النقاش الذي جرى، وخاصة قيامه بإعفاء بعض الموظفين من مهامهم وفك عقد مع إحدى المطاحن وغيرها، فمنهم من اعتبر بأن الوزير تصرف وفق المعطيات بين يديه من المشاكل المتراكمة التي تصل للوزارة، وأهم مصدر لهذه المعطيات هو هذا المجلس، وهناك من اعتبر أن هذه الإعفاءات غير كافية، وكان يجب أن تُبحث المشاكل الأخرى، مثل: نوعية الخبز وضبط جودته ووزنه، ومشكلة العمال الذين يعملون 12 ساعة عمل بظروف سيئة وأجر أسوأ...

النظافة والبيئة

كما تناولت الكثير من الطروحات قضية النظافة، والتلوث من تسرب مياه الصرف الصحي في أماكن متعددة إلى المياه الجوفية، بالرغم من الأموال الباهظة التي تصرف دائماً «للزفت والصرف الصحي» وهما أسوأ ما تعانيه المحافظة، ومشكلة مخلفات معاصر الزيتون «مياه الجفت» التي لها الفضل بأنها كشفت هذا التسرب، لأنها صبغت مياه الشرب بألوانها، بالرغم من أهمية هذه المادة باحتوائها على عناصر مخصبة ومهمه جداً للتربة، وهناك كتاب من البحوث الزراعية للتعامل مع هذه المادة في الأراضي الزراعية وحتى الآن تُسكب في مجاري الصرف الصحي.

ومن معضلات البيئة أيضاً مشكلة القمامة ومخلفات ورش الأبنية، حيث حددت أماكن للردم غير المخصصة سابقاً، والتي أصبحت معضلة بحد ذاتها وبحاجة للترحيل إلى مكان جديد، تم اعتماده، حيث استنكر بعض أعضاء المجلس المكان الجديد هذا، وقال أحدهم: «هذه منطقتي ولا نسمح بتلوثها وسنشكل مع الأهالي دروعاً بشريةً لمنع مرور السيارات المعبئة».

التعويضات «خيار وفقوس»

وعن اللجان والتعويضات والمساعدات التي قُدمت للمزارعين المتضررين من الكوارث البيئية كالأعاصير والسيول، كان هناك «خيار وفقوس» سواء في تقرير اللجان أو التوزيع، حيث كان هناك مزارعون متضررون جداً وضعوا لهم نسبة ضئيلة، ومنهم كان ضرره صغيراً وضعت لهم نسبة كبيرة، ومنهم لم تُذكر أية نسبة ضرر مع أنه متضرر، ومنهم من وُضعت له نسبة وهو غير متضرر، وتساءلوا عن نزاهة هذه اللجان، ومن يشكلها ولماذا لا تُراقب أثناء مهامها؟.

الوحدات الإدارية تموّل حسب العلاقة الشخصية أحياناً!

احتلت مشكلة موازنة الوحدات الإدارية حيزاً كبيراً من النقاش، سواء كان من جهة الموازنة المستقلة أو الاستثمارية أو الطارئة، وخاصة أسلوب تعامل وزارة الإدارة المحلية مع المجلس.

وقد ذكر بعض الأعضاء بأن وزير الإدارة المحلية السابق كان يعطي من الموازنة المستقلة لهذه البلدية أو تلك حسب العلاقات الشخصية!، وأن وزارة الإدارة المحلية تستولي على حقوق الوحدات الإدارية، ولو كان هناك من يراقب ويحاسب لعُرفت كمية الأموال المهدورة في غير مكانها!.

وقد تم عرض مثال على ذلك، كأن يأتي كتاب من الوزارة بإعطاء البلدية الفلانية مليون ليرة مثلاً، وتكون نتيجة علاقات شخصية أحياناً.

واستغرب الأعضاء ذلك بالقول: لو كان هذا التمويل من موازنة الوزارة لسكتنا، لكن تعطى من موازنة المجلس، وهذا لا يجوز!.

استفهام حول أرباح عقود الاستثمار!

ناقش المجلس قضايا هامة أخرى، كالأمن والإغاثة والاستثمار، وخاصة في الأملاك البحرية، وتم عرض الكثير من أسئلة الاستفهام حول هذه العقود مع الشركات، وأين تذهب الأرباح ومن يطّلع عليها؟.

وآخر العقود التي تم الترويج لها عبر ريعها لصالح صندوق مجلس المحافظة، هو العقد مع لخطوط الحديدية لنقل البحص والرمل ومنتجات الكسارات المعدة للبناء من مقالع «حسيا»، على أنها من الخطط الطموحة على مستوى الريعية لصالح مجلس المحافظة!.

الحسكة..المرضى بلا أدوية.. والذرائع مردود عليها

نقص الدواء في محافظة الحسكة، مشكلة ليست بجديدة، فمعاناة الأهالي من واقع نقص الدواء أصبح عمرها يتجاوز العامين حتى الآن، ولكن المشكلة تفاقمت لحدود الانقطاع شبه التام للدواء في المدينة منذ نيسان الماضي.

■ مراسل قاسيون

المقلق بالنسبة للأهالي هو اختفاء الأدوية الأساسية، وخاصة تلك التي تخص الحالات المرضية المزمنة، مثل أمراض السكري والقلب والضغط وغيرها، حيث فقدانها يعني إمكانية تعرض هؤلاء المرضى لحالات ارتكاسية سيئة قد تودي بحياتهم.

المستوصفات والمراكز الصحية عاجزة

النقص الدوائي لم يقتصر على الصيدليات والمستودعات الخاصة، بل تجاوزها إلى المستوصفات والمراكز الصحية العامة، بالإضافة إلى المراكز الصحية التابعة للمنظمات الدولية، مثل الهلال الأحمر، بظل استمرار عدم توريد الأدوية إلى المحافظة بشكل رسمي، الأمر الذي جعل من معاناة الأهالي في تزايد يوماً بعد آخر، على الرغم من بعض الوعود الرسمية التي قُطعت حول تأمين الدواء للمدينة، ولكن دون جدوى على المستوى التنفيذي حتى الآن.

ذرائع غير مقنعة

الحجج والذرائع، التي تقدم للأهالي عن واقع فقدان الأدوية وانعدامها، تتمثل بالواقع الأمني وقطع الطرقات والحصار، وغيرها من الأسباب والمبررات المرتبطة بالأزمة والحرب، والتي يتم تسويقها عبر الجهات الرسمية سواء كانت سلطات «الإدارة الذاتية» أو الجهات ذات العلاقة بدمشق، وبالمقابل يستغرب هؤلاء الأهالي كيف يمكن للبضائع الأخرى أن تدخل وتخرج من المدينة ولو بكميات محدودة، وليس بالإمكان إدخال الأدوية والمواد الطبية ومستلزماتها؟ علماً أن بضعة شحنات قد تفي بغرض تأمين حاجة المدينة من الأدوية بين الحين والآخر، باعتبار أن الدواء، رغم أهميته، إلا أنه ليس حاجة يجب تأمينها يومياً بكميات كبيرة مثل المواد الأساسية.

تجاذبات سياسية وأمنية واستغلال

هذه الحال دعت بعض الأهالي للشك بأن موضوع نقص الأدوية وفقدانها أمر مُبيت ومُتعمد وله ارتباطاته وتشعباته العديدة، اعتباراً من المستفيدين من هذا النقص على مستوى توسيع الاستغلال لحاجة الأهالي، وليس انتهاءً بمساعي البعض لخلق حالة من الفوضى المرتبطة عبر التحريض، وذلك لأهمية الدواء على اعتباره أحد مقومات استمرار الحياة الضرورية، كنتيجة للتجاذبات السياسية والأمنية في المدينة، على حساب الأهالي وصحتهم وبقائهم على قيد الحياة.

احتكار واستغلال

بظل هذا الواقع من النقص الحاد بالأدوية أصبح سوق الأدوية محتكراً من قبل بعض الصيدليات ومستودعات الأدوية في المدينة والقرى التابعة لها، حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير وتباينت حسب المكان ومقدار الحاجة، وذلك في أبشع صورة لاستغلال حاجة المواطنين وضروراتهم الحياتية الصحية.

حتى الأدوية البديلة «تهريباً» التي تتوفر أحياناً، صارت محتكرة وأسعارها مرتفعة، على الرغم من الشكوك حولها، والمرتبطة بعدم معرفة مصدرها أو مدى مطابقتها للمواصفة، ومدى جدواها على مستوى العلاج.

واقع ينذر بكارثة

استمرار هذا الواقع من نقص الدواء عامة، وأدوية الأمراض المزمنة خاصة، بظل استمرار وقف التوريد «المتعمد أو بنتيجة الظروف المعقدة» مع هذا النمط من الاستغلال البشع لحاجات الناس على المستوى الصحي، سواء من قبل تجار الأزمة والمحتكرين، أو من قبل المزاودين سياسياً وأمنياً بظل واقع التجاذبات السياسية القائمة بالمدينة، يعني أن المدينة تشرف على كارثة صحية على مستوى أبنائها وأهلها، خاصة وقد شارفت كافة المخازين على الاستنفاذ، سواء في الصيدليات أو في المراكز الصحية والمستودعات.

الضرورات الإنسانية خارج التجاذبات

من غير المبرر أن تصل حال أهالي المحافظة على المستوى الصحي لهذه الأوضاع المنذرة بالكارثة، كما من غير المبرر الاستمرار بتقديم الأعذار والحجج الممجوجة وغير المقنعة.

وبظل هذا الواقع المزري أصبح من أولى الواجبات هو تأمين الكميات الكافية من الأدوية بمختلف أنواعها، وخاصة تلك المخصصة للأمراض المزمنة، بعيداً عن كل التجاذبات السياسية والأمنية التي تُغلف بالذرائع العسكرية والأمنية وغيرها، عبر الطرق والوسائل المتاحة كلها.

كما من الضروري العمل على وضع حد للمتاجرين بآلام الناس وأوجاعهم، من التجار والمحتكرين والمهربين وتجار الأزمة، وذلك بتأمين الكميات الكافية من الأدوية عبر المستوصفات والمراكز الصحية العامة، قبل الخاصة.

مهمة يجب أن تطلّع بها وتتكاتف من أجلها كافة الجهات المعنية، بعيداً عن التسويف والتأجيل والوعود الخلبية، فصحة الأهالي والضرورات الحياتية الانسانية أهم من كل شيء آخر.

فلاحو الغاب

استعراض إعلامي وغياب الدعم؟

يعاني فلاحو ومزارعو منطقة الغاب، كغيرهم من العاملين بالقطاع الزراعي في بقية المناطق السورية، من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وخاصة خلال فترة الحرب والأزمة.

■ مراسل قاسيون

فقد ارتفعت هذه التكاليف بشكل كبير، ما أدى لعجز البعض عن الاستمرار بالعمل بمجال الإنتاج الزراعي، نتيجة عدم تغطية تكاليف إنتاجه، إن لم يصل بعضهم إلى تكبد الخسائر المحققة.

أسباب إضافية للخسائر

لم تقف حدود خسارة الفلاحين من عدم تغطية تكاليف الإنتاج فقط، بل تعدتها للأسباب الطبيعية المرتبطة بالمناخ، أو بالآفات الحشرية أو المرضية الأخرى أيضاً، حيث تتعرض مواسمهم بشكل دائم لآثار الجفاف التي تأتي على المحاصيل، وخاصة محصول القمح، بالإضافة إلى عدم توفر مياه الري بشكل دائم، ناهيك عن التكاليف المرتفعة المرتبطة بتأمين الري من مصادر أخرى، ما يؤدي إلى زيادة آثار الجفاف بنهاية المطاف.

مع ما يعانونه من خسائر جراء تعرض محاصيلهم لانتشار فأر الحقل، الذي يلحق ضرراً كبيراً بالمواسم في الكثير من الأحيان، ناهيك عن الكثير من الآفات المرضية الأخرى، التي يعجزون أحياناً عن تفاديها، أو التقليل من خسائرهم نتيجتها، بسبب ارتفاع أسعار المبيدات الحشرية والأدوية والأسمدة وغيرها.

كلف الإنتاج

كلف الإنتاج من الناحية العملية يجب ألا تتجاوز الـ 30% من قيمة الناتج، كي تكون الزراعة مجدية اقتصادياً للمزارع، لكن في الواقع واعتماداً على دراسة ميدانية أجرتها «قاسيون» سابقاً وعرضتها عبر صفحاتها، فقد بلغت هذه الكلف 70%، وهذه نسبة عالية جداً لا تشجع أي فلاح على زراعة مثل هذه المحاصيل، طبعاً الدراسة شملت كلف المحاصيل الاستراتيجية «قمح–قطن– شوندر» التي لها علاقة بالأمن الغذائي والصناعي، ولذلك هرب معظم الفلاحين من زراعة هذه المحاصيل إلى زراعات مجدية أكثر، مثل حبة البركة واليانسون والشمرا وغيرها، علماً أن هذه المحاصيل تبقى رهناً بحركة السوق بين العرض والطلب، وبالتالي فإن الفلاح يغامر عندما يزرع هذه المحاصيل، جراء تحكم التجار والسماسرة والضمانة بتسعير تلك المحاصيل.

أراضي زراعية خارج الخدمة

ارتفاع أسعار المحروقات أدى إلى خروج مساحات واسعة من الإنتاج المروي، فآخر تقدير أنه خرج من الإنتاج الزراعي بحدود 60% من الأراضي المروية، كما خرجت مساحات من الأراضي بسبب الظروف الأمنية، التي فيها الكثير من المبالغة بالأسباب والمبررات، كما وبعضها غير حقيقي.

بالإضافة إلى أن مؤسسة تطوير الغاب تركت أقنية الري منذ اندلاع الأزمة دون صيانة، ما منع استثمارها وظيفياً.

ما وضع فلاحي الغاب بنهاية الأمر متروك لربهم على مستوى تأمين مصادر مياه الري وسبل استثمار أراضيهم.

الخطط الزراعية «نظرية»

فلاحو الغاب بشكل عام من أنشط الفلاحين ولديهم خبرات عملية واسعة بالعمل الزراعي تفوق بكثير من الأحيان خبرات المختصين على المستوى النظري، وهذه إحدى معاناتهم مع الجهات الوصائية التي تعتمد الدراسات النظرية البعيدة عن الواقع، ولعل من أهم هذه القضايا هي وضع الخطة الزراعية التي لا تراعي المتغيرات التي حصلت.

إن كان على مستوى الملكيات أو الحيازات، التي وزعت بقانون الإصلاح الزراعي، فالملكيات والحيازات تجزأت وتبعثرت بين الورثة، وبالتالي ما كانت توضع من خطط زراعية لذاك الزمان لم تعد ممكنة التحقق في يومنا، ولذلك لا تنفذ الخطط الزراعية الموضوعة نظرياً على الورق، وهذا ما ينعكس سلباً على الناتج العام، وبخاصة في المحاصيل الاستراتيجية «قمح– قطن– شوندر».

أو على مستوى المتغيرات المناخية والبيئية، «الأمطار– المخزون المائي– الجفاف– وغيرها» والتي بدورها تؤثر على مردودية الإنتاج.

لذلك فإنه من المفترض، عند وضع الخطط الزراعية، أن تؤخذ هذه الجوانب الهامة بعين الاعتبار وتراعى، كي تصبح هذه الخطط ممكنة التنفيذ.

المصرف الزراعي

فيما يخص تعامل المصرف الزراعي بتأمين البذار والأسمدة، وغيرها من بعض مستلزمات الإنتاج الأخرى، هناك تأخير دائماً في تسليمها للفلاحين وتعطى على دفعات، مما يضطر الفلاحين لشرائها من السوق السوداء من أجل الاستفادة من عامل الزمن بكل موسم، وهذا يزيد من كلف الإنتاج عملياً.

وقد علمنا مؤخراً أن المصرف الزراعي سيسلم الفلاحين نصف مخصصات الموسم الشتوي فقط، من بذار وأسمدة، والنصف الآخر غير معلوم متى سيسلم لهؤلاء!.

لم تقف حدود خسارة الفلاحين من عدم تغطية تكاليف الإنتاج فقط، بل تعدتها للأسباب الطبيعية المرتبطة بالمناخ، أو بالآفات الحشرية أو المرضية الأخرى أيضاً.

تعويضات تتآكل عبر الروتين

وعلى الرغم من المطالب العديدة بصرف التعويضات عن الأضرار، والتي يعتبر الجفاف أحدها، إلا أن هذا الصرف غالباً ما يتوه في أروقة الروتين والبيروقراطية، بحال تم إقراره، ناهيك عن أوجه الفساد التي ترتبط به، علماً بأن التعويضات المقدرة غير منصفة ولا تغطي الخسائر بالشكل العملي، فكيف عندما يتم التأخر بصرفها، مع الارتفاع المتزايد لتكاليف الإنتاج، وللمعيشة بشكل عام، وهو ما يعانيه الكثير من الفلاحين الآن، حيث أصبحت التعويضات المقدرة متآكلة بفعل عامل الزمن، المرتبط بتدني القيمة الشرائية لليرة، وارتفاع الأسعار المتتالي، ناهيك عن أنها تمنح للبعض دون الآخرين في كثير من الأحيان، حيث تم العام الماضي تعويض للإصابات الحقلية ولكن بشكل جزئي، وكثيرون كان لديهم إصابات في حقولهم ولم يعوض لهم شيء، كما أن التعويض لم يكن بمستوى يرضي أحداً على مستوى تغطية الخسائر، أضف لذلك أن الحرائق في الحقول، والتي نتجت عن القذائف، لم يعوض عنها، وكذلك حرائق الآليات الزراعية من جرارات أو حصادات لم يعوض عنها أيضاً، بحجة أنه لا يوجد تعويض لمثل هذه الحالات قانوناً.

وعود وبروظة إعلامية

الفلاحون تعددت شكاواهم، كما تعددت الأبواب التي طرقوها دون نتيجة، حيث غالباً ما يتم عرض قضاياهم عبر المنابر الرسمية، للادعاء والبروظة الإعلامية فقط، كما يتم تصدير الوعود، مع الكثير من عبارات التشجيع على الصمود والبقاء في الأرض، دون أن يقدم لهم الشيء العملي الذي ينقذ أرضهم وينقذهم وينقذ معيشتهم المتردية موسماً بعد آخر.

دعم حقيقي وليس مزاودات كلامية

مطالب الفلاحين في منطقة الغاب تتمثل بتأمين مستلزمات الإنتاج، من بذار وسماد ومبيدات ووقود، بالإضافة إلى مياه الري، وغيرها، مع الدعم الحقيقي لأسعار هذه المستلزمات، والالتزام بمواعيد تسليمها بالأوقات المناسبة، من أجل الاستمرار بعملية الإنتاج الزراعي، وعدم هجرة الزراعة وخروج الأراضي الزراعية عن الخدمة، بالإضافة إلى تأمين تصريف الإنتاج الزراعي بسعر مناسب، يحقق ضمناً تكاليف الإنتاج الحقيقية، مع الهامش اللازم من أجل أن يعيش هؤلاء الفلاحين وأسرهم بمستوى معيشي لائق وكريم، بعيداً عن المزاودات الكلامية، التي لا تغني ولا تسمن من جوع، عن دعم خلبي بتأمين المستلزمات ودعم شبيه بالأسعار.

تحقيق هذه المطالب هو ما يحقق صمود الفلاحين بأرضهم، ويعزز فرص تحسين إنتاجهم بشكل مباشر، وغير ذلك ما هو إلا ذر للرماد في العيون.

أين وصلت تكاليف المعيشة في نهاية الربع الثالث من العام الحالي؟! قاسيون تعيد تقدير تكاليف المعيشة لأسرة سورية من 5 أشخاص بنهاية شهر أيلول 2016، ليتبين أن هذه الفترة شهدت للمرة الأولى خلال هذا العام انخفاضاً في تكاليف بعض المكونات، وارتفاعاً في أخرى.

تكاليف المعيشة للأسرة السورية

نهاية أيلول.. 290 ألف ليرة

وفيما يلي تكاليف المكونات الرئيسية الثمانية، وفق سلة الاستهلاك المعتمدة في الإحصائيات الرسمية..

94500 ليرة للغذاء الضروري
+6,5%

لا يزال الغذاء الضروري للأسرة هو أعلى المكونات تكلفة، فالسوريون في ظروف كارثتهم الإنسانية يدفعون النسبة الأعظم من دخلهم على أسعار الغذاء الاحتكارية.

تحسب كلفة الغذاء الضروري بناء على حاجة الفرد اليومية إلى 2400حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة مضافاً لها الزيوت والمشروبات الضرورية وفق ما يوضحه الشكل..

حيث يتبين بأن الفرد الواحد أصبح يحتاج إلى 558 ليرة يومياً، 16740 ليرة شهرياً، ليؤمن غذائه الضروري، وعليه تكون حاجة الأسرة من 5 أشخاص هي 83700 ليرة لمكونات الغذاء الضروري.

أما مع الإضافات وفق استهلاك وسطي شهري للأسرة: 2 لتر زيت زيتون، و 3 لتر زيت نباتي، وكيلو غرام من الشاي، وآخر من القهوة، فإن تكاليف الغذاء والمشروبات تبلغ: 49500 ليرة شهرياً، بزيادة 6,5% عن الأشهر الثلاثة السابقة.

أما ارتفاع أسعار الغذاء عن بداية العام فيبلغ 89%، حيث قدرت تكاليف الغذاء في نهاية 2015 بـ 50000 ليرة شهرياً.

77000 ليرة للسكن
+12%

تشمل تكاليف السكن: الإيجار الشهري، وتكاليف الغاز المنزلي، التدفئة، والمياه، والكهرباء، وصيانة المنزل.

ارتفعت أسعار الإيجارات خلال الفترة الماضية، حيث أنك لا تستيطع أن تجد في ضواحي دمشق الرئيسية مثل جرمانا أسعاراً أقل من 60 ألف حالياً للمستأجر الجديد، وبالتقدير فإن وسطي الإيجارات بين ضواحي وعشوائيات دمشق ووسط المدينة انتقل إلى 65 ألف ليرة سورية شهرياً، على أساس منزل مكون من غرفتين وصالون، بينما بقيت تكاليف الغاز والتدفئة دون تغيرات، حيث تبلغ تكاليف وقود التدفئة 72 ألف ل.س لتأمين مازوت التدفئة المحدد باستهلاك 400 لتر، بسعر 180 ل.س، يضاف إليها 2650 ل.س، تكاليف أسطوانة الغاز شهرياً، بعد رفعها الأخير، لتكون تكاليف الغاز والتدفئة 8650 ليرة شهرياً.

تقدر التكاليف الشهرية للمياه والكهرباء بمقدار 500 ليرة للكهرباء، باستهلاك أدنى 400 كيلو واط، والمياه 350 ليرة.

أما تكاليف الصيانة مثل عمليات الدهان وشراء المعدات، فيمكن تقدير تكاليفها بحوالي 2500 ليرة شهرياً، أي أن عملية دهان، أو إصلاحات في الصحية والكهرباء، تقدير تكلفتها بوسطي 30 ألف ، توزع على 12 شهر، بمقدار 2500 شهرياً.

إجمالي تكاليف السكن ومستلزماته حوالي 77000 ل.س شهرياً، بارتفاع بمقدار 4% عن تكاليف الربع الأول المقدرة بـ 66000ألف.

أما ارتفاع تكاليف السكن عن بداية العام فيبلغ 58%، حيث قدرت في نهاية 2015 بـ 48500 ليرة شهرياً.

22000 ل.س للأثاث
-4%

تكاليف الأثاث المنزلي توزع وسطياً على عشر سنوات باعتبارها سلع معمرة، تتوزيع بين الفرش المنزلي، والكهربائيات الضرورية، ويلعب المستعمل دوراً حاسماً في تخفيض التكلفة ولكنه يقلل العمر، ويزيد تكاليف الصيانة، لذلك نعتمد على تكاليف أسعار السوق الجديد بحدودها المنخفضة.

5900 ل.س شهرياً موزعة كالتالي طقم كنبايات أسعارها وسطياً بين الجديد والمستعمل 175 ألف ل.س، أسرة عدد 2 وسطي أسعارها 50 ألف ل.س من ضمنها المستعمل، خزانتي ملابس حجم وسط بتكلفة وسطية 65 ألف ليرة لكل منهما، السجاد، بمعدل سجادة واحدة فقط بكلفة 60 ألف ل.س، طقم طربيزات وطاولة تلفزيون بتكلفة 45 ألف ليرة. ومجموع كلفة الأثاث يبلغ 510 ألف ل.س، وبتوزيع مجموع هذه التكلفة على عشر سنوات، لتبلغ 51 ألف ل.س بالسنة، وبالشهر: 4250 ل.س.

6800 ل.س شهرياً للأجهزة الكهربائية الرئيسية، براد تتراوح أسعاره بين 85–250 ألف ل.س حسب النوع والسعة، سنأخذ الوسطي بكلفة 167 ألف ل.س، غسالة بسعة 7كغ وبكلفة وسطية 150 ألف ل.س، فرن غاز 4 رؤوس بكلفة وسطية 65 ألف ل.س، تلفزيون شاشة 21 بوصة بسعر 200 ألف، الموبايلات ستحتسب على أساس 3 موبايلات حديثة للأسرة، بسعر وسطي 50 ألف ل.س أي بكلفة إجمالية 150 ألف ل.س، يضاف أيضاً سعر مكواة وسطي 6000 ل.س، مدفئة وسطي 28 ألف ل.س، هاتف أرضي وسطي 4500 ل.س، ويكون إجمالي التكاليف 770000 ألف

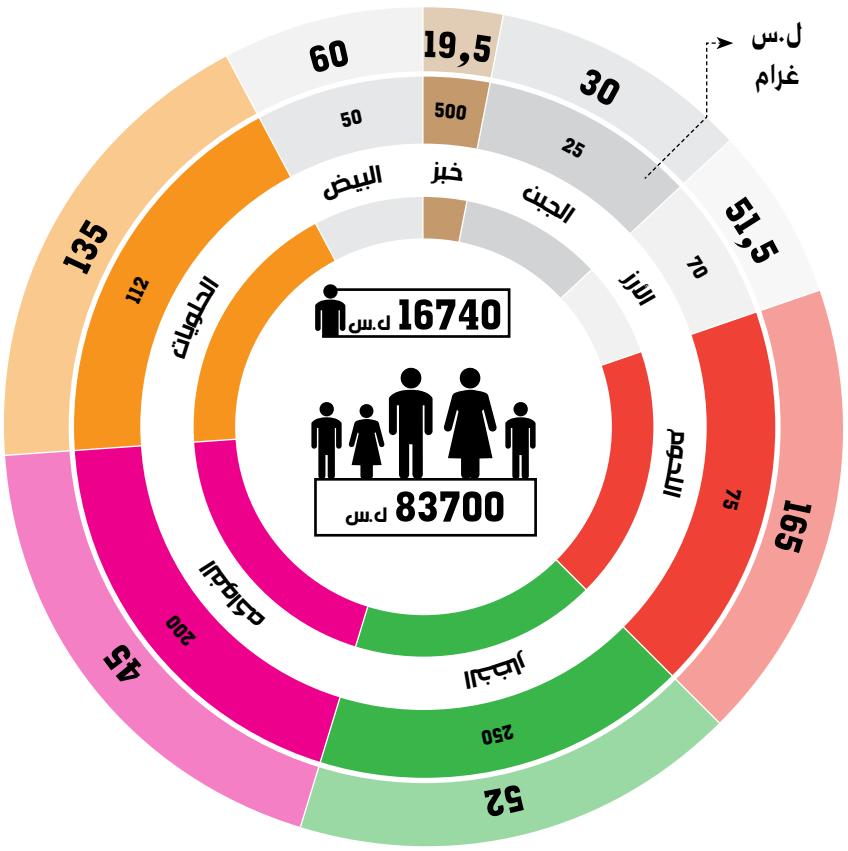

إضافات غذائية شهرية للأسرة

المادة	الكمية	السعر ل.س
الزيوت	5 لتر	5700
الشاي	ا كغ	2500
القهوة	1كغ	2400

• 94500 ل.س تكلفة الغذاء والمشروبات الشهرية

ليرة، تبلغ تكاليفها بالسنة: 77 ألف ل.س ، وبالشهر: 6400 ل.س، بانخفاض 5,5% تكاليف الكهربائيات في شهر حزيران.

انخفضت تكاليف الأثاث بمقدار 28%، حيث أن سوق المسروقات المستعملة، تزيد من عرض الأثاث، وتؤدي إلى كسر في الأسعار، بأرباح استثنائية، من ظاهرة «التعفيش»، ونهب الأثاث من مناطق التوتر المعارك، وأثر سوق المستعمل والثبات النسبي في سعر الدولار، في تخفيض أسعار سوق الكهربائيات كذلك الأمر، حيث شهدت انخفاضاً في مستويات أسعاره الوسطية للمرة الأولى خلال هذا العام.

10300 ل.س شهرياً تكاليف أدوات التنظيف والمطبخ، كلفة مواد التنظيف 9400ل.س، موزعة على الأساسيات 750 ل.س لسائل الجلي، 3800 مسحوق الغسيل، شامبو1000ل.س، بالإضافة إلى معجون الأسنان، والفلاش، والمحارم والليف والسيف، بمقدار 4000ليرة تقريباً.

أدوات المطبخ أدوات الطهي، المائدة، الأدوات الزجاجية، تكلفتها الإجمالية 63 ألف ل.س بارتفاع بنسبة 17% تقريباً. عن حزيران. تتوزع تكاليفها الإجمالية على 5 سنوات، وبالتالي كلفتها السنوية 10800 ل.س ، والشهرية 1050 ل.س.

ليكون مبلغ 22 ألف ل.س، يمثل مجموع تكاليف الأثاث، والكهربائيات الموزعة على عشر سنوات، مع تكاليف أدوات المطبخ والطهي موزعة على خمس سنوات، مع تكاليف أدوات التنظيف والحمام الشهرية.

انخفضت مجموع تكاليف الأثاث الشهرية بمقدار 1000 ليرة، عن مجموع التكاليف المحسوبة في بداية حزيران حيث بلغ مجموع التكاليف 23 ألف، وأهم المتغيرات هي الانخفاض الكبير في تكاليف الأثاث المنزلي، والانخفاض النسبي في تكاليف الكهربائيات، مع اتساع سوق المستعمل، وتأثيره على مستويات الأسعار القياسية حينها، بينما ارتفعت تكاليف أدوات الطهي والمطبخ، ولم تشهد تكاليف أدوات التنظيف تغيراً هاماً.

أما ارتفاع تكاليف مكون الأثاث عن بداية العام فيبلغ 74%، حيث قدرت في نهاية 2015 بـ 12600 ليرة شهرياً.

19480 ليرة للنقل الضروري
+13,5%

ارتفعت تكاليف النقل التي تتحملها الأسرة السورية شهرياً بمعدل زيادة 13,5% خلال ثلاثة أشهر من 17160 ل.س شهرياً إلى 19480 ل.س شهرياً، وتتوزع التكلفة وفق التالي:

11880ل.س: شهرياً تكاليف تنقل 3 أفراد من الأسرة خلال أيام العمل والدوام الرسمي، حيث يضطر أفراد الأسرة التي تسكن في ضواحي أو ضمن مدينة دمشق لاستخدام وسيلتي نقل على الأقل للوصول إلى مكان العمل أو الجامعة، فقد ارتفعت أجور النقل خلال الفترة الممتدة بين شهري 7– 9 من العام الحالي، أكثر من مرة ، بفعل رفع أسعار المحروقات الأخير بنسبة 37,5%، فقد ارتفعت أجور النقل ضمن دمشق بوسائل النقل الجماعي من 30 ل.س إلى 40 ل.س وأخيراً إلى 50 ل.س للكامل الخط، و40 ل.س لجزء

مؤشر تكاليف مستوى المعيشة 2016/09/30

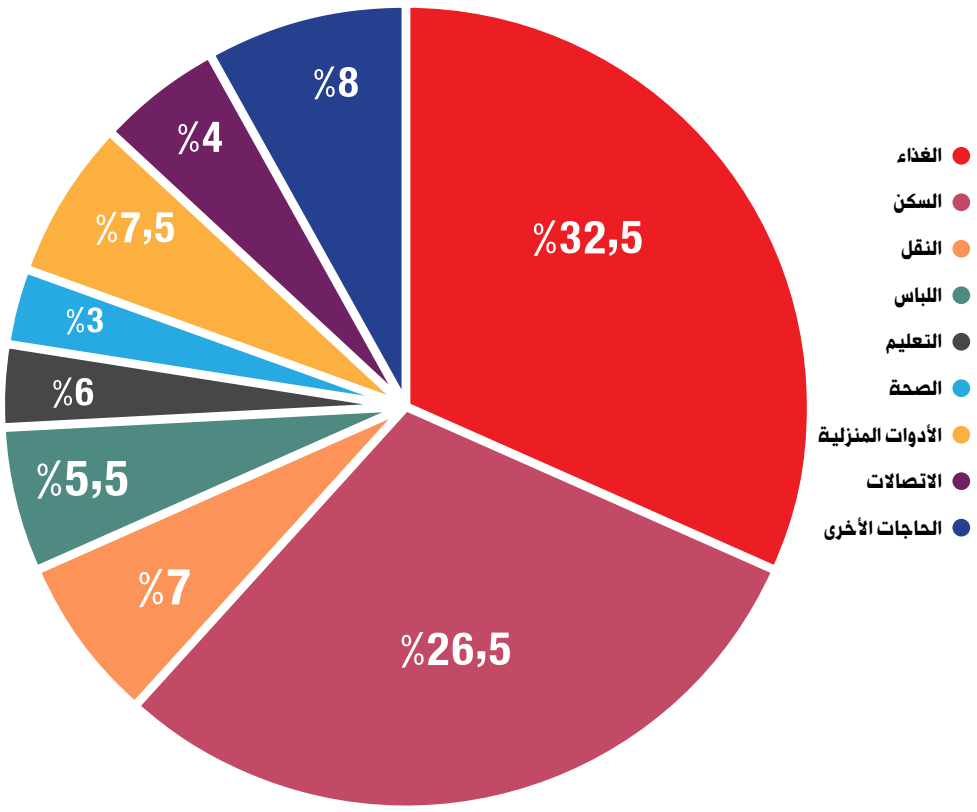

الفرق بين الأجور الوسطية والتكاليف الوسطية: 1-7-2016

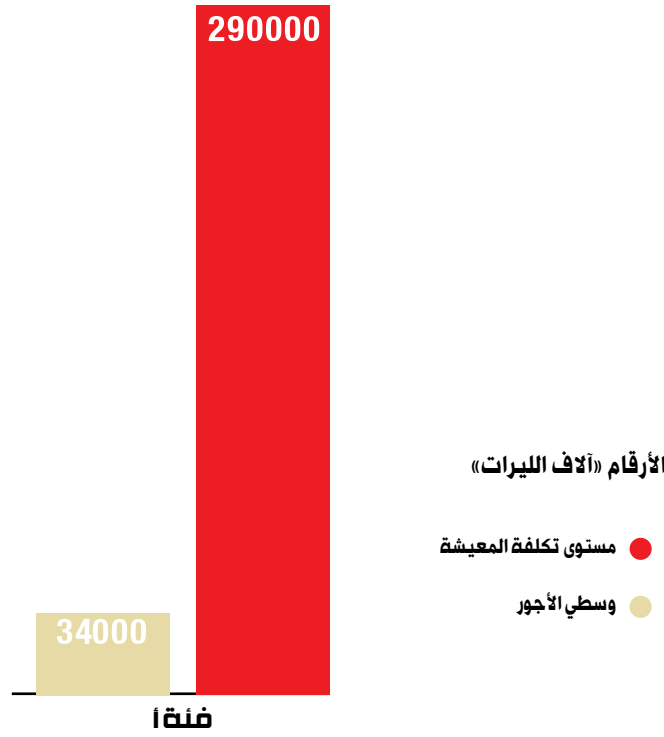

نحتاج إلى زيادة الأجور بمقدار 256 ألف ليرة لتستطيع تغطية تكاليف المعيشة!

من الخط وعليه، فإن الكلفة الوسطية تصل إلى 45 ل.س، وبالتالي تنفق الأسرة شهرياً على التنقل بالحد الأدنى وباستخدام وسائل النقل الجماعي ذهاباً وإياباً ضمن مدينة دمشق: 180×22×3= 11880 ل.س.

6000ل.س شهرياً: تكاليف التنقل بين المحافظات بفرض اضطر أحد أفراد الأسرة للسفر مرة واحدة كل شهر، التكلفة محسوبة على أساس التنقل بين دمشق واللاذقية حيث أجور السفر للفرد الواحد أصبحت 6000 ل.س ذهاباً وإياباً، وصلت التكلفة خلال فترة العيد إلى 7000 ل.س

1600ل.س شهرياً: تكاليف استخدام الأسرة تكسي مرتين شهرياً فقط في حالات الازدحام الشديد والطوارئ، حيث وسطي أجرة التكسي ضمن مدينة دمشق وسطياً 800 ل.س. ويبلغ ارتفاع التكلفة عن بداية العام مقدار 30% تقريباً.

16800 ل.س تكاليف التعليم

ارتفعت تكاليف التعليم مع بداية العام الحالي، فلأسرة لديها ثلاثة أولاد كل واحد منهم في مرحلة من مراحل التعليم، فإن مجموع تكاليف اللباس المدرسي، والحقائب تبلغ 23 ألف ليرة سورية، بأسعار العروض التخفيضية، يضاف إليها 9800 ليرة للقرطاسية ومستلزماتها. بمجموع 33 ألف ليرة تقريباً، توزع على أشهر السنة بمعدل تكلفة شهرية: 2750 ليرة.

أما تكاليف الدروس الخصوصية،فتعيد قاسيون تقديرها بناء على معطيات أدق، حيث أن وضع تقدير لدرسين خصوصيين أسبوعيين لاثنين من الأبناء بتكلفة وسطية 1500 ليرة، أي حوالي 144 ألف سنوياً.

مضافاً إليها تكلفة وسطية منخفضة لدورات ما قبل امتحان الشهادة الثانوية لثلاث مواد فقط، والتي تبلغ 24 ألف ليرة سورية بوسطي تكلفة 8200 ليرة للمادة بين دورات مكثفة، وجلسات امتحانية ومطبوعات، يجعل تكلفة الحد الأدنى للدروس الخصوصية خلال سنة: 168 ألف ل.س. ويعود شهرياً بتكلفة: 14000 ل.س.

ينبغي الإشارة إلى أن تكلفة المنهاج كاملاً لطالب بكالوريا علمي، خلال سنة، تصل إلى 350 ألف ليرة سورية، مع الأسعار المرتفعة لدورات بعض المدرسين، من أصحاب الشهرة، وبعدد طلاب أقل في المجموعات، وقد استبعدنا إدخال تكاليف من هذا النوع.

وبناء على ما سبق فإن تكاليف مستلزمات التعليم أصبحت تبلغ 2750 ليرة، مرتفعة بمقدار 42% عن تقديرات بداية العام الماضي، بينما تكاليف الدروس الخصوصية ارتفعت تقديراتها إلى 14 ألف، بعد تعديل وإضافة بعض التكاليف الواقعية بالحد الأدنى. ليكون مجموع تكاليف التعليم: 16800 ل.س تقريباً.

16100 ليرة للألبسة
-10%

يتوزع إنفاق أسرة من خمس أشخاص على اللباس الصيفي والشتوي، وفق التالي:

8250 ل.س شهرياً وسطي حاجات اللباس، موزعة بين الشتوي والصيفي، حيث تكاليف اللباس الشتوي 4000 ل.س شهرياً بفرض عدم تغير كلفة الألبسة الشتوية المحسوبة خلال الموسم الشتوي، على أساس جاكيت استهلاكه على عامين وكنزة وبنطال شتوي لكل فرد من أفراد الأسرة سنوياً.

4250 ل.س تكلفة اللباس الصيفي الشهرية لكامل الأسرة، حيث يشهد سوق الألبسة الصيفية حالياً، تخفيضات بعد مواسم الأعياد، ما ينعكس انخفاضاً نسبياً في وسطي أسعار الألبسة. حيث التقدير بأن الحاجة لكل شخص من أفراد الأسرة هي بنطال وقميص أو كنزة صيفية لكل فرد من أفراد الأسرة خلال السنة، وأسعارها في الفترة الحالية تبلغ للكبار حوالي 24 ألف ليرة سورية، فوسطي سعر البنطال الصيفي رجالي ونسائي 6500 ل.س، و 5500 وسطي سعر القميص النسائي أو الرجالي، ألبسة الأبناء بمجموع 27 ألف ليرة، حيث وسطي سعر البنطال محير في أسواق دمشق 5000 ل.س، وسعر القميص أو كنزة 4000 ل.س وهذه أسعار المنتجات المحلية ذات النوعية المقبولة بعد استبعاد الألبسة المستوردة والماركات. وبهذا تكون تكاليف اللباس الصيفي أو الخريفي الإجمالية في وقت التخفيضات الحالي حوالي 51 ألف ليرة سورية، توزع على أشهر السنة بوسطي 4250 ليرة، بانخفاض 27% تقريباً عن أسعار بداية موسم الصيف في شهر حزيران.

4100 ل.س شهرياً كلفة أحذية الأسرة، وبمعدل استهلاك حذاءين لكل فرد خلال السنة شتوي وصيفي، 2300 ل.س شهرياً تكلفة الأحذية الشتوية على أساس أسعارها في بداية العام، و1800 ل.س: شهرياً كلفة الأحذية الصيفية، والتي انخفضت متوسطات أسعارها في الفترة الحالية، في نهاية الموسم، ليبلغ وسطي سعر الحذاء النسائي 4500 ليرة، والرجالي وسطي 5000 ليرة، بينما أحذية المحير والولادي وسطي 4000 ليرة، وتكون تكلفة الأحذية الصيفية والخريفية خلال سنة بأسعار هذا الشهر: 21500 ليرة، أي حوالي 1800 ليرة شهرياً، بعد توزيع المبلغ على أشهر السنة، ما يجعل إجمالي تكلفة الأحذية مقدار 4100 ليرة، بانخفاض 7,8%، عن التكلفة في بداية موسم الصيف.

للمرة الأولى هذا العام يشهد المؤشر انخفاضاً في تكاليف أحد المكونات حيث انخفضت تكاليف الألبسة والأثاث خلال 3 أشهر..

3750 ليرة: شهرياً للمتفرقات الضرورية «بيجامات- لباس داخلي-جوارب-شحاط»، وسطي أسعار البيجامات 7500ل.س، بمعدل بيجامة واحدة للفرد خلال سنتين فإن التكلفة الشهرية للبيجامات على الأسرة 1550 ل.س، أما الألبسة الداخلية والجوارب وغيرها، فتقدر بـ 2200 ل.س شهرياً، وفق استهلاك لكل فرد: طقم داخلي عدد 2- جوارب عدد 5 - شحاط عدد1، والأسعار: 3000- 2000 -3000.

للمرة الأولى منذ بداية العام يشهد المؤشر، تراجعاً في تكاليف مكون من مكوناته، حيث يبدو أثر انتهاء موسم الأعياد، وبداية التنخفيضات على اللباس الصيفي، حيث انخفضت التكاليف عن بداية الموسم الحالي بنسبة 10%، حيث أن الأسرة التي اشترت لباسها في الأعياد دفعت تكلفة أعلى، أما الأسر التي تجاهلت العيد وانتظرت التخفيضات،تكاليف لباسها الصيفي أقل.

أما ارتفاع تكاليف اللباس عن بداية العام فيبلغ 45%، حيث قدرت في نهاية 2015 بـ 11100 ليرة شهرياً.

9500 ل.س للصحة
+26%

أجرت قاسيون بعض التعديلات على مؤشر الصحة، لجعله أكثر دقة وتعبيراً، وتوزع التكاليف وفق الشكل التالي:

أطباء وأدوية وتحاليل وصور: 5700 ليرة شهرياً: حيث تم تقدير زيارة الطبيب العام بمعاينة 1000 ليرة سورية، بمعدل مرتين لكل فرد خلال العام، وزيارة طبيب أخصائي بمعاينة حد أدنى 3000 ليرة، بمعدل مرة لكل فرد خلال العام، ويكون إجمالي تكاليف الأطباء السنوي 25 ألف ليرة للأسرة، وشهرياً 2000 ليرة.

أما تكاليف التحاليل العامة والصور، فمقدرة على أساس تحاليل عامة بكلفة 6000 ليرة، وصورة شعاعية بسيطة بتكلفة 3000 ليرة، مرة واحدة لكل فرد خلال سنتين، بتكلفة إجمالية خلال سنتين: 45 ألف، وتكلفة شهرية: 1900 ليرة تقريباً.

أما تكاليف الأدوية فهي موزعة على الأدوية الأساسية: مضاد حيوي بتكلفة 1200 ليرة، ومضاد التهاب بتكلفة 400 ليرة، وكل منهما بمعدل 2 مرة بالسنة للفرد، بالإضافة إلى علبة مسكن بتكلفة 200 ليرة، وبمعدل مرة كل شهرين للفرد، وتكون مجموع تكاليف الأدوية: 22 ألف ليرة سنوياً للأسرة، وبتكلفة شهرية 1800 ليرة سورية

3800 ل.س: شهرياً عمليات بافتراض عملية جراحية واحدة خلال السنتين لأحد أفراد الأسرة من العمليات الشائعة «ولادة- زائدة - قسطرة قلبية» في مشافي خاصة، بوسطي تكلفة 70ألف للولادة- 50ألف للزائدة - قسطرة قلبية 150الف، وبالتالي وسطي الكلف للعمليات الجراحية 90 ألف ل.س.

حيث تصبح تقديرات التكلفة الشهرية لنفقات الصحة الوسطية، مقدار 9500 ليرة شهرياً للأسرة، بارتفاع عن تقديرات نهاية شهر حزيران، بمقدار 26%.

أما ارتفاع تكاليف الصحة عن بداية العام فيبلغ 50%، حيث قدرت في نهاية 2015 بـ 6300 ليرة شهرياً.

10600 ل.س اتصالات

لم تتغير تكاليف الاتصالات خلال الفترة بين نهاية شهر حزيران ونهاية شهر أيلول من العام الحالي، وهذه التكلفة موزعة وفق التالي: 5850 ل.س مكالمات خليوي، 4000ل.س فاتورة الانترنت، 750 ل.س فاتورة هاتف أرضي.

مجموع تكاليف الحاجات الرئيسية الثمانية تبلغ 267 ألف ل.س تقريباً، يضاف إليها تكاليف أخرى طارئة وللحاجات المتنوعة نسبتها من السلة تقدر بـ 8% وفق التقديرات الرسمية السابقة، أي حوالي: 23 ألف ل.س.

ليكون مجموع تكاليف المعيشة للأسرة السورية خلال شهر في نهاية النصف الثاني من عام 2016: 290 ألف ل.س تقريباً.

هل من جديد في خطة الصناعة.. سوى إعلان إنهاء 48 شركة؟!

أقر مجلس الوزراء خطة عمل وزارة الصناعة السورية التي تحدد مصير شركات ومنشآت عامة كبيرة، وإذا ما دققنا في الخطة نستطيع أن نلخص ما تريده وزارة الصناعة ومن خلفها الحكومة ومن خلفها السياسة الاقتصادية الليبرالية، وأي جديد تأتي به في واحدة من الخطط الكثيرة التي وضعت على أوراق الوزارات المتتالية..

■ عشتار محمود

تبدأ خطة وزارة الصناعة حول الصناعة العامة من فرز الشركات الصناعية العامة إلى مجموعات: رابحة- حدية- خاسرة يجب أن تنجح- متوقفة قبل الأزمة- متوقف في الظروف الحالية.. ومجموع هذه الشركات والمحالج ومراكز استلام الأقطان يبلغ: 106 منشأة، موزعة على 8 مؤسسات صناعية: «النسيجية- الغذائية- الكيميائية- الهندسية- الإسمنت- السكر- الأقطان- التبغ»، وتضم حوالي: 44565 عامل.

البداية من الفرز.. عامل ومتوقف

التصنيف الأولي للشركات، هو بين الشركات العاملة، والمتوقفة، حيث تتوزع الشركات مناصفة تقريباً، بحوالي 50 شركة عاملة، 34 منها بشكل كامل، و 16 بشكل جزئي، وبنسبة 47% من المجموع. أما الشركات المتوقفة فعددها 56 شركة، ونسبتها 53%.

الخطة لا تتضمن تحليلاً لأسباب توقف أكثر من نصف شركات الوزارة، سوى أنها تصنفها على أن 48 منشأة منها متوقفة قبل الأزمة ولا أمل من إحيائها، و12 شركة «خاسرة بسبب الظروف الحالية، لا يمكن تقييمها حالياً ويمكن الاستفادة منها في حال تحسن الظروف المحيطة بها»

أي أن أكثر من 60 شركة صناعية عامة ومحلج، ومركز استلام القطن، خارج اهتمام خطة الوزارة إلا بجوانب ضيقة سنعود إليها..

والخطة عملياً تركز اهتمامها ومواردها على الشركات الرابحة، والحدية، والخاسرة التي ينبغي أن يتم تطوير عملها.. فماذا ستقدم لها؟!

التمويل لـ 20% من الشركات فقط!

بناء على الخطة قصيرة الأجل فإن الوزارة، ستعمل على دعم الشركات الرابحة وعددها 20 شركة، تشغل حوالي 14 ألف عامل. حيث «سيتم تأمين مستلزمات استمرارها في العمل والإنتاج، والوصول إلى طاقتها الإنتاجية القصوى».

كذلك الأمر بالنسبة للشركات الحدية وعددها 12 شركة، حيث الخطة «زيادة الطاقات الإنتاجية لها، لتحويلها إلى شركات رابحة من خلال رفع نسبة تنفيذ الخطة الإنتاجية، ودراسة تكاليف المنتجات بشكل دقيق».

أما حوالي 11 شركة خاسرة، ترى الوزارة أن عملية تطويرها ضرورية، فهذه الشركات عملياً، لن تحصل على تمويل، بل سيتم تطوير عمل بعضها فقط، عن طريق تحديث خطوط الإنتاج في المجال الصناعي ذاته، أو إضافة خطوط إنتاج جديدة تتوافق مع الصناعة القائمة فيها، أما التمويل اللازم لهذا التجديد، فهو «إما تمويل ذاتي من الشركات، أو بالمشاركة مع المستثمرين بموجب اتفاقيات خاصة بحسب كل حالة».

ما يعني بأن مبالغ التمويل المرصودة والبالغة حوالي: 264 مليون دولار عن كامل 2017، هي لحوالي 32 شركة فقط، من أصل 106.

أي حوالي 8,2 مليون دولار لكل شركة وسطياً، ما يعادل اليوم حوالي 4,2 مليار ليرة سورية لكل معمل من المعامل الـ 32 الرابحة والحدية فقط.

«جديد الوزارة» في السياسات!

إن هذه الأموال المخصصة لتأمين المستلزمات، والقطع التبديلية، والبالغة 264 مليون دولار لـ 32 شركة، هي عملياً مدفوعة من الشركات، أي أنه ما من أموال مخصصة لتوسيع الاستثمار في هذه الشركات. والجزء الأكبر من الخطة يركز على تنفيذ الإجراءات التي كان من المفترض أن يتم تنفيذها، والتي عرقلت خلال الأزمة الشركات عن الاستمرار بالعمل، وأودت بالعديد من الشركات للخسارة والتوقف.

فعلى سبيل المثال: تركز الخطة على ضرورة تأمين حاجات المعامل من المحروقات، والطاقة الكهربائية، عبر وزارتي النفط والكهرباء، لأن هذا لم يكن يتم سابقاً. حيث تنص الخطة أن تؤمن وزارة الكهرباء 200 ميغا واط سنوياً، لحاجات الصناعة العامة وهي نسبة 9% من إنتاج الكهرباء العام الماضي المقدر بحوالي 2200 ميغا واط. بالإضافة إلى تأمين حاجات الوقود 500 ألف طن فيول، و32 ألف طن مازوت، يضاف إليها 360 مليون م3 غاز، بالإضافة إلى600 ألف طن فوسفات.

كما أن الخطة تطلب بشكل غير ملزم من مصرف سورية المركزي أن يؤمن القطع اللازم لمستوردات الشركات الرابحة والحدية، «على المصرف المركزي، تأمين بعض أو كل القطع الأجنبي اللازم لتمويل مستوردات الشركات، أو التوجه للتمويل من خلال عقود مع الشركات روسية وإيرانية من خلال الخطوط الائتمانية أو القروض».

وكذلك الأمر تطلب الخطة من وزارة الزراعة أن «تلحظ حاجات المنشآت الصناعية العامة في خطتها الزراعية»، ومن وزارة الاقتصاد ان تؤمن عمليات استيراد المستلزمات، عبر مؤسسة التجارة الخارجية، أو عبر إلزام التجار بنسبة 15% من مستورداتهم من مستلزمات الإنتاج، لحاجات الشركات الصناعية العامة، وأن تلزم الجهات العامة بتوريد حاجياتها من منتجات الشركات الصناعية العامة، أي أن الخطة تطلب من وزارة الاقتصاد ووزارة النفط ووزارة الكهرباء ووزارة الزراعة، أن تقوم بتنفيذ القوانين والقرارات، والدور المناط بها، الذي لم تكن تقم به قبل ذلك!.

وبناء عليه ما من جديد في السياسات المقررة في خطة وزارة الصناعة..

الاستثمار الجديد 17 مليار ليرة!

مخصصات الخطة الاستثمارية المقرة في خطة الصناعة، هي حوالي 17 مليار ليرة، وهو أقل مما كانت وزارة الصناعة قد طلبته سابقاً، لخطتها الاستثمارية في عام 2017.

وتوزع هذه الأموال على معمل أدوية تابع لشركة تاميكو، وعلى ثلاثة مشاريع تابعة للنسيجية بمقدار 1,1 مليار ل.س، ومحلج في حماة بقيمة 1,1 مليار ليرة، و500 مليون لإقامة خط تكرير للسكر الخامي في شركة تل سلحب، و 100 مليون ليرة، لمشروع العصائر الطبيعية في الساحل السوري. وينبغي التنويه هنا، أن استثماراً بمقدار 17 مليار ليرة، لا يشكل أكثر من نسبة 0,8% من موازنة عام 2016، وأقل من هذا في موازنة العام القادم.. وهو لن يستطيع أن يحقق زيادة فعلية في الناتج الصناعي العام الذي بلغ في عام 2015 مقدار 26 مليار ليرة سورية فقط، والذي لا يمكن أن نلوم الشركات عليه، بقدر ما يجب أن نلوم السياسات التي خصصت لهذه الشركات استثماراً لا يتعدى 3 مليارات ليرة، ولم ينفذ إلا نسبة 1% منه فقط، بسبب مجموع السياسات المعرقلة، التي أقرت بوجودها خطة وزارة الصناعة، عندما دعت الوزارات الأخرى لتنفيذها، وهي المقرة بمجملها سابقاً، أي ليست من ابتكار الوزارة الجديدة!

إن هذا الحجم الضئيل من الناتج، هو نتيجة عدم تطبيق السياسات، للقرارات والقوانين المقرة، فلم تؤمن الطاقة اللازمة، ولم تؤمن مستلزمات الإنتاج الضرورية، ولم تلتزم وزارة الاقتصاد بقرارات ترشيد الاستيراد للمواد التي تنتجها الشركات وغيرها من السياسات التي كان من الممكن من خلال تطبيقها، أن تحقق الشركات الصناعية العامة ناتجاً أعلى، وأن لا تتوقف أكثر من 48 شركة، تضعها الوزارة اليوم على «القائمة السوداء»..

48 شركة على «القائمة السوداء»

12 شركة متوقفة حالياً بسبب الظروف الأمنية المحيطة بها، وهذه الشركات مستثناة حالياً من الخطة، لحين تبين الأوضاع المحيطة بها.

أما ما تبقى من الشركات، أي 48 شركة تصنفها الوزارة على أنها شركات خاسرة لا يمكن أن يتم تطويرها، ولا يعود هذا إلى الظروف الأمنية، ولن تقوم الوزارة بتطويرها، بل ستنتظر قدوم المستثمرين ليستفيدو من بنيتها التحتية، وإذا ما اختاروا إقامة مشاريع عليها، سيكون للدولة حصة، بمقدار قيمة البنية التحتية!

هذه الشركات لديها أكثر من 8800 عامل، سيتم توزيعهم إذا لم يستفد المستثمرون منهم، على الجهات الحكومية..

الخطة هي إعلان استثمار 48 شركة وترك 12 شركة للزمن ودعم الشركات الرابحة والحدية عبر الدعوة لإيقاف السياسات التي عرقلتها طويلاً واستثمار بنسبة 0,8% من موازنة 2016.

%56

60 شركة ومنشأة صناعية عامة، من أصل 106، خاسرة ومتوقفة بسبب ظروف الحرب ولأسباب تعود للسياسات الاقتصادية، أخرجتها خطة وزارة الصناعة من اهتمام الوزارة، وتركت 48 منها للمستثمرين، و12 لنهاية الأزمة!

%20

32 شركة رابحة وحدية فقط، من أصل 106 ستقوم الوزارة «بدعمها» ولكن من خلال تمويلها الذاتي، ودعوة الوزارات للالتزام بالقرارات التي تنص على حماية ودعم الصناعة العامة التي لم تكن تلتزم بها!.

264

مليون دولار

تطلب وزارة الصناعة من البنك المركزي أن يؤمن القطع الأجنبي لحاجات الصناعة العامة، بعضها أو كلها، والمبلغ الموضوع هو 264 مليون دولار، بينما مول المركزي مستوردات التجار بأكثر من 980 مليون دولار العام الماضي!

فوضى التقنين والوعود

تشهد الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة، حالة من التردي الملحوظ في الآونة الأخيرة، إذ سادت الفوضى في نظام التقنين المطبق على التيار الكهربائي في مختلف المحافظات، كما عاد تقنين المياه ليطبق في أنحاء دمشق، بينما وصل الأمر إلى زيادة في نسبة عكارة المياه بمناطق محددة لأسباب فسرتها مؤسسة المياه بانخفاض مستوى المياه في البئر مصدر المياه.

■ أروى المصفي

عطلة منيرة.. «مجرد وعود»!

وفي مفارقة جديدة، خاصة بوزارة الكهرباء، كان الوعد الأخير الذي شاع على نطاق واسع، بسعي الوزارة لتأمين التيار الكهربائي للمواطنين بشكل متواصل ودون انقطاع اعتباراً من الساعة السادسة من مساء كل خميس وحتى يوم السبت، الأمر الذي أثلج قلوب السوريين، بالتمتع بعطلة أسبوعية منيرة!.

مواطنون أكدوا لجريدة «قاسيون» أنه منذ اليوم الأول لإطلاق الوعد الحكومي، لم يتم تطبيقه، حيث قطعت الكهرباء مساء الخميس من الساعة 6 مساءً وحتى الثامنة، كما شهد يوم الجمعة وكذلك السبت انقطاعاً في الكهرباء، لمدد تراوحت بين النصف ساعة والساعة.

خلل في التقنين

كما لوحظ خلال أيام الأسبوع، خللاً في تطبيق نظام التقنين، حيث كان أحياناً أكثر من العادة وأحياناً أخرى أقل، في حين قطعت الكهرباء يوم الخميس في الأسبوع التالي على إطلاق الوعد، لمدة أطول من المعتاد، وحتى في ساعات المساء تم تطبيق التقنين دون أي نقص، بحسب مواطنين.

ولا تتوقف شكاوى الناس من سوء حال الكهرباء على مدينة دمشق، بل كذلك في الريف، مثل جرمانا، وصيدنايا والكسوة، بينما اشتكى سكان في النبك من طول فترة التقنين مقابل فترات وصل التيار التي لا تتعدى الساعتين يومياً.

أما سكان من اللاذقية فاشتكوا من عدم انتظام التقنين في مناطقهم، مقابل انتظامه في مناطق أخرى، في حين لا يتم تطبيق التقنين في مناطق مغايرة.

كيف ولماذا؟

الشكوى من تقنين الكهرباء، شكوى جديدة قديمة، لكن التوقيت هذه المرة قد يكون مثيراً للاستياء أكثر كون الاستهلاك فيه مقارنة بفترات الحر والبرد، أقل حتماً، ولا يمكن استخدام هذه الحجة لتبرير تطبيق نظام تقنين ليس بهين ولا يقل عن 3 ساعات قطع ومثلها وصل، في معظم المناطق، فضلاً عن أنه في فترة عيد الأضحى، غير البعيدة، تم توفير الكهرباء على مدار اليوم تقريباً، وكان التقنين في حدوده الدنيا، ما يدفع للتساؤل عن واقعية عذر نقص الفيول وكيفية توفيره في تلك المناسبة، وانعدام تواجده بعدها أو قبلها، علماً أن مبررات نقص الوقود لم تعد كافية للعديد من المواطنين..

ويخشى مواطنون من أن يستمر حال الكهرباء على وضعه الحالي أو يسوء أكثر، ليصل إلى مرحلة تلجأ فيه الحكومة إلى خصخصة القطاع ورفع التعرفة بحجة تأمين الطاقة.

«حارات وحارات»

حال الماء في دمشق، ليس بأفضل وتحديداً، خلال الفترة القريبة الماضية، مع تقنين طال عدة أحياء في العاصمة، بشكل مفاجئ، ما أربك المواطنين وأدى لانزعاجهم خاصة مع بدء موسم المدارس وازدياد الحاجة للمياه لأغراض الغسيل والحمام في العائلات التي تضم تلاميذاً وطلاباً بين أفرادها..

تقنين المياه لا يتم بطريقة متساوية على الجميع، ففي ذات المنطقة قد يتم تقنين المياه في أحياء دون غيرها، بحسب أهالي في منطقة ركن الدين، بينما يتم تطبيق تقنين المياه على أحياء معينة في دمشق دونـاً عن غيرها من الأحياء المعروفة بالأحياء «الراقية».

وتركزت الشكاوى من مناطق الفحامة والبرامكة وأبو رمانة والعدوي وركن الدين بانقطاع للمياه دون سابق إنذار أو تحذير من مؤسسة المياه، التي أكدت على لسان مدير عام مؤسسة المياه بدمشق وريفها، حسام حريدين، ضمن تصريحات إذاعية، أنه «بعد انقطاع المياه عن عدة أحياء بدمشق لعدة أيام، تم يوم الخميس تزويد منطقة العدوي والقصور بالمياه، بينما تم يوم الأربعاء تزويد منطقة الفحامة، في حين ستصل المياه إلى منطقة البرامكة يوم الجمعة».

هطولات ضعيفة

وحول سبب انقطاع المياه، أوضح حريدين أن السبب هو «قلة المياه هذا العام، فالمؤسسة بهذا الموسم لديها 312 ألف متر مكعب من المياه، مقابل 503 ألف متر مكعب في العام الفائت، والهطولات المطرية هذا العام كانت قليلة»، مشيراً إلى أن «مراكز الإنتاج الحالية في نهايتها».

وأشار حريدين، إلى أن «المؤسسة تحاول تلبية حاجة الناس من المياه في المناطق كافة، من خلال قطع المياه يوماً، وإيصالها يوماً آخر، على الأحياء بالتناوب، وبذلك تكون المؤسسة قد لبت حاجة جميع المناطق».

وفيما يخص وجود برنامج للتقنين، قال حريدين: إن «مؤسسة المياه بصدد وضع برنامج تقنين جديد لمناطق وسط المدينة، إذ تم وضع وتطبيق برنامج في أطراف مدينة دمشق مثل دمشق القديمة والدويلعة وبستان الدور حيث نعمل على إيصال المياه بشكل يومي في ساعات محددة لمدة بين 3 لـ 4 ساعات، وفي حال فشل هذه التجربة سيتم العمل على برنامج تقنين جديد».

وعن حاجة مدينة دمشق يومياً من المياه، أفاد حريدين أن «حاجة دمشق من المياه يومياً مع التقنين السابق هي 560 ألف متر مكعب، أما على مدار الأربع وعشرين ساعة فحاجتها هي 760 ألف متر مكعب».

وكانت بعض المناطق مثل المزة، شهدت حالات تزويدها بمياه شديدة العكارة، مع التأكيد أنها لم تكن بسبب وجود مادة معقمة في المياه، الأمر الذي قال حريدين بشأنه، أنه «تم علاج القضية، حيث كان انخفاض منسوب المياه في أحد الآبار المغذية للمنطقة سبباً في عكارة المياه، وتم إخراج ذاك البئر عن الخدمة بشكل نهائي في الـ8 من الشهر الحالي».

الضابطة غضت بصر عن «حرامي» لقاء «رشوة»

ويعاني المواطنون في عدد من أحياء دمشق، من انتشار ظاهرة «الموتور الحرامي» الذي يقوم بعض الناس بتركيبه بغرض استجرار المياه بقوة وإيصالها لخزاناتهم بحجة عدم وصولها إليهم، بسبب ارتفاع مكان وضع الخزان، أو ضعف ضخ المياه لمناطقهم، الأمر الذي يسبب ازعاجاً للجوار لارتفاع وجهورية صوت المضخة «الحرامي»، فضلاً عن سحب المياه من الشبكة ما يحرم الآخرين من وصول المياه لمنازلهم.

وأكد مواطنون لـ «قاسيون» إن دوريات مؤسسة المياه تفاضت عن وجود هذه المضخات بعد اكتشاف وجودها، لقاء «رشوة»، وكل ما تم فعله بعد مرور الدورية أو الضابطة هو وضع المضخة داخل صندوق حديدي مقفل بإحكام.

وعن ظاهرة «الحرامي» قال حريدين، إن «المؤسسة تعمل على مكافحة ظاهرة انتشار مضخات المياه التي تعرف باسم الحرامي، من خلال تشكيل 5 ضابطات جوالة يومياً، حيث تصادر يومياً لا يقل عن 10 مضخات من هذا النوع»، مشيراً إلى «وجود صعوبات تعاني منها هذه الضابطات نتيجة اتباع أصحاب المضخات أساليب لإخفائها تحت الأرض تحسباً من مصادرتها».

وعن التعاون مع الجهات المسؤولة الأخرى بقصد منع توفيرها في الأسواق، قال حريدين «قمنا بمخاطبة وزارة التجارة الخارجية وأرسلنا لهم مواصفات هذه المضخات لمنع استيرادها».

يشار إلى أن تقنين المياه فتح باباً لتجارة استغلت حاجة الناس لأهم مادة لا يمكن الاستغناء عنها، حيث بات أصحاب الصهاريج يتحكمون بأسعار المياه المباعة، لإدراكهم أن الناس لا خيار لديهم سوى الشراء منهم، في ظل قصور الحلول المتبعة عن علاج المشكلة.

الخشية من أن يستمر حال الكهرباء على وضعه الحالي أو يسوء أكثر، ليصل إلى مرحلة تلجأ فيه الحكومة إلى خصخصة القطاع ورفع التعرفة.

فعالية العسل السوري في تثبيط النشاط الجرثومي

قدمت الباحثة لبنى عبد الله الهاشمي من كلية العلوم الطبيعةّ في جامعة دمشق بحثاً بعنوان دراسة التأثير التثبيطي لبعض أنواع العسل السوري في نشاط Escherichia coli «السلالة الجرثومية» في مجلة جامعة البعث للعلوم الهندسية.

في هذه الدراسة تم تحديد نسبة الفينولات الكمية لثلاثة أنواع من عسل النحل السوري،

ثم تمت دراسة العلاقة بين مستوى الفينولات في هذه الأنواع الثلاثة من العسل السوري وتأثيرها على السلالة الجرثومية إيشيريشياكولاي Escherichia coli التي تسبب أنماطاً مختلفة من الأخماج المعوية والبولية والتي تؤدي لأمراض كثيرة مثل النزيف.

النماذج الثلاثة من أعسال النحل السوري التي تم اختيارها كانت التالية: عسل الشوك السوري، عسل الذرة السوري، عسل النحل السوري متعدد الأزهار. تم تحديد النسبة الكمية للفينولات في كل نموذج من الأعسال السابقة .تم إضافة الأنواع الثلاثة السابقة من العسل السوري للسلالة الجرثومية السابقة. فكانت النتائج كما يلي: عسل الشوك السوري الذي يمتلك أعلى نسبة فينولات كان الأكثر فعالية على السلالة الجرثومية السابقة، ومن ثم عسل الذرة السوري الذي يمتلك نسبة فينولات أقل من مستوى فينولات عسل الشوك كان لديه فعالية أقل على السلالة الجرثومية السابقة، وأخيراً عسل متعدد الأزهار الذي تبين أن لديه النسبة الأقل من الفينولات بين الأعسال السابقة، كان لديه الفعالية الأقل على السلالة الجرثومية السابقة. أظهرت النتائج السابقة العلاقة الكبيرة بين نسبة الفينولات وفعاليتها ضد سلالة إيشيريشياكولاي الجرثومية.

الجراثيم المقاومة للصادات

يعتبر العديد من العلماء أن الاستخدام المستمر للصادات الحيوية كعلاج للجراثيم المسببة للالتهابات لدى البشر هو السبب المباشر والرئيسي لظهور العديد من الكائنات الحية المقاومة لهذه الصادات، وبناءً عليه توجب العمل وبشكل حثيث للحد من مقاومة هذه الجراثيم للصادات الحيوية، وذلك عن طريق البحث عن مصادر طبيعية كالنباتات الطبيعية أو الجزيئيات الحيوية التي تمتلك الخواص المضادة للجراثيم وفي الوقت نفسه لا توصف بأنها صادات حيوية أو تمتلك خصائصها

أظهرت العديد من الدراسات أن العسل وبعض النباتات الطبية تمتلك خصائصاً مضادة لبعض الفطريات والجراثيم الممرِّضة مثل: الزوائف الزرِّق «Pseudomonas » والإيشيرشيا الكولونية «Escheirchia coli»

والعسل هو المادة السكرية التي يقوم النحل بجمعها من رحيق الأزهار بواسطة عاملات النحل السارح ومن ثم يقوم النحل المنزلي بمعالجته وتخزينه في عيون الشمع السداسية ويختم عليه بأغطية الشمع ويلجأ النحل في التغذية عليه في فصل الشتاء

تصنف منظمة الفاو العسل في مقدمة المواد الغذائية الهامة لجسم الإنسان وصحته، كما أقر العلم الحديث بأهميته واعتباره مضاداً حيوياً طبيعياً لجسم الإنسان حيث يقوي جهازه المناعي الذي يتولى بدوره مقاومة الأمراض التي يصاب بها الإنسان جميعها، كما بينت أن للعسل تأثيراً مثبطاً على نمو الجراثيم Bacteriostatic أو قاتلاً لها Bacteriocidal

سواءً أكانت موجبة أم سالبة لصبغة غرام وهذا التأثير الفعال للعسل يعزى للمواد الفعالة التي يتكون منها العسل والتي من أهمها المعادن والفيتامينات

والعديد من الأنزيمات مثل أنزيم الأنفرتاز والغلوكوز أوكسيداز والدياستاز والكاتالاز والأحماض والماء الأوكسجيني ومضادات الأكسدة والالتهابات التي من أهمها الفينولات والفلافينودات والتي تعتبر من أهم المواد الفعالة ضد الجراثيم والفيروسات الفينولات phenols هي المركبات العطرية الهدروكسيلية التي تكون فيها زمرة الهدروكسيل مرتبطة

بالحلقة العطرية مباشرة، والفينول هو الاسم الذي يطلق على أبسط أفراد هذا الصنف أي هدروكسي البنزن وصيغتا C8H50H

والفينولات فعالة ضد الفطريات و الجراثيم السالبة والموجبة الغرام و بعض الفيروسات .

أهم الفلافونيدات التي اكتشفت في العسل هي الكيرسين وهو فلافونيد حيوي لو خصائص وفوائد طبية عديدة حيث يستخدم في علاج هشاشة الأوعية الدموية وله خصائص مضادة للالتهاب والسرطان. وهو فعال في علاج الربو وأمراض الجهاز التنفسي، للفينولات فعالية كبيرة ضد الجراثيم الفموية.

في هذه الدراسة تم اختيار سلالة جراثيم إيشيريشياكولاي من براز أطفال مصابين بالتهابات بولية ومعوية لمعرفة تأثير الفينولات المستخلصة من ثلاثة أنواع من العسل السوري على تثبيطها

يرجع العلماء فعالية الفينولات تجاه الخلايا الجرثومية في الدرجة الأولى إلى أن الفينولات تشكل عاملاً نشيطاً غير أيونياً على سطح الخلايا الجرثومية وبالتالي قدرتها على تعطيل الطبقة الليبيدية البروتينية للجراثيم، مما يؤدي إلى تسرب المحتويات الخلوية للجراثيم إلى الوسط الخارجي، وبالتالي موت الخلية الجرثومية، وبالدرجة الثانية إلى أن هذه الفينولات تؤثر في سيتوبلاسما الخلية الجرثومية بحيث تخفض درجة ال pH داخل سيتوبلاسما الجرثومة وتؤدي لتسممها

الاستنتاجات والتوصيات

ضرورة إجراء الأبحاث العلمية المستمرة عن فعالية الفينولات العلاجية بأنواعها المختلفة على الأمراض والسلالات الجرثومية المتنوعة.

إجراء دراسات تحليلية كيميائية مستمرة تتناول أنواع العسل السوري جميعها حسب مصادره hالزهرية ومنطقة جمعها ومقارنة هذه الأنواع ببعضها من حيث المكونات.

العمل على زيادة الاهتمام والرعاية بمهنة تربية النحل والتوسع في الأبحاث والدراسات الوراثية للحصول على سلالات نحل ذات إنتاجية أكثر ومقاومة مرضية أكبر.

إجراء دراسات علمية مستمرة وشاملة على السلالات الجرثومية المسببة لالتهاب الأمعاء إيشيريشياكولاي وما تحدثه من أعراض جانبية توصف بالخطيرة، مثل: النزيف والإسهال الحاد والالتهاب المعوي الحاد الذي قد يؤدي للموت في حالات كثيرة.

تقليص مجال استخدام الصادات الحيوية في معظم العلاجات إلا باستشارة طبية مسبقة، لأن هذه الصادات الحيوية تقضي على الفلورا الطبيعية المتعايشة في جسم الإنسان، وبذلك تهيئ وسطاً مناسباً للجراثيم الممرضة، كذلك تحدث الكثير من الأعراض الجانبية الخطيرة.

تشجيع الأبحاث العلمية التي تعتمد الطب البديل أساساً علاجياً لأكثر الأمراض خاصة مع ندرة الآثار الجانبية التي تظهر بشكل واسع وخطير في حال استخدام الصادات الحيوية.

وجدتها

■ د. عروب المصري

عالم مسطح

في صيف عام 1896 حضر مكسيم غوركي عرضاً للمصور السينمائي لوميير في مدينة نيجي نوفجورد في روسيا، وسجل ملاحظته الشهيرة عن تجربته في مشاهدة العرض الصامت بالأبيض والأسود، ونشرت هذه الملاحة في صحيفة محلية: «في الليلة الماضية كنت في مملكة الظلال. آه لو كنت تعلم كم كان غريباً أن تكون هناك. إنه عالم بلا صوت، بلا لون، كل شيء هناك–الأرض، الأشجار، والناس، والماء، والهواء–مصبوغ بلون واحد هو اللون الرمادي. إن الأشعة الرمادية تسقط من الشمس عبر السماء الرمادية، لتصبح العيون رمادية، والوجوه رمادية، والأوراق والأشجار بلون رمادي شاحب، إنها ليست الحياة وإنما ظلها، إنها ليست الحركة وإنما طيفها الذي لا صوت له».

بعد مائة عام، وعلى قرص «دي في دي» بفيلم «اتصال» عبرت جودي فوستر في تعليقها الخاص على صنع الفيلم، عن أحد مشاهدها التي أعاد فيها المخرج ضبط انفعالات وجهها، أنها انتهكت بمؤثرات رقمية وقالت: «كفى عبثاً بوجهي».

نعم إنهما السينما ومن بعدها التلفزيون، ووسائط نقل الصورة المتحركة المعاصر بعدها، إنها عالم قائم بذاته يسهل التلاعب به بقدر كبير من المرونة، عالم مسطح منظم مكثف، تم إعادة تكوينه برهافة كبيرة بشكل غير ملحوظ. عالم تربطه صلة قرابة بالواقع، عالم أصبح العالم الثاني الذي نعيش فيه، يغذي إدراكنا وفهمنا للواقع في تأثيرات اجتماعية.

أصبحت وسائل الإعلام المصور مصدراً رئيساً يلجأ إليه الناس في استقاء معلوماتهم عن القضايا السياسية، والثقافية، والاجتماعية كافة بسبب فاعليته الاجتماعية وانتشاره الواسع، فهو بقدرته على الحراك ومخاطبة القسم الأعظم من التكوين المجتمعي، يمتلك الإمكانية على التأثير الذي لا يأخذ صورة مباشرة وإنما يقوم بتشكيل الوعي الاجتماعي بصورة غير مباشرة، وبوثيرة متسارعة غير ملحوظة دون مقدمات. كما يمثل الإعلام عنصراً مؤثراً في حياة المجتمعات باعتباره الناشر، والمروج الأساس للفكر والثقافة، ويسهم بفاعلية في عملية تشكيل الوعي الاجتماعي للأفراد إلى جانب غيره من العوامل؛ بل إنه في كثير من دول العالم أحد منتجي الثقافة بطريقه التفاعل والتأثير الإنساني المتبادل. أضف إلى ذلك أن الإعلام باعتباره مؤسسة اجتماعية هامة في المجتمعات البشرية يحمل مضامين اقتصادية، وسياسية، وأيديولوجية إن لم تكن لها القدرة على ترسيخ ثقافة المجتمع وهويته، فإنها تؤدي إلى تزييف الوعي للشرائح العمرية كلها وخاصة الفتية منها التي هي أكثر فئات المجتمع تأثراً، لأنها في مرحلة تشكل وعيها الفردي في زمن الانفجار المعرفي الهائل، وتطور وسائل الإعلام.

aroub@kassioun.org

الجيوبوليتيك السوري

تحت عنوان «الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية» صدر هذا الكتاب لمؤلفه أ.د. أحمد إبراهيم سعيد من الهيئة العامة السورية للكتاب

تُعد الدراسات الجغرافية والجيوبوليتيكية عن أية دولة من الدول من الأهمية بمكان، لأنها تضع إمكانات اتخاذ القرار السليم في أيدي متخذيه بما يهدف لتحقيق الأهداف الكبرى التي تسعى إليها الدولة مثل: نقل الدولة من حالة إلى حالة أقوى وأفضل، تحقيق الأمن والاستقرار، إيجاد مكانة مهمة أو مميزة في الإطار الإقليمي للدولة أو الدولي منه إن كان ذلك ممكناً... فهذا النوع من الدراسات يسلط الضوء على العناصر الإستراتيجية في الدولة، الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية، ويجعلها في حالة من المرونة التي تُمكّن القائد من الهيمنة عليها وتوجيهها وفق خطط كبرى «إستراتيجيات»، وحسب ما تقتضيه الظروف والأحوال المحلية والإقليمية والدولية. وحتى ضمن مراحل وخطوات مناسبة تدفع بالدولة كلها نحو تلك الأهداف، أو أنها تجعل مؤسسات الدولة بقيادة من يُعبّر عن مصالح الأمة «الدولة»، قادرة على دفع الدولة بكل بُناها، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في خطأ مناسبة، سريعة ومتزنة، إلى الأمام لتعزيز قوة الدولة من جهة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية في رفع مستوى الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة ثانية.

الرافعة والدافعة الأكثر ديناميكية

باختصار الدراسات كلها بأنواعها ومستوياتها مفيدة للمجتمع وللدولة التي تقود هذا المجتمع، ولكن الدراسات الجغراسية والجيوبوليتيكية لها أهمية استثنائية لأنها تمثل الرافعة والدافعة الأكثر ديناميكية وقوة في الآليات المستخدمة، ليس في إدارة الدولة وحسب، بل وفي تجاوز ذلك إلى المحيطين الإقليمي والدولي، ليس في تحسين أداء الدولة وزيادة القيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل وفي استثمار مقدرات الدولة والمجتمع والظروف الإقليمية والدولية لجعل الدولة ذات مكانة وسمعة مرموقة بين الدول إقليمياً ودولياً.

تحسين جودة الدولة

إن تحسين جودة الدولة لا يأتي بالضرورة من تحسن ميزان المدفوعات أو زيادة الصادرات أو القوة العسكرية أو فرض الهيمنة والتسلط على الجوار أو على الدول الضعيفة، بل يأتي من خلال وضع سياسات وخطط داخلية وخارجية تضمن من جهة تحسين مستويات المعيشة للسكان وتحسين عطائهم الثقافي والفني والعلمي والقيمي، وإزالة الفوارق الكبرى والرئيسية بين أقاليم الدولة في خدماتها وبنياتها التحتية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتقوية اللُحمة الوطنية ووضع الدولة على سكة تطبيق البرامج التنموية المناسبة وفي المجالات الإنتاجية والخدمية كلها، وتفجير الطاقات الكامنة في المجتمع واستثمارها بالشكل الأفضل، وتضمن من جهة أخرى المساهمة الفعالة في صنع السياسات الدولية الإقليمية أولاً، أي في الإقليم الذي تقع فيه الدولة من خلال المشاركة الجيدة في برامج التعاون الإقليمي لمجابهة الكوارث والأخطار البيئية كالتصحر والجراد الصحراوي، والتغير المناخي، والتعاون الاقتصادي وحل النزاعات السياسية بالطرق الدبلوماسية، والدولية ثانياً، أي المساهمة في تحقيق السلم العالمي ومحاربة قوى الظلم الدولية وتوجيه طاقات الدول المغلوبة على أمرها، أو المستضعفة، نحو التنسيق والتوحد لمجابهة المستعمرين الذين يُغيّرون ألوانهم وأشكالهم وأدوارهم باستمرار، ولكن تبقى أهدافهم واحدة في الهيمنة واستغلال الشعوب ونهب خيراتها والتسلط عليها، وجعلها باستمرار في حالات من الاضطراب وعدم الاستقرار، كي لا تستطيع التقدم والنمو والتنمية وتحقيق الرفاهية لسكانها.

العلاقة المتزنة بين المواطن والوطن

إذاً الدراسات الجغراسية والجيوبوليتيكية توجد تناغماً بين الداخل والخارج بالنسبة لقوة الدولة، فالدولة القوية تنتج جيداً وتوزع إنتاجها على سكانها وفي أقاليمها الداخلية جيداً، وتخلق فرص عمل كافية لقوة العمل فيها وتبني بنى تحتية وخدمات جيدة وكافية وتوظف إمكاناتها لتقوية دورها ومكانتها إقليمياً ودولياً، من هنا تأتي أهمية القيادات السياسية ودورها الفعال في استثمار وتوظيف وقيادة الإمكانات المميزة في الدولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لدفع الدولة قدماً باستمرار لتكون الأفضل بالنسبة لسكانها ولمواطنيها، لأن الأساس في قوة الدولة وجودتها هو العلاقة القوية المتينة المتزنة بين المواطن «المجتمع» وبين الوطن «الدولة»، إنه المعيار الذي تقاس جودة الدولة من خلاله.

أخبار العلم

عوالق في القارة القطبية الجنوبية

تقدم علماء أمريكيون بتعليل جديد لوجود أعشاب بحرية على رؤوس جبال تتوج سلاسل جبلية ممتدة في القارة القطبية الجنوبية.

ويتلخص جوهر نظرية الباحثين في أن الذوبان النشيط للجليد في هذه المنطقة من الكرة الأرضية نتيجة لتسخّن المناخ عالميا في فترة البليوسين «Pliocene» في حقبة الحياة الجديدة منذ 2–5 ملايين عام أدى إلى صعود بعض أجزاء القشرة الأرضية مما أدى بدوره إلى أن المخلوقات البسيطة والعوالق وبعض الأعشاب البحرية وقعت في المناطق الجبلية.

ولم تصبح هذه النظرية بمثابة الحل لأحد الألغاز القديمة التي طرحتها الطبيعة أمام البشر فحسب، بل هي تمثل تحذيراً مخيفاً بخصوص التغيرات المناخية الجارية على سطح الأرض في الوقت الراهن أيضاً. ويفترض النموذج التحليلي الجديد الذي استخدمه العلماء انهيار وذوبان كميات أكبر بكثير من الجليد في القارة القطبية الجنوبية بالمقارنة مع ما كانت عليه سابقاً.!

غالبية سكان الأرض يعانون من تلوث الجو!

يسكن ما يزيد عن 92% من سكان الأرض في مناطق يفوق تلوث الجو فيها المؤشرات المسموح بها عالمياً، جاء ذلك في تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية.

كانت منظمة الصحة العالمية قد قدمت خارطة تفاعلية جديدة لتلوث الجو في العالم بأسره. وتقوم تلك الخارطة على المعلومات الواردة من الأقمار الصناعية ومحطات الأرصاد الواقعة في 3000 مركز سواء كان داخل المدن أو خارجها.

وأعلنت مساعدة المدير العام للمنظمة، فلاويا بوستيرو، أن 6 ملايين من وفيات عام 2012 في العالم كله «ما يعادل نسبة 11,6% من وفيات العالم كله» تعود إلى تلوث الهواء في داخل المباني أو خارجها. ولا يزال تلوث الجو يودي بحياة أكثر فئات السكان تعرضا للأمراض، وضمنهم الأطفال والشيوخ والنساء.

وأضافت بوستيرو: إن سبب 3 ملايين من الوفيات يعود إلى تلوث الجو في الشارع. وتعود نسبة 90% من هؤلاء إلى البلدان التي سجلت فيها مداخيل متدنية ومتوسطة.

أما أهم الأمراض التي يسببها تلوث الجو فهي أمراض القلب والأوعية والجلطات الدماغية وأمراض الرئة المزمنة وسرطان الرئة وأمراض التنفس.

كشف طريقة لاختراق حشوة الرؤوس النووية

وجد علماء الفيزياء سبيلا للتعرف على مصداقية «حقيقة» الرؤوس النووية دون أن يكشفوا تصميمها ومحتوياتها.

وحسب قول الباحثين فإن اتفاقيات ستعقد مستقبلا بشأن فرض الرقابة على الأسلحة ستتطلب تأكيد مصداقية الرؤوس النووية أي أنها تعد رؤوسا نووية حقيقية. لكن تحوطات الأمان تقضي بألا تكشف معلومات عن تصميم أسلحة الدمار الشامل لكلا الجانبين.

واستعان العلماء بتجربة التشفير التي تسمح للجهة التي تتولى إجراء اختبارات التأكد من هذه المصداقية بقول ما تراه من دون أن تمتلك أية معلومات إضافية من تلك الواردة من الجانب الآخر.

وقد وضع علماء الفيزياء رأسا قتالية بين مصدر للنيترونات وكاشف لجسيمات مشحونة ليظهر ختم الرأس القتالية في فقاعات المستحلب. ثم قامت أجهزة خاصة بتحليل كيفية توزعها.

ضريبة «الناتو» باتت باهظة..

نتيجة للصراع الجاري على المستوى الدولي، تواجه بلدان أوروبية عدة ضرورة الانسحاب من تلك التحالفات غير الموثوقة التي كانت شريكة فيها، كحلف «شمال الأطلسي» مثلاً، فما هي الأسباب التاريخية لنشأة «الناتو»، وما هي طبيعة الذعر الغربي حول الاستعداد الذي تبديه دول عدة للانسحاب منه؟

■ بقلم: سيان غاب
إعداد: رنا مقداد

تأسست منظمة «حلف شمال الأطلسي» في عام 1949 لمواجهة تهديدات نوعية. وكانت نهاية الحرب العالمية الثانية قد شكلت «فراغاً» في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتي. مما أتاح الفرصة للاتحاد السوفييتي لتوسيع نفوذه نحو بولندا والمجر وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا- والتي تشكل أساس أوروبا الشرقية- واستخدامها كمنطقة نفوذ لحماية الأراضي الروسية من الهجمات الغربية المتوقعة.

في عام 1949، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، ودول أخرى في منظمة حلف شمال الأطلسي، خطة لتنظيم الدفاع المشترك عن أوروبا الغربية ضد «الغزو السوفيتي المحتمل». لكن، لم يحدث أي غزو سوفيتي. والآن، لم يعد الاتحاد السوفييتي موجوداً. بالتالي، فإن حلف «الناتو» نفسه لم يعد لديه صلة بهذه الأسباب، ولم يعد يخدم أي هدف من تلك الأهداف. ولم يعد هناك أية حاجة مفهومة ومبررة بالنسبة لواشنطن لبناء القواعد العسكرية في أوروبا الغربية.

فناء الناتو ضرورة عالمية

هناك البعض في الولايات المتحدة الأمريكية يسأل: «لماذا نذهب إلى الحرب دفاعاً عن هذه البلدان كلها؟ لماذا لا ينبغي أن ننظر بالدفاع عن أنفسنا؟»- أسئلة جيدة. لماذا ينبغي أن ينظر إلى تركيا باعتبارها جزء أساسي من دفاع الغرب ضد التهديد الذي لم يعد موجوداً؟ أعتقد أن تركيا ستفعل شيئاً جيداً للغاية إذا انسحبت من حلف شمال الأطلسي.

وأعتقد أنه أمر جيد انسحاب بريطانيا والولايات المتحدة من حلف شمال الأطلسي الذي لم يعد يملك أي سبب للوجود. فهو منذ 25 عاماً يواصل وجوده مع اختفاء أسبابه. فما يقرره الأتراك بأنفسهم مثلاً هو عمل سيادي وخاص، يجب أن يقرروا مصير بلدهم ومصيرهم بأيديهم، وليس للغرباء أن يتدخلوا. فإذا أرادت تركيا مثلاً أن تصبح أكثر أوراسية وأقل أوروبية فهذا هو شأنها.

في عام 1815، في نهاية الحرب التي أعقبت الثورة الفرنسية، قامت القوى المحافظة في أوروبا «النمسا-المجر، الإمبراطورية الروسية، بروسيا، فرنسا الملكية» بإنشاء تحالف يسمى بـ«التحالف المقدس». وكانت هذه المنظمة تتشكل من الملكيات المحافظة للغاية، والتي كانت تهدف إلى الوقوف معاً للحفاظ على نفسها واستمرارها في حالة عجزها عن الاستمرار من تلقاء نفسها.

تاريخ سياسة الأمن الروسية هو تاريخ حافل بالمساهمات ومحاولات بناء الأمن الشامل حقاً

يمكننا أن نعتبر حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي النظراء الحديثين لهذا «التحالف المقدس». السبب الذي جعل العالم الغربي بأكمله في أزمة نتيجة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لأن هذا الخروج كان هجوماً على النظير الحديث للتحالف المقدس. الآن، هناك عضو واحد يترك، كما سيترك أعضاء آخرون أيضاً. بريطانيا غادرت الاتحاد الأوروبي، وتركيا قد تترك حلف شمال الأطلسي. قد تكون هاتان الحقيقتان مرتبطتان. ومن الممكن أن الهولنديين سيغادرون قريباً جداً. وفي الوقت نفسه، تعتبر بلدان أوروبا الشرقية شبه منفصلة عن المؤسسات الأوروبية التي تعتبر الهيكل الكامل لحكم العولمة الذي يتعرض لهجوم متزايد. قد يفسر هذا سبب القلق لدى عدد كبير من الناس في واشنطن وعواصم أوروبا الغربية، لأن تركيا لم تعد عضواً موثوقاً به في منظمة حلف شمال الأطلسي كما كانت في الماضي.

كثيرون من الناس يصرون على أن هذه التغيرات جميعها سوف تجلب حرباً عالمية أخرى، لكنني لا أعتقد ذلك. ما أراه هو الرفض العالمي للطبقة الحاكمة، والطبقة الحاكمة تنعدم الثقة بها في الدول الغربية كلها. الشعوب في العالم كله تنهض وتقول: «كفى، نحن نريد التغيير..!».

ماذا في الحسابات التركية؟

من غير الممكن أن تكون تركيا عضواً في «منظمة شنغهاي للتعاون» مثلاً و«منظمة حلف شمال الأطلسي» في الوقت ذاته. إذ تنظر المنظمتان إلى بعضهما من منظار العداوة. أما التقارب التركي مع روسيا وإيران والصين فقد يشير إلى وجود القطيعة مع الولايات المتحدة كاحتمال قائم في حسابات الإدارة التركية. هذه هي ثوابت جيوسياسية. إلا أن تركيا لم تعلن بعد عن استعدادها للانسحاب من حلف شمال الأطلسي. كيف يمكن تفسير هذا؟ هل «الناتو» هو الضامن لأمن تركيا إلى حد ما؟

بادئ ذي بدء، دعونا نتذكر أن انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في عام 1952 كان بناءً على الأطروحات الإقليمية التي كان يطرحها الاتحاد السوفيتي. من عام 1945 إلى عام 1953، اقترح الاتحاد السوفيتي إنشاء قاعدة في منطقة مضيق البحر الأسود، وذلك بهدف تحريك حدوده في منطقة القوقاز إلى خط الحدود الروسية العثمانية لعام 1878. روسيا ليس لديها حالياً أية مطالبات في مضيق البوسفور والدردنيل، وليست هناك حدوداً مشتركة بين البلدين في جنوب القوقاز.

وكذلك الأمر لم يعد الاتحاد السوفيتي موجوداً، وهكذا، فإن العوامل التي تسببت في انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي لم تعد ذات أهمية. وعلاوة على ذلك، فإن التحالف المنبثق بين روسيا والصين يزيل «التهديد العسكري الروسي» المفترض من جدول الأعمال، من حيث المبدأ.

ماذا قدم «الناتو» لتركيا؟

وفقاً للبند الخامس من «معاهدة

هل يعيد أعضاؤها التفكير؟

واشنطن»، فإن تركيا ستكون مدعومة من الدول الأعضاء الأخرى في منظمة حلف شمال الأطلسي في حالة أي عدوان خارجي عليها، غير أنه في الممارسة العملية، تتم دراسة تدابير الاستجابة المتعلقة بالبند 5 وفقاً لـ«تقدير» الدول الأعضاء. وهذا يعني أنه يمكن أن يقتصر الدعم على مجرد مذكرة دبلوماسية دون تقديم أية مساعدة حقيقية، وهذا ما تدركه تركيا جيداً.

ولم يمارس حلف شمال الأطلسي متطلبات البند 5 في حالات اشتباك تركيا مع الدول الأخرى، على الرغم من محاولات الجانب التركي بتفعيل هذه المادة من خلال البدء ببعض العمليات. والمثال الكلاسيكي على هذا هو رد حلف الناتو حول الصراع الذي جرى بين تركيا وروسيا الذي اندلع عام 2015. وفي عام 2010، خلال فترة الصراع بين تركيا والكيان الصهيوني، عندما استولت قوات الكيان على السفينة التركية «مرمرة» وقتلوا المواطنين الأتراك، إلا أن الناتو لم يفعل شيئاً لحماية السفينة، أو حتى لدعم تركيا. وما يجب على تركيا أن تعلمه في هذا السياق، أن دول الحلف ليست لا تريد أن تقدم الدعم لها، بل إن المركز الغربي قد وصل في أزمته إلى تلك المرحلة التي يبدو خلالها عاجزاً عن الإمساك بزمام المبادرة. فلو كانت حادثة التوتر بين روسيا وتركيا قد جرت في النصف الثاني من القرن الماضي، هل كانت الولايات المتحدة، أو حتى حلف الناتو سيقف متفرجاً؟ ما نود قوله هو أن المسألة ليست مسألة يريد أم لا يريد.. بل مسألة يستطيع أم لا يستطيع..!

لدى الولايات المتحدة سبعون قنبلة نووية تكتيكية من نوع «B61–12» مخزنة في قاعدة «إنجرليك» الجوية في تركيا جنوب البلاد، بالقرب من الحدود مع سورية. وهناك من عشرة إلى عشرين قنبلة منها معدة للاستخدام من سلاح الجو التركي، ويمكن اعتبارها عاملاً إضافياً في «أمن البلاد».

الخروج.. خيار استراتيجي وحيد

نظراً لوجود قنابل الولايات المتحدة، فإن تركيا ستكون هدفاً افتراضياً للأسلحة النووية الروسية، وتركيا ليس لديها طائرات بعيدة المدى، ولا يمكنها استخدام هذه القنابل النووية إلا بموافقة منظمة حلف شمال الأطلسي، وفقط على مقربة من حدودها. ومن الصعب أن نتخيل تركيا قادرة على مواجهة التهديدات المفترضة المنبثقة من الشرق الأوسط باستخدام الأسلحة التقليدية فقط.

النزاع الإقليمي بين اليونان وتركيا في بحر إيجة، ودعم تركيا لشمال قبرص شكّل عاملاً تقليدياً لسوء العلاقات بين تركيا ودول «الناتو» الأوروبية التي لا تنظر لأنقرة كحليف موضع ترحيب. وأكثر من ذلك، هناك أدلة متزايدة على تورط «الناتو» ومن خلفه الولايات المتحدة في محاولة الانقلاب مؤخراً، حيث كان أعضاء سلاح الجو التركي من أنشط المشاركين. إذ يعتبر سلاح الجو الهيكل الأكثر دمجاً في حلف شمال الأطلسي. وقد تم استخدام قاعدة «إنجرليك» التي سبق ذكرها من قبل مؤيدي محاولة الانقلاب لتوجيه ضربات جوية ضد السلطات الرافضة للانقلاب.

وكانت أهم ثلاثة أفواج برية شاركت في الانقلاب هي جزء من فيلق الرد التركي التابع للناتو. الجنرال الأمريكي، جون كامبل، القائد السابق لجماعات منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، اتهم من قبل وسائل الإعلام التركية بأنه من المنظمين الرئيسيين للانقلاب. وقد نشرت صور لسفير الولايات المتحدة في تركيا، جون باس، مع ضابط تركي قبل الانقلاب الفاشل بيوم واحد. وأخيراً، فقد طلب موظف تركي رفيع المستوى يعمل لدى حلف شمال الأطلسي، هو الأميرال مصطفى اوغورلو، والذي كان يعمل في الولايات المتحدة واتهم بالضلوع في المؤامرة، الحصول على اللجوء السياسي فيها.

وهكذا، أظهر حلف شمال الأطلسي أنه ليس مجرد تهديد خارجي لتركيا، ولكن أيضا يهدد أمنها الداخلي. تعني عضوية البلاد في منظمة حلف شمال الأطلسي أن التسلل إلى القوات المسلحة التركية من قبل وكلاء الولايات المتحدة سوف يستمر. وهذا يعني أن خطر تكرار الانقلاب لا يزال موجوداً. ونحن هنا لا نتحدث عن الحالة التركية كحالة فريدة، بل نوردها كنموذج عن التهديدات التي تواجه الدول المنضوية تحت لواء حلف الناتو، الذي لم يعد يمثّل في الحقيقة سوى أداة أمريكية رفيعة المستوى، للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الحليفة للولايات المتحدة بشكل مباشر، ومن خلال أجهزتها العسكرية الأكثر حساسية.

لم يعد الاتحاد السوفيتي موجوداً.. وعليه فإن العوامل التي تسببت في انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي لم تعد موجودة كذلك

في الواقع، ليس هناك أية مزايا حقيقية بالنسبة للأتراك تقدمها عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي. خروج تركيا من الناتو لن يؤدي إلى أية مساوئ خطيرة. ولكن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي ستؤدي إلى فقدان السيطرة من قبل تركيا على سيادتها وخاصة على قواتها المسلحة، كما أظهرت الأحداث الأخيرة. لا يمكن للناتو ضمان أمن الجمهورية التركية، وعلى العكس من ذلك، فأعضاء هذه المنظمة والدولة الرئيسية فيها، الولايات المتحدة، يدعمون ألد أعداء تركيا.

هل تشكّل روسيا تهديداً لأوروبا؟

تاريخ سياسة الأمن الروسية هو تاريخ حافل بالمساهمات ومحاولات بناء الأمن الشامل حقاً. وإذا نظرنا إلى الوراء في التاريخ، سوف نرى أن جهود روسيا تتفق مع التغلب على تراث الحرب الباردة. إذ جرى سحب قوات الاتحاد السوفييتي السابق جميعها من الدول الأوروبية ودول البلطيق الشرقية. وكانت روسيا في المقدمة بمحاولات خلق نظام جديد لمراقبة الأسلحة، وتمكنت من الاتفاق على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا.

وفي عام 1999، تم التوقيع على اتفاق «التكيف»، وصادقت عليه روسيا في عام 2004، لكن دول حلف شمال الأطلسي فشلت في التصديق عليه تحت ذريعة مصطنعة، وبالتالي فقد دمرت قاعدة مادية هامة للأمن الأوروبي.

ينبغي أن ننظر إلى العمليات العسكرية الجارية اليوم في ضوء المصالح الجيوسياسية لبعض البلدان. ومثل هذا التحليل يقودنا إلى فهم حقيقة أنه تم استخدام الأزمة في أوكرانيا كذريعة لتغيير جذري في سياسة الناتو وللحشد العسكري. ففي ظل الظروف الأمنية الحالية، الناتو يشعر بعدم الارتياح دون وجود خصم رئيسي.

تاريخياً، أدت العمليات العسكرية للناتو بعد الحرب الباردة إلى نتائج سلبية. في البلقان وفي ليبيا كانت كارثية. وقامت دول حلف شمال الاطلسي بالمشاركة في تدمير مؤسسات الدولة العراقية. ما نراه اليوم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو صنيعة الناتو، وما نراه الآن هو مساحات واسعة من الأراضي غير الخاضعة للرقابة حيث تتواجد أنواع مختلفة من الإرهابيين والمتطرفين، وهذا أيضاً نتيجة لتدخلات «الناتو»

تم نشر قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان لمدة 12 عاماً، لكن النتائج تثير الكثير من الأسئلة، وهناك مخاوف جدية حول القدرة على ضمان الاستقرار هناك. ومن الواضح أن هناك اتجاهاً سلبياً «يتزايد عدد الأقاليم التي تسيطر عليها طالبان، ويتعزز نفوذ تنظيم «داعش»».

وبالنسبة لروسيا فهذا خطر أمني واضح، لأن الإرهابيين والمتطرفين المتسللين إلى المحافظات الشمالية من أفغانستان، يخلقون تهديداً مباشراً لتحالف منظمة معاهدة الأمن الجماعي. حتى قبل الأزمة في أوكرانيا، شكك خبراء غربيون بقدرة حلف الناتو على البقاء وثيق الصلة في الوضع الأمني الحديث. واليوم نرى أن «صورة العدو» يتم استخدامها في حل المشكلات الجيوسياسية الأخرى «عودة حلف شمال الاطلسي إلى مركز السياسة العالمية، في محاولة لإثبات أنه ليس هناك أي وسيلة لضمان أمن الآخرين إلا من خلال تعزيز الروابط عبر الأطلسي بين أوروبا والولايات المتحدة»، ولذلك، هناك حاجة إلى خصم كبير، وهذا ما يفسر الدعاية الغربية ضد روسيا، التي تشكل خصماً حقيقياً للهيمنة الأمريكية، لكن ليس للشعوب الأوروبية والشعب الأمريكي.

عندما يقول أحد ما أن روسيا زادت من قوتها العسكرية، فأولاً وقبل كل شيء، هي تفعل ذلك على أرضها، بالتعاون بعض الأحيان مع حلفائها. هل قيادة حلف شمال الأطلسي غبية لدرجة الاعتقاد أن كل شيء يقومون به حالياً على الجناح الشرقي «من استعراض القوة الجوية على طول الحدود الروسية، وكذلك المدمرات البحرية المزودة بصواريخ كروز على بعد عشرات الكيلومترات من المرافق البحرية الروسية الرئيسية» سيبقى دون رد عسكري؟

يشهد اقتصاد دول الخليج عموماً، والمملكة السعودية بوجهٍ خاص، هزات غير مسبوقة وصعبة الحل بالنسبة لاقتصادات قائمة بالدرجة الأولى على ريع النفط الذي يشهد حرب أسعار هوت به إلى ما دون الـ50 دولار للبرميل في أحسن الأحوال منذ حزيران 2014..

اليمن وأسعار النفط: الخليج يدفع فوق طاقته

«حرب أسعار النفط» هي واحدة من الأسباب الأساسية لأزمة الاقتصاد الخليجي، لكن اندفاع السعودية وحلفائها الخليجيين نحو الحرب على اليمن، هو عامل ليس أقل أهمية في هذه الأزمة، وهو ما تشير إليه الإجراءات التي بدأت تظهر في السعودية «المتكفل الرئيسي بتمويل هذه الحرب باهظة التكاليف».

■ وائل سعد

في مؤشرات البورصة الخليجية– التي تعتبر مقياساً واحداً من بين عشرات المقاييس الاقتصادية ليس إلا– اللافت في هذه الفترة هو التراجع في قيمة أسهم قطاعات الإنتاج الحقيقي الكبرى، مثل سهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» القيادي، الذي انخفض بنسبة 2,4% أواخر الشهر الماضي، فيما انخفض مؤشر سوق دبي 0,6%، ومؤشر أبو ظبي 0,4%، مصيباً قطاع الإنشاءات والسياحة التي تعد شريان الاقتصاد الإماراتي إلى جانب النفط.

أما في قطر، فقد هبط مؤشر البورصة بنسبة 1,2% قبل أسبوع، وهي أرقام لم تعتد عليها هذه الدول، أو على الأقل لم تكن لتمس قطاعات أساسية كبرى كما يحصل اليوم في السعودية.

التقشف خيار أساسي

في السعودية، وصل العجز المالي هذا العام إلى ما يقارب 90 مليار دولار، ما دفع السلطات لاتخاذ جملة من الإجراءات تحت عنوان عريض هو التقشف، كسبيل لتمويل عجز الموازنة. فبعد جملة القرارات المتواترة زمنياً، والتي طالت أسعار المحروقات والكثير من المواد الأساسية، قررت السلطات السعودية إلغاء صرف العلاوة السنوية، وأية زيادة مالية عن تجديد العقود أو تمديدها أو استمرارها، كما حددت عدد إجازات الموظفين السنوية التي تقلصت لتصبح 36 يوماً في السنة، مع تحديد مدة زمنية لأخذ الإجازات، وإلا يتم إلغاؤها أو التعويض مادياً في حال كانت ضرورة العمل تقتضي عدم أخذها في وقتها المحدد. وضمن القرار ذاته، عزمت السلطات السعودية على إيقاف التوظيف لغير العاملين حتى نهاية العام القادم.

هذه الإجراءات التي تمس أحوال موظفي الدولة، تبعها جملة من القرارات طالت موظفي الدرجة الأولى إن صح التعبير، فقلص البند الرابع من «القرار الملكي» المذكور أيام الإجازة السنوية للوزراء ومن في مرتبتهم، من 42 إلى 36 يوماً، إضافة إلى قرار تخفيض راتب الوزير ومن في مرتبته بنسبة 20%، وتخفيض الإعانة السنوية التي تصرف لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى لأغراض السكن والتأثيث بنسبة 15%، وتخفيض المبلغ المقطوع الذي يصرف لعضو مجلس الشورى بنسبة 15%، والذي يشمل قيمة السيارة التي تؤمن للعضو وما تتطلبه من قيادة وصيانة ومحروقات، خلال فترة العضوية المحددة بأربع سنوات، كما تضمن القرار إيقاف تأمين السيارات لكبار مسؤولي الدولة إلى نهاية السنة المالية.

المستثنى من إجراءات التقشف هم العسكريون المشاركون في الحرب على اليمن، من إلغاء العلاوات والمكافآت، إضافة إلى من يشارك في العمليات العسكرية والاستخباراتية والأمنية في الخارج.

انخراط السعودية في الحرب على اليمن كلفها 19 مليار دولار في شهر آب الماضي فقط.. بحسب تقارير نشرها البنك الدولي

قرار ضمن سلسلة متكاملة

وزارة المالية السعودية قررت رفع الدعم عن 7 خدمات حكومية كانت الدولة تتكفل بـ50% من قيمتها، بالتزامن مع بدء تطبيق الرسوم الجديدة على الخدمات البلدية وتأشيرات الدخول، التي من شأنها أن ترفد الخزينة بـ50 مليار دولار سنوياً.

من المؤكد أن السعودية التي تعتمد في 90% من إيراداتها على المشتقات النفطية تأثرت بانخفاض أسعار النفط العالمي، لكن سرعة الدخول في دوامة الأزمة، أي منذ حزيران 2014 افتراضاً، يدفع للبحث في أسباب أخرى أكثرها وضوحاً هو انخراط السعودية في الحرب على اليمن، والتي كلفت السعودية فقط في شهر آب الماضي 19 مليار دولار بحسب تقارير نشرها البنك الدولي، إضافة إلى صفقات السلاح الكبرى تحديداً في العام الماضي، وهي صفقات بقيمة 1,15 مليار دولار مع الولايات المتحدة، و3 مليار دولار مع بريطانيا. أي أن مستوى استنزاف الاحتياطيات المالية للسعودية وصل إلى مستويات خطيرة لم يتم الإعلان عنها بدقة، وهو ما سيدفع السعودية إلى المزيد من هذه الإجراءات وسط التعنت الذي يصيبها إزاء إنهاء الحرب في اليمن.

وزارة المالية السعودية قررت رفع الدعم عن 7 خدمات حكومية كانت الدولة تتكفل بـ50% من قيمتها

اليمن بوابة الفرج

من المؤكد أن السعودية التي تورطت في الحرب على اليمن ليست وحدها من يمسك بخيوط الحل هناك، إذ تجري الولايات المتحدة وحلفاؤها الكبار حساباتها استناداً إلى وقائع موازين القوى الدولية، فيما يخص إشعال أو تهدئة أحد الملفات الراهنة، ومنها اليمن ضمناً. وعلى إثر التصعيد الأمريكي «كما جرى في سورية مؤخراً على سبيل المثال»، اشتعلت الجبهة اليمنية لتسجل ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى العمليات العسكرية التي يشنها «التحالف العربي» بقيادة السعودية في اليمن.

تمني السعودية نفسها بحل الأزمة اليمنية على طريقتها لتنفيس أزمتها الداخلية، لكن ارتباطها الوثيق بحلفائها الغربيين، وإصرارها على خطف انتصار سياسي من خصومها في اليمن يطيل أمد الحرب، ويحمّل اليمنيين والسعوديين تكاليف باهظة، فهل بتنا قاب قوسين أو أدنى من إنهاء الحرب اليمنية؟

شهدت عُمان في الأيام الأخيرة نشاطاً مكثفاً لاستئناف محادثات السلام اليمنية، بعد «مبادرة كيري» الأخيرة لوقف إطلاق النار في البلاد، وتنص آخر الاتفاقات على هدنة مؤقتة لثلاثة أيام، يعقبها اتفاق وقف إطلاق النار قبل الذهاب إلى طاولة المحادثات مجدداً.

ومن المتوقع ألا تستغرق الجولات التالية من المفاوضات وقتاً طويلاً، نظراً للمشاورات طويلة الأمد التي شهدتها الكويت لثلاثة أشهر، حيث أن البند الأساسي العالق هو في قبول الأطراف لتوازي تطبيق الاتفاقات المبنية على قرار مجلس الأمن الدولي 2216، والتي تضم بشكل أساسي تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وانسحاب المسلحين من العاصمة، وتسليم الأسلحة لطرف ثالث محايد.

هذا الحل الذي بات قاب قوسين أو أدنى من رؤية النور، من شأنه أن يخفف الضغط الأولي عن السعودية من حيث تكاليف الحرب، لكنه سيرفع الضغط مجدداً فيما يخص تكاليف إعادة الإعمار التي تعهد بها السعوديون والإماراتيون بها إبان إطلاق «عاصفة الحزم» وفور الانتهاء من «التمرد المسلح»، فهل يصدق السعوديون؟

برعاية لاتينية: كولومبيا تودع الحرب الأهلية

رغم أن المشهد على الساحة الدولية يبدو متجهاً نحو التصعيد بعض الشيء، إلا أن الحقيقة أن المواجهة لا تزال مفتوحة بين تيار السلم وخيار الحلول السياسية من جهة، وتيار الحروب والنزاعات العسكرية من جهةٍ أخرى. واحدة من الانتصارات التي شهدها التيار الأول خلال الأسبوع الماضي، تجلت في الاتفاق المبرم مؤخراً بين جبهة «الفارك» والحكومة الكولومبية، برعاية لاتينية خالصة.

■ آلان كرد

تكمن أهمية الاتفاق في أنه أكد على قدرة الدول اللاتينية على الإمساك بزمام المبادرة نحو الحلول السياسية في القارة وإنجاز هذا الاتفاق بعيداً عن الأيادي الأمريكية

شهدت مدينة كارتاخينا الكولومبية في 26/ أيلول مراسيم توقيع اتفاق سلام تاريخي بين الحكومة الكولومبية و«القوات المسلحة الثورية الكولومبية– فارك» ، في خطوة على طريق إنهاء حرب استمرت في البلاد طيلة اثنين وخمسين عاماً، وخلفت أكثر من 260 ألف قتيل، و45 ألف مفقود، و6,9 مليون نازح. وهو أطول صراع مسلح في تاريخ الأمريكيتين. وقد أعلنت الحكومة الكولومبية حالة الطوارئ، ومنطقة حظر جوي في مدينة كارتاخينا، أثناء مراسيم توقيع الاتفاق والمعاهدة بصفحاتها الـ300.

من أجل النمو الاقتصادي ووحدة البلاد

في توقيع كل من زعيم حركة «فارك»، تيموليون خيمينيز، والرئيس الكولومبي، خوان مانويل سانتوش، على اتفاق السلام، بدا واضحاً أن الرجلين، بما يمثلانه من تيارات موجودة داخل كولومبيا، قد غلّبا الحاجة إلى تعزيز النمو الاقتصادي في كولومبيا، وتوحيدها، وتحويل نفقات الحرب الدائرة هناك، نحو تعزيز موقع البلاد في القارة.

بموجب الاتفاق، ستتحول «فارك» إلى حزب سياسي. وسيطرح الاتفاق في استفتاء شعبي ليصوت عليه الكولومبيون في الثاني من شهر تشرين الأول. ويتعين على 8000 مقاتل من الجبهة تسليم أسلحتهم للأمم المتحدة، في فترة أقصاها 180 يوماً، وإخلاء 23 منطقة ومدينة كولومبية، تحت إشراف لجنة دولية مختصة والصليب الأحمر.

وتضمن الاتفاق تعويض ضحايا الحرب، وتنشيط الإنتاج الزراعي في البلاد، وخاصة في المناطق التي كانت ساحة للمعارك، وشمول المقاتلين بقانون المحاربين القدامى. وكذلك تقرر إجراء الانتخابات البرلمانية بمشاركة الحزب الذي سينبثق عن «فارك»، ومنع الاعتقال السياسي لأعضاء الحركة.

ثمرة أربع سنوات من الجهود الكوبية

جاء اتفاق السلام ثمرة 4 سنوات من المفاوضات المضنية التي استضافتها العاصمة الكوبية هافانا بين سانتوش وخيمينيز. فقد جرى أول اتصال تفاوضي في كانون الأول لعام 2010، بوساطة كوبية، ومنذ ذلك الحين كان التفاوض صعباً، لكنه يتقدم ببطء، حتى لحظة توقيع الاتفاق. كما أن الاتفاق ليس الأول من نوعه، فقد فشلت قبله ثلاثة اتفاقات، غير أن هذه المعاهدة تحظى بفرص كبيرة للتنفيذ، نظراً لجدية الأطراف في التعاطي معها، وكذلك جدية دول أمريكا الجنوبية الراعية للاتفاق.

حضر حفل التوقيع على الاتفاق، الذي جرى في مدينة كارتاخينا المسورة، نحو 2500 شخصية دولية ومحلية بينهم أقارب ضحايا الحرب، والرئيس الكوبي، راؤول كاسترو، ووزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، ورؤساء، تشيلي، وكوستاريكا، والمكسيك، والإكوادور، وفنزويلا، ودول أوروبية عدة.

من «بلد الطلقات» إلى «بلد المستقبل»

وفي لفتة رمزية، وقع الجانبان الاتفاق بقلم مصنوع من رصاصة أعيد تدويرها، ومنقوش عليها عبارة «الرصاص كتب ماضينا.. والتعليم مستقبلنا»، وسط حشد من الحضور ضم 2500 مدعو ارتدوا ملابس بيضاء، وبينهم 14 رئيس دولة وحكومة ووزراء خارجية. وقال الرئيس الكولومبي سانتوش إن الهدف من قرار استعمال قلم مصنوع من ظرف «خرطوش» طلقة في التوقيع على الاتفاق، هو إظهار أن كولومبيا سوف تمر في مرحلة تحول من «بلد للطلقات والحرب» إلى بلد «للتعليم والمستقبل».

ويبقى الاتفاق معلقاً لغاية تنظيم استفتاء شعبي حول الموضوع، إذ يأمل الرئيس سانتوش في تنظيم الاستفتاء، فيما أعلنت القوات المسلحة الثورية التي طالبت لفترة طويلة بجمعية تأسيسية، انفتاحها على استفتاء شعبي يتيح النظر في حل مقبل لهذه النقطة الأخيرة.

تكمن أهمية الاتفاق المذكور آنفاً في أنه أكد أولاً على قدرة الدول اللاتينية على الإمساك بزمام المبادرة نحو الحلول السياسية في القارة، وإنجاز هذا الاتفاق بعيداً عن الأيادي الأمريكية التي كانت تحاول حتى الأمس القريب احتكار الملف واستغلاله في سياق تنفيذ أجندتها في دول أمريكا الجنوبية، كما أن من شأن الاتفاق أن يفتح الباب أمام اتفاقات مماثلة من المحتمل أن تعقدها الحكومة الكولومبية مع قوى مسلحة أخرى، كـ«جيش التحرير الوطني»، الذي يعتبر ثاني مجموعة مسلحة مقاتلة بعد «فارك».

الصورة عالمياً

• قالت وزارة الدفاع الصينية، أن الصين «تعني ما تقوله» عندما تصرح بأنها ستدرس اتخاذ إجراءات مضادة في مواجهة خطة لنشر نظام أمريكي متطور للدفاع الصاروخي في كوريا الجنوبية.

• أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن «عملية روسيا العسكرية في سورية حالت دون تقسيم هذا البلد.. وإن نشاطها العسكري لمكافحة الإرهاب في هذا البلد حال دون تقسيمها ودافع عن وحدة أراضيها».

• شهدت العاصمة البلجيكية بروكسل مظاهرات دعت إليها نقابات عمالية وقوى سياسية، احتجاجاً على سياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة البلجيكية في إطار تنفيذها لسياسات الاتحاد الأوروبي.

• انطلق في العاصمة السلوفاكية براتيسلافا، يوم الثلاثاء 27/أيلول، اجتماع غير رسمي، يجمع وزراء دفاع دول الاتحاد الأوروبي، بهدف تجاوز الخلافات بشأن تشكيل جيش أوروبي موحد.

• أكد مسؤولون صوماليون يوم الأربعاء 28/ أيلول مقتل 22 عنصراً من القوات الأمنية الصومالية في غارات «صديقة» شنتها طائرات عسكرية أمريكية وسط الصومال.

• قالت مصادر في منظمة «أوبك»، إن المنظمة توصلت إلى اتفاق لتخفيض إنتاج النفط، مساء الأربعاء 2016/9/28 في الجزائر، لكن التفاصيل الكاملة لن تعلن قبل الاجتماع الرسمي في شهر تشرين الثاني.

يقترب موعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، وسط اهتمام إعلامي منقطع النظير من خلال التقارير والبرامج، وصولاً إلى إدخال هذا الحدث كعنصر أساسي في التحليلات السياسية عند طرح أي حدث راهن على مستوى العالم.

ما الجديد في «العرس الديمقراطي» الأمريكي!

المؤكد أن لهذا الحدث أهمية ما، يجب أخذها بعين الاعتبار، لكونها مؤشر واحد من بين مئات المؤشرات التي تسمح بالتنبؤ بالسلوك العام للإدارة الأمريكية المقبلة. وبمعنى آخر، فإن هذه الانتخابات بنتائجها- أياً كانت- لا يمكن أن تمثل وحدها معياراً لهذه التوجهات.

■ فادي خضر

يختلف «الصراع» بين «الجمهوريين» و«الديمقراطيين»- اللذين يمثلان في نهاية المطاف التيارات الأكثر نفوذاً وقدرة على الظهور السياسي في الولايات المتحدة- عما كان عليه قبل هذه الانتخابات على أقل تقدير في قضية محددة، هي أن هامش الخيارات الأمريكية في التحرك خارج الحدود كان واسعاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي: ما شهدناه في أوروبا الشرقية والعراق في تسعينات القرن الماضي، ثم في أفغانستان والعراق مرة أخرى أوائل هذه الألفية.

فالخلاف حينها كان على أولويات من نوع محدد، ألا وهي كيف السبيل إلى تثبيت أعلى قدر ممكن من الهيمنة على مقدرات العالم، والذي هو خيار متفق عليه بين الجميع، وعليه كان صراع الآراء يجري ضمن النخبة الحاكمة هناك، وهو ما يمكن اعتباره حينها من الخلافات الثانوية التي تحسمها عادة العوائل الكبرى فيما بينها في البلاد، لكن المختلف اليوم، هو أن صراع النخب في الولايات المتحدة اكتسب صفة جديدة غير مسبوقة، وهي ظهور تيارات تقول بضرورة «الانكفاء نحو الداخل الأمريكي»، في وجه التيار التقليدي المعتاد على تصدير أزمات بلاده الداخلية عبر الحروب بالدرجة الأولى، ونفوذه في المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.. إلخ.

معضلة الوقت الحرج

كما أن للانتخابات الأمريكية شكلاً ووظيفة محددين، ارتبطا بوزن واشنطن الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، إذ اقتصرت على «صراع آراء» لا يخرج بنتائجه عن الاستراتيجية العامة المرسومة في الاندفاع خارج الحدود، إلا أن اختلال موازين القوى الدولية المتسارع في السنوات الأخيرة، من شأنه أن يغير بحدود ما شيئاً من مضمون الانتخابات الحالية.

على أرض الواقع، الدافع وراء نشوء التيار الجديد في الإدارة الأمريكية، والناتج عن موازين القوى الدولية الجديدة بشكل رئيسي، هو الخوف على الولايات المتحدة بحد ذاتها من تراجع واسع على الصعيد الدولي، تنعكس آثاره في داخلها، وهو ما بدأ يظهر مؤخراً عبر أحداث أمنية واحتجاجات واسعة ذات طابع اجتماعي متعلقة بالعنصرية، سرعان ما يتطور هذا الشكل إلى مستويات اقتصادية- اجتماعية، لها أرضيتها الخصبة، أساسها الأزمة الاقتصادية الأمريكية، حيث توقع مسؤولون أمريكيون في مكتب الميزانية التابع للكونغرس الأمريكي أن يصل عجز الميزانية الأمريكية هذا العام إلى 590 مليار دولار، ما يمثل 3,2% من الإنتاج الاقتصادي الإجمالي، بعد أن سجل العام الماضي عجزاً بلغ 438 مليار دولار، هو الأعلى له منذ 8 أعوام.

ويمكن المرور على أرضية الانفجار المحتمل اجتماعياً عبر آخر الأرقام التي أصدرها تقرير الوظائف الأمريكي لشهر آب الماضي، والذي شهد تخفيضاً بـ30 ألف وظيفة عما كان مخططاً له.

أياً كان الواصل إلى سدة الرئاسة في البيت الأبيض.. فإن قرارات إدارته مرهونة بنتائج الصراع المستمر بين أصحاب القرار الحقيقيين في الولايات المتحدة

أزمة السقوف المنخفضة

بالعودة إلى افتراضات الانتخابات الأمريكية، التي نقول فيها بوجود تيارين «تيار الانكفاء»، و«تيار الحرب»، اصطلاحاً على أن المرشح الرئاسي، دونالد ترامب، هو ممثل التيار الأول، و المرشحة هيلاري كلينتون، ممثلة للتيار الثاني، وهو في الحقيقة تجريد وتبسيط لتركيبات معقدة في الداخل الأمريكي.

أياً كان الواصل إلى سدة الرئاسة في البيت الأبيض، فإن قرارات إدارته مرهونة بنتائج الصراع المستمر بين أصحاب القرار الحقيقيين في الولايات المتحدة، أي بين تياري الحرب والانكفاء، والذي يبدو فيه تيار الحرب أقل حيلة وأكثر تأزماً، بالنظر إلى خيارات الحرب وحتى استمرار إشعال الملفات في منطقتنا، وقريباً من الحدود الصينية والروسية، من حيث تكاليفها اللاحقة.

وبالتالي، فإن ما ينطق به المرشحون اليوم ليس له علاقة مباشرة بالتخطيط الاستراتيجي للمرحلة المقبلة، والتي يتم العمل عليها وفق آجال زمنية باتت أدق من أي وقت مضى، نظراً للتطورات المتسارعة على مستوى العالم، كظهور منظمات «بريكس» و«شنغهاي»، وتعالي الأصوات المطالبة بتغيير هيكلية مجلس الأمن والأمم المتحدة، كإشارات على توازن دولي جديد خارج الحسابات الأمريكية المعتادة.

توقع مسؤولون أمريكيون في مكتب الميزانية التابع للكونغرس الأمريكي أن يصل عجز الميزانية الأمريكية هذا العام إلى 590 مليار دولار

مناظرات الرئاسة

المرشح الوسيم، والمرشح المجنون، والمرشح «الأسود»، والمرشحة الحربجية إلخ، هي الأشكال التي تتحفنا بها «الديمقراطية الأمريكية» كل أربع سنوات، لتعطي انطباعاً عن خصوصية «الديمقراطية الأمريكية» في تنوعها واختلافها!

جديد الديمقراطية الأمريكية اليوم هو في ظهور دونالد ترامب، الممثل للحزب «الجمهوري»، بشخصية وصفها أغلب المتابعين بـ«المجنونة»، عبر تصريحاته المتتالية فيما يخص قضية المهاجرين غير الشرعيين، والأحداث الأمنية التي تعيشها بعض الولايات بوصفها أحداثاً «يثيرها أشخاص ليسوا بأمريكيين».

هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، والتي تظهر العداء لروسيا والصين أكثر من ترامب، عبّرت في المناظر الأولى عن صدمتها من دعوة ترامب، للرئيس الروسي إلى الولايات المتحدة، واتهمت روسيا بتنظيم القرصنة ضد الكثير من المنظمات الأمريكية. وفي الوقت ذاته، رد عليها ترامب حول هذه المسألة بالقول أن لا أحد يستطيع تأكيد أن روسيا قامت بأعمال قرصنة، والإشارة هنا إلى روسيا في متن المناظرة كونها من يتصدر الصراع الدولي في وجه الهيمنة الأمريكية، حيث يبدو ترامب أقل حدة في تعاطيه مع عدوه المباشر «روسيا».

وأضاف ترامب في أحد تصريحاته: «أريد مساعدة كل حلفائنا لكننا نخسر مليارات الدولارات، لا يمكن أن نكون شرطي العالم، ولا يمكننا حماية كل الدول في العالم، عندما لا يدفعون المتوجب عليهم».

ترامب أضاف في السياق ذاته، موجهاً كلامة إلى كلينتون: «إذا نظرنا إلى الشرق الأوسط، فإنه في حالة فوضى عارمة، وهذا أمر حصل إلى حد بعيد في ظل إدارتك، أنت تتحدثين عن تنظيم الدولة الإسلامية لكنك كنت وزيرة للخارجية عندما كان لا يزال في طور النشوء، الآن انتشر في 30 دولة وتريدين التصدي له؟ لا أعتقد ذلك».

أما اقتصادياً، فقد تقاسم الطرفان الوعود ذاتها لكن بأشكال مختلفة، فيما يخص السياسات الضريبية وفرص العمل.. إلخ.

هذه الأجزاء من المناظرة تعبر عن أماني وتطلعات ما يمثله الطرفان، والتي ستبقى رهن التصريحات، طالما أن الواقع الذي تعيشه الولايات المتحدة أصبح اليوم مرهوناً أكثر فأكثر بأزمتها الاقتصادية الكبيرة، وتغيرات موازين القوى الدولية إلى غير مصلحتها على مستوى العالم.

حدث في برلين

بعد أن فشلت العديد من الدعوات المباشرة للتطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني، تستمر محاولات بعض المؤسسات الثقافية الغربية، للتحايل على الرموز والنخب الثقافية العربية عموماً والسورية على وجه الخصوص، وزجهم في أنشطة ذات شكل تطبيعي مع الكيان الصهيوني، آخر هذه المحاولات ما حصل مع الفنانين السوريين، أثيل حمدان مدير المعهد العالي للموسيقى سابقاً، وزوجته روان الكردي، وقد أصدر الاثنان بياناً، في 28 ايلول 2016 أوضحا فيه ملابسات محاولة التحايل، قالا فيه:

■ قاسيون

«في شهر آب الماضي، تلقينا، أنا وزوجتي روان الكردي، دعوة من المسؤولة عن تنظيم الحفلات في متحف الفنون الإسلامية للمشاركة في حفلة موسيقية ضمن رباعي وتري يضم موسيقيين اثنين يشاركوننا العزف، من دون ذكر تفاصيل إضافية. وبعد أن أعطينا موافقتنا وقبلنا الدعوة، تبين لنا فيما بعد أن هذه الحفلة تقام برعاية وزارة الخارجية الألمانية، تحت عنوان: «رؤية 2020 :سياسة ثقافية تتخطى الحدود، مقاربة عربية– أوروبية»، يقام بتاريخ 29 ايلول 2016 بمشاركة واسعة من بلدان متعددة، ما لم نكن نعلمه عند تلقينا الدعوة.

قام منظمو الحفل بتعريفنا على شريكينا في العزف: غي براونستاين واوحاد بي آري، وقد قيل لنا وقتها أن أحدهما أمريكي والآخر ألماني. لكن، وبعد انتشار خبر الحفل، وصلني تنبيه إلى أن هذان العازفان يحملان الجنسية الإسرائيلية، لا بل إنهما أيضاً إسرائيليي المولد والنشأة، وهذا ما تم التأكد منه. فانتابنا شعور بشرك قد نصب لنا كسوريين، وهو أن نتشارك العزف مع أشخاص إسرائيليين بدون علم منا.

وبناءً على هذه الخدعة الرخيصة التي قد يتعرض إليها كل سوري، فقد قررنا أنا وروان أن نعلن انسحابنا الفوري من المشاركة في هذا الحفل من منطلق وطني لا لبس فيه، وهذا ما أبلغنا به الجهة المنظمة. ونؤكد أنه لن تكون لنا أية مشاركات مستقبلية تمس كرامتنا الوطنية التي نحرص عليها كل الحرص مهما كانت الظروف».

ويذكر أنه سبق انعقاد المهرجان حملة مقاطعة في بيروت، وكان أول المستجيبين لنداء «حملة المقاطعة» في بيروت الوزير اللبناني السابق غسّان سلامة الذي غرّد عبر تويتر قائلاً: « إنّ الاهتمام بأطفال اللاجئين السوريين أمر، واستفادة بعضهم من هذا الواجب لغايات أخرى أمر مختلف. لن أشارك في لقاء برلين ونقطة على السطر»

وفي هذا السياق كتبت إحدى الصحف اللبنانية «تعليقاً على بوست أثيل حمدان الفايسبوكي، رحّب أحد مؤسسي «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان»، سماح إدريس، عبر الموقع نفسه بهذه الخطوة، معتبراً أنّ «مؤتمر برلين التطبيعي يتهاوى... النصر لمقاطعة «إسرائيل». في انتظار انسحاب السوريين الباقين: عروة نيربية، عمار البيك، روشاك أحمد، يارا بدر، طلال ديركي».

بقي أن نشير أن مقاطعة كل نشاط ثقافي له علاقة مع الكيان عدا عن أنه واجب وطني من الدرجة الأولى، هو في الوقت نفسه أحد معايير الانتماء الحقيقي إلى عالم الإبداع، وأن المواقف الرافضة للتطبيع، يجب ألا تكون مواقف عابرة، وخاضعة للاعتبارات الشخصية، أو تنتظر دعوات المقاطعة لتعبر عن نفسها، بل يجب أن تكون جزءاً من كينونة المبدع الثقافية والإنسانية.

دبكات، ودبّيكة!

■ عامر الحسن

كما يحدث أثناء الاضطرابات الطبيعية، وتتخلخل عناصر الطبيعة، من أرض ومياه وغلاف جوي، في ظروف الاضطراب السياسي أيضاً، يموج الحقل الاجتماعي، وتتصدع البنى القائمة، السياسية والاقتصادية، والثقافية، وتنهار، ويتقيأ القاع الاجتماعي كل ما تراكم في فترات السكون المقنّع، أو ما يطلق عليه مراحل الركود السياسي، ولعل أسرع نتائج الزلازل الاجتماعية تظهر عادة في الحقل الثقافي، وتحديداً في التموضع السياسي لبعض النخب الثقافية، الذي يتجلى بشكل كاريكاتوري، هزلي يدعو إلى الاشمئزاز، حيث الانتقال من مائدة إلى مائدة أخرى، ونقل البندقية من كتف إلى كتف، و«النطوطة» من خندق الى آخر، والاستدارة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين..

المواقف الزئبقية سمة شبه عامة في الوسط الثقافي عبر التاريخ، والتأرجح في المواقف كان وما زال إحدى خصائص العاملين بالحقل الثقافي، والنخبة من هؤلاء تحاول بما تمتلك من أدوات تأثير أن تبرر هذه الزكزاكية في مواقفها، وتوجد الذرائع التي تسوقها للرأي العام للتغطية على بنيتها القلقة والمأزومة بحكم طبيعتها الاجتماعية، هذه المظاهر المرضية كلها رائجة ومألوفة وملازمة لوجود هذه الشريحة، ولكن يحدث أن تأخذ شكلها الفضائحي المبتذل، كما يحدث الآن مع دبّيكة «الثورة»، حتى يبدو للمتابع أنه في حلقة سيرك.

يلاحظ المتابع لـ«الإعلام الثوري» السوري إن أكثر «الثوريين» تشنجاً، وتطرفاً، وأكثر من يجيد المزاودات الكلامية، ، هم من كانوا حتى الأمس القريب، على مائدة النظام، أو في أحد مؤسساته الرسمية، أو كتاب تقارير لأجهزته، أو مصفقين من الطراز الأول في مهرجاناته الوطنية، وذلك في محاولة للتغطية على الماضي «الوطني» لصالح الحاضر «الثوري»، وبعبارة أوضح الانتقال من التمايل في الدبكة «الوطنية» باعتبار أن النظام كان يمتلك الوكالة الحصرية لها، إلى الارتزاق تحت راية «الثورة» وخصوصاً بنموذجها الإئتلافي الممسوخ، «حزبنا القائد الجديد»، والمالك الوحيد «للثورة» هذه الفئة من المثقفين، والسياسيين، والإعلاميين، – وأتمنى ألا أضطر إلى ذكر الأسماء والوقائع بخصوص بعضهم على الأقل – هي أكثر النماذج تعبيراً عن حالة الانحطاط الثقافي التي كانت سائدة، وبديلها الممسوخ التي ترسم لنا للمرحلة القادمة، طالما أن هؤلاء كانوا، ويحاولون أن يكونوا بعض كهنتها، وفقهائها، ورعاتها.

واحدة من مزايا هؤلاء أنهم أكثر العناصر رفضاً لأي حل عقلاني للأزمة السورية، فأول من يتحدث ضد الحل السياسي هم، وأكثر من يصر على وضع الشروط المسبقة هم هؤلاء، وأول من يبشر بفشل المفاوضات هم، وكأنهم بذلك يدفعون كفارة مواقفهم السابقة، وضريبة قبولهم في مواقعهم الجديدة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/09/30» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الغناء السرياني من سومر إلى زالين

يشكل كتاب «الغناء السرياني من سومر إلى زالين» للباحث في التراث جوزيف أسمر ملكي، محطة هامة في تاريخ المنطقة وموروثنا الموسيقي والغنائي.

■ سلمى السعيد

يؤرخ الباحث ملكي موضوعه برؤية توثيقية تبدأ من سومر وأكاد حيث وضعت أصول الموسيقى، والغناء، والرقص، والاحتفالات الدينية الشعبية، وقد ظهرت أورنينا كسيدة المغنين في معابد مدينة ماري.

وبهذا المعنى جاءت الموسيقى السريانية امتداداً لهذه الحضارة العظيمة، وكانت قد وصلت هذه الموسيقى إلى درجة عالية من الرقي المعنوي في العهد البابلي عام «2000 إلى 1000 ق.م.»، مما دفع أحد شعراء حمورابي إلى القول: إن الغناء أحلى من العسل والشراب. أما في المرحلة الآشورية «1000 ق.م.»، فقد تطورت الموسيقى ووصلت إلى المستوى الذي نحن عليه في العصر الحاضر، وشواهد ذلك تلك الاحتفالات المدنية التي تجري في مدن المنطقة جميعها، زمن سومر، وبابل، وآرام، وكنعان... من خلال أعياد رأس السنة في أول الربيع «أول نيسان»، حيث ظهرت عشتار بأبهى عظمتها.

إن ازدهار الموسيقى في المدن الكنعانية والآرامية، حيث حمل الفينيقيون في رحلاتهم البحرية فناً وأدباً مثلما حمل الآراميون آلاتهم الموسيقية في رحلاتهم التجارية إلى مدن فارس والسند والجزيرة العربية وصولاً إلى اليونان وإيطاليا وإسبانيا وشمال أفريقيا. وعند مجيء المسيحية، رُتّلت الألحان السريانية في المعابد، وأصبحت جزءاً من ألحانها التي تم جمعها في كتاب: خزانة الألحان «أي بيت كاز باللغة السريانية»، وبذلك فقد ورثت الكنيسة السريانية الألحان القديمة وأصبحت مخزناً لها، وقد اشتهر في وضع الألحان السريانية، برديصان الرهاوي، وابنه هرمونيوس ومار أفرام الذي بلغ مرتبة عالية من الغزارة الشعرية والفصاحة، حتى لقب بكنارة الروح القدس، وقد نقلت ألحانه إلى اليونانية.

ومع انقسام الكنيسة السريانية إلى كنائس عدة، أخذت تلك الألحان تنقسم إلى طقوس عديدة مستقلة منها:

1- الطقس السرياني الأنطاكي الغربي، الذي يتبعه السريان الأرثوذكس والسريان الكاثوليك، والسريان الملنكار الأرثوذكس والكاثوليك في الهند.

2- الطقس السرياني الغربي، وتتبعه الكنيستان: الآشورية والكلدانية، المنضمتان أيضا إلى روما. وللألحان السريانية، مدارس مختلفة تم تحديدها في: المدرسة العراقية، وتحتوي على مدرستين تكريت والموصل. المدرسة التركية، وتحتوي على مدارس: الرها، وطورعبدين، وديرالزعفران «ماردين»، وبازبداي آزخ، وجزيرة عمر مدارس بلاد الشام، وتحتوي على ألحان مدارس منطقة صدد وزيدل، إضافة إلى تلك الألحان التي تقع في تركيا الآن. ويتابع الباحث ملكي في كتابه القيم هذا، الأناشيد الكنسية السريانية والأدعية التي ظهرت في صدر المسيحية كنشيد «المدراش»، وهي أقدم الأغاني السريانية عهداً، وأبلغها وأرقها معنى، وهي قريبة من الموشح الأندلسي.

تبنى الألحان في الكنيسة السريانية على القيثارة السومرية التاريخية الخالدة ذات الأوتار السبعة أساساً ويبدأ اللحن الأول على الوتر الأول

جذور السلم الموسيقي السومري السباعي

لقد اكتشف أمر هذا السلم من قبل العالم الأثري « لينار وولي » عام 1927 م على قيثارة «سومر» التي يعود تاريخها إلى حوالي القرن «25» ق.م، وبالاعتماد عليها أمكن إثبات أبعاد السلم السباعي، وتؤكد ذلك المنظومات التي اكتشفت محفورة على الآجر في خرائب « أور» و«نينوى» وكذلك اكتشف في عصرنا هذا علماء أثريون هذا السلم السباعي الأكادي الذي يعود أصله إلى السومريين، واستطاع موسيقيون من جامعة واشنطن أن يكشفوا الستار عن هذا السلم وعن ألحانه، وعن أسمائهم السبعة من اللغة الأكادية، كما وردت، كما أنهم سجلوا باللغة الانكليزية شريطاً وعزفوا ألحانه السبعة التالية :

اللحن الأول : ايشاتو
اللحن الثاني : كيتمو
اللحن الثالث : امبوبو
اللحن الرابع : بيتو
اللحن الخامس : نيد كابليت
اللحن السادس : نيش كاباري
اللحن السابع : كابليتو

ولقد اكتشف هؤلاء العلماء هذا السلم منقوشاً على قطع الآجر برموز مسمارية وكشفوا على ألواح آجر أخرى بلغة أكادية .

السلم الموسيقي السوري

لقد تم وضع السلم الموسيقي السوري التاريخي من الألحان الثمانية التي تستعمل في الكنيسة السريانية الأنطاكية، ومنها انبثقت الألحان الموجودة في العالم جميع، والتي يتكلم عنها وقدرها الموسيقار «الفارابي» بحوالي «000 3» لحن.

وتبنى الألحان في الكنيسة السريانية على القيثارة السومرية التاريخية الخالدة ذات الأوتار السبعة أساساً ويبدأ اللحن الأول على الوتر الأول. وهكذا تدريجياً إلى الوتر الإضافي وقد تم تحويل وتبديل أسماء هذه الألحان من اللغة الآرامية إلى اللغة العربية . أكادياً

بعد القديس «افرام» نبغ موسيقيون كنائسيون آخرون منهم اسحق الرهاوي «491» ومار بالاي أسقف بالش «342» ومار رابولا «411 . 435 م» وغيرهم حتى بلغ عدد الملحنين المشهورين في الكنيسة السريانية «37» ملحناً منهم «15» ملحناً من السريان المشارقة مثل «مارشمعون . مارصباعي نرساي . يشوع ابن نون . ايليا الانباي وغيرهم» أما الملحنون من السريان الغربيين فبلغ عددهم «22» ملحناً فيكون المجموع «37» ملحناً وبعد الانتهاء من اللحين اتفق الجميع وأطلقوا على الألحان الثمانية أي على السلم الموسيقي اسم «أكاديا» باللغة السريانية للدلالة على أن هذا السلم يعود بجذوره إلى الشعب الأكادي .